

# تقرير الاستقرار المالي

2024 | 1446



البنك المركزي السعودي  
SAMA  
Saudi Central Bank



# تقرير الاستقرار المالي 2024م

## البنك المركزي السعودي

طريق الملك سعود بن عبدالعزيز

صندوق بريد 2992

الرياض 11169

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: info@SAMA.GOV.SA

## أيمن بن محمد السيارى

المحافظ

رئيس مجلس الإدارة  
البنك المركزي السعودي



أثبت النظام المالي العالمي مرونته في أعقاب فترات الاضطرابات المصرفية التي حدثت خلال 2023م، على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً على خلفية جهود البنوك المركزية لكبح الضغوط التضخمية والحفاظ على استقرار الأسعار، حيث تعد مرونة النظام المالي دليلاً على فاعلية أجندة الإصلاح في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية.

وبالرغم من التحديات الاقتصادية العالمية والانكماش المحلي في الأنشطة النفطية بنسبة 9% على أساس سنوي، سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للمملكة العربية السعودية نموًا بنسبة 4.4%، وهو دليل على تزايد دور الأنشطة غير النفطية وتحولها إلى محرك رئيس في تعزيز نمو الاقتصاد المحلي. وارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي بشكل كبير لتبلغ 49.9%، ويأتي ذلك نتيجةً لجهود المملكة المستمرة في تنويع الاقتصاد، عبر المشروعات المختلفة ذات الصلة برؤية السعودية 2030.

وكان النظام المالي عاملاً رئيساً في دعم النشاط الاقتصادي، إذ لا يزال يتسم بقدر كبير من المتانة، وهو ما يدل على التقدم الذي أحرزته الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية في تحسين الاحتياطات والممارسات المالية. وعملت البنوك وشركات التمويل ومقدمو خدمات المدفوعات تحت إشراف البنك المركزي على توسيع نطاق الخدمات المالية، لتشمل جميع شرائح القطاع الخاص والأفراد، بما يساهم في دعم كفاءة أداء القطاع المالي.

لطالما أولى البنك المركزي أهميةً بالغةً لمتانة النظام المصرفي، بما يتماشى مع مهامه في المحافظة على الاستقرار النقدي، ودعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به، ودعم النمو الاقتصادي، حيث نتج عن ذلك تجاوز جميع النسب الاحترازية للنظام المصرفي المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، الأمر الذي يعكس اتسام النظام المصرفي بمستويات سيولة ورسملة قوية، وحافظت البنوك أيضاً على قدرتها على توفير الائتمان المصرفي، والقيام بدورها المحوري في دعم الإصلاحات الاقتصادية في المملكة والاستجابة للطلب المحلي المتزايد. ويأتي ذلك مكملاً للجهود المبذولة لتعزيز وتعميق السوق المالية المحلية لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد.

ويُعد تطوير بنية تحتية متقدمة للنظام المالي أحد أهم أولويات البنك المركزي. وقد تجلّى ذلك في قطاع المدفوعات السعودي، وتطوره المستمر لخدمة احتياجات الأفراد والشركات على حدٍ سواء.

ومن شأن برامج ومبادرات رؤية السعودية 2030، إلى جانب تعزيز متانة النظام المالي؛ المساهمة في تعزيز استمرار النمو في الاقتصاد السعودي في عام 2024م. ومع ذلك، وفي ظل حالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتي قد تساهم في انتشار عدد من المخاطر المالية بشكلٍ أسرع، يواصل البنك المركزي مراقبة التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية لدعم سياسات الاستجابة اللازمة؛ لضمان استمرار دور النظام المالي في دعم النشاط الاقتصادي، بما يتماشى مع أهداف البنك المركزي.

# جدول المحتويات

## الملخص التنفيذي

7	1. الاقتصاد العالمي
17	2. الاقتصاد المحلي
26	الإطار 1-2: زيادة تنويع تدفقات الحساب الجاري من قطاع السياحة
28	الإطار 2-2: اللجنة الوطنية للاستقرار المالي
29	الإطار 3-2: التطورات المالية الكلية للقضايا المتعلقة بالمناخ
31	3. القطاع المصرفي
41	الإطار 1-3: إطار السياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي
43	4. المؤسسات المالية غير المصرفية
44	1.4 قطاع شركات التمويل
52	الإطار 1-4: التطورات التنظيمية في قطاع شركات التمويل
53	الإطار 2-1-4: خدمات الدفع الآجل في المملكة العربية السعودية
54	الإطار 3-1-4: تطورات الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري
56	2.4 قطاع التأمين
60	الإطار 1-2-4: التطورات التنظيمية في قطاع التأمين
61	3.4 مؤسسات السوق المالية
65	الإطار 1-3-4: أطر كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية
66	5. البنى التحتية للأسواق المالية، وشركات المدفوعات، والأمن السيبراني
67	1.5 البنى التحتية للأسواق المالية
71	2.5 شركات المدفوعات
73	3.5 الأمن السيبراني
75	الإطار 1-5: البيئة التجريبية التشريعية

## الملخص التنفيذي

خلالًا للتوقعات السابقة، أثبت الاقتصاد العالمي في عام 2023 مرونته في التعامل مع التحديات الناجمة عن تبعات الجائحة. فعلى الصعيد العالمي، أدى تخفيف حدة الضغوطات على سلاسل الإمداد إلى انخفاض معدلات التضخم عن مستوياته المرتفعة. ومع ذلك، وفي ظل حالة عدم اليقين المتزايدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، لا تزال هناك مخاطر تهدد الآفاق الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر استمرار ارتفاع أسعار الفائدة، مصحوبًا بالتوترات الجيوسياسية والمخاطر المحتملة المرتبطة باستدامة الدين في البيئة المالية الكلية العالمية، ويزر ذلك بشكل خاص في تنامي عبء الدين حول العالم، إذ أصبح من أبرز القضايا التي تواجهها القطاعات غير المالية، لا سيما في الدول ذات الحيز المالي المحدود.

في خضم حالة عدم اليقين عالميًا، أثبت الاقتصاد المحلي متانته، إذ سجل تراجعًا طفيفًا في عام 2023م نتيجةً لانخفاض الأنشطة النفطية. وبالرغم من ذلك، واصلت المملكة اتخاذ خطوات ثابتة تهدف إلى تحقيق مستهدفات برامجها التنموية، وكانت المبادرات المرتبطة برؤية المملكة 2030 المحفز الرئيس لذلك. وعلى وجه الخصوص، انعكست المبادرات المتعلقة بتمكين القطاع الخاص في زيادة دور الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت معدلات البطالة بين السعوديين في عام 2023م إلى أقل مستوى تاريخي لها، مما يعكس أهمية القطاع غير النفطي في الاقتصاد.

ويُعزى تباطؤ التضخم في عام 2023م إلى استقرار أسعار المواد الغذائية وأسعار النقل. وعلى الرغم من رفع البنك المركزي لأسعار الفائدة أربع مرات في عام 2023م، إلا أن عرض النقود بمفهومه الواسع سجل نموًا قويًا. وسجلت الميزانية العامة للدولة عجزًا في عام 2023م بسبب انخفاض العائدات النفطية وزيادة الإنفاق. ومن ناحية أخرى، سجل الحساب الجاري فائضًا على الرغم من انخفاض الصادرات النفطية.

واستمر النمو في أصول وقروض القطاع المصرفي السعودي في عام 2023م، مدفوعًا في المقام الأول بائتمان قطاع الشركات، والذي تجاوز في نموه ائتمان الأسر. وحافظت البنوك على كفاية سعتها التمويلية لدعم الإصلاحات الاقتصادية في المملكة. ومن المتوقع أن يستمر التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، بما في ذلك المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مرفودًا بالآفاق المواتية للنمو في الأنشطة غير النفطية بدعم من المبادرات الحكومية. وحافظ القطاع المصرفي خلال عام 2023م على الجودة العالية للأصول، مع مستويات منخفضة من القروض المتعثرة وتغطية عالية للمخصصات. وواصلت البنوك الحفاظ على معايير ائتمان متينة، والالتزام بمتطلبات البنك المركزي المتعلقة بمبادئ التمويل المسؤول، وإدارة مخاطر الائتمان ومعدل الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري. وظلت مستويات السيولة كافية حيث استمر النمو في قاعدة الودائع مع وجود تحول ملحوظ إلى الودائع الزمنية والادخارية.

اختتم القطاع المصرفي هذا العام بمستويات احترازية متينة للسيولة، إذ تجاوزت نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي السعودي. وتمتع القطاع برسمة قوية، إلى جانب ارتفاع معدل كفاية رأس المال مع تجاوز النمو في حقوق الملكية العادية معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر، نتيجةً لعدد من العوامل كتحسن مستويات الربحية وارتفاع إصدارات المصارف خلال العام.

شهد قطاع شركات التمويل في عام 2023م توسعًا كبيرًا في إجمالي الأصول، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في محافظ الائتمان، وخاصةً في إقراض الأفراد والتمويل غير العقاري. وعلى الرغم من زيادة أنشطة الائتمان، ظلت نسبة الرافعة المالية ضمن الحدود التنظيمية، مما يشير إلى القدرة الكبيرة لشركات التمويل على التوسع في أنشطة الائتمان بشكل أكبر. وعملت شركات التمويل على تنويع مصادر تمويلها بشكل متزايد من خلال منتجات التمويل المتنوعة التي تقدمها الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، مما مكّن القطاع من تحقيق قدر أكبر من المرونة في إدارة السيولة. وواصل القطاع تسجيل الأرباح، وإن كانت بمعدلات أقل نتيجةً لارتفاع مصاريف الفائدة في عام 2023م.

وشهد قطاع التأمين نموًا في إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2023م تماشيًا مع نمو القطاع غير النفطي. وانخفض معدل الخسارة في القطاع، الأمر الذي عزز مستويات الربحية، وأدى ارتفاع الاحتياطيات (لا سيما من خلال الزيادة الكبيرة في احتياطيات الأقساط غير المكتتبة) وتحسن هوامش الملاءة المالية في توفير احتياطيات وقائية كافية ضد المخاطر. وارتفعت الربحية نتيجةً للنمو الملحوظ في صافي الدخل وعوائد الاستثمار. وعلى الرغم من ارتفاع أقساط التأمين المكتتبة عبر الوساطة، إلا أن حصتها في معدل نمو أقساط التأمين المكتتبة قد شهدت انخفاضًا طفيفًا، مما يشير إلى تغير طفيف في ديناميكيات الاكتتاب في التأمين الصحي وتأمين المركبات.

أظهرت مؤسسات السوق المالية أداءً قويًا خلال العام. واستمر صافي دخل مؤسسات السوق المالية في النمو على الرغم من ارتفاع النفقات التشغيلية. وارتفع الإقراض بالهامش بينما ظلت معدلات استخدامها مستقرة. علاوةً على ذلك، شهدت السوق نموًا ملحوظًا في قطاع التقنية المالية، وهو ما ساهم في ارتفاع المحافظ الاستثمارية الخاصة بالمستثمرين الأفراد. وسجلت مستويات الربحية والسيولة لدى مؤسسات السوق المالية تحسنًا خلال عام 2023م، مما دعم رسملة القطاع والتغطية المطلوبة لتلبية احتياجات السيولة قصيرة الأجل.

واصل قطاع المدفوعات في المملكة في ممارسة دوره المحوري في النظام المالي. كذلك، ساعد تطور البنية التحتية المتقدمة للأسواق المالية وتحسن نماذج أعمال شركات المدفوعات في تعزيز الشمول المالي. ومن ناحية أخرى، أدى الاستخدام المتزايد للتقنية في أتمتة العمليات في القطاع المالي إلى زيادة مخاطر الحوادث السيبرانية والاحتيال. ولمكافحة هذه التهديدات والتخفيف من حدتها، اتخذ البنك المركزي عدة مبادرات، كتحسين الخدمات المشتركة القائمة على التهديدات السيبرانية وتصنيف المخاطر السيبرانية حسب القطاعات، ويواصل البنك المركزي مراقبة المخاطر المالية والتشغيلية الناشئة ذات الصلة لمعالجة هذه المخاوف بشكلٍ استباقي.



1

# الاقتصاد العالمي

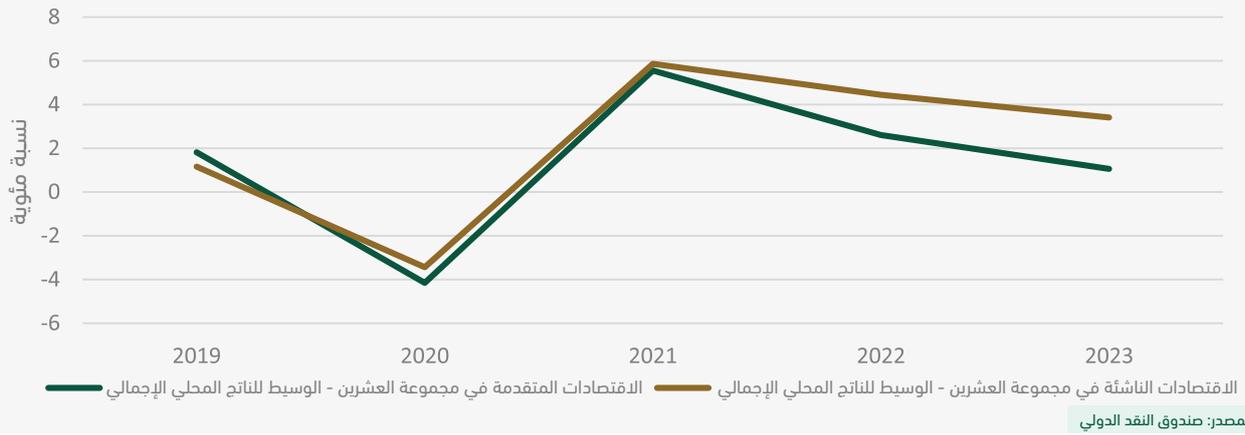
## 1. الاقتصاد العالمي

رغم تراجع الضغوط التضخمية في عام 2023م، إلا أن المخاطر على النظام المالي العالمي لا تزال ملحوظة. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة، والتوترات الجيوسياسية بالإضافة إلى المخاطر المحتملة المرتبطة باستدامة الدين.

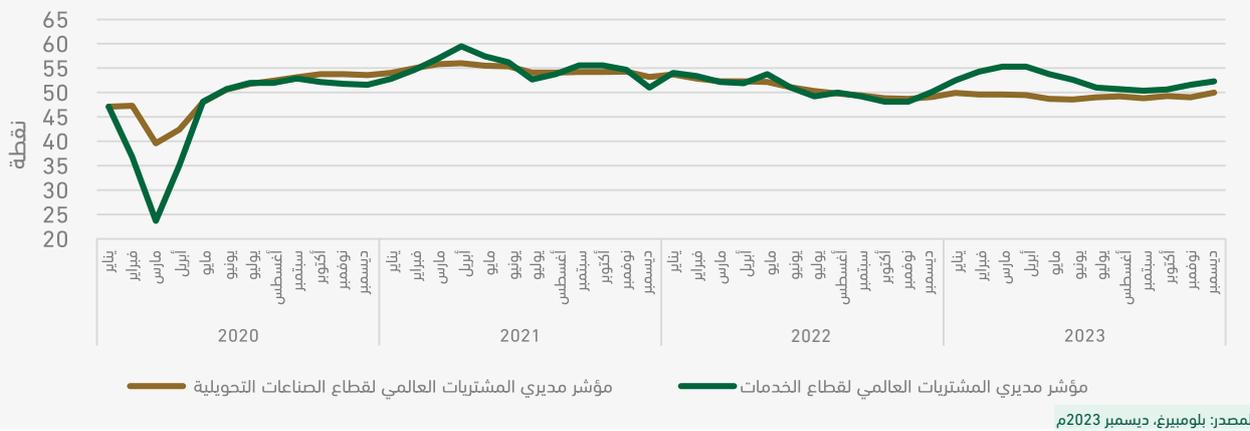
كان للتحول نحو بيئة أسعار فائدة مرتفعة، إلى جانب عوامل أخرى، تأثير ملحوظ على الاقتصاد العالمي. حيث سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة في مجموعة العشرين تباطؤًا مستمرًا خلال عام 2023م، لتتخفض إلى 1.1% في المتوسط. ولوحظ الاتجاه نفسه في اقتصادات الأسواق الناشئة في مجموعة العشرين، إذ انخفض متوسط معدل النمو إلى 3.4% في نهاية عام 2023م، ومع ذلك، كانت معدلات النمو للاقتصادات الناشئة أعلى من مستويات النمو في الفترة ما قبل الجائحة (الشكل البياني 1-1). ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.2% بناءً على أحدث توقعات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو 2024م.

وعكست مؤشرات مديري المشتريات بعض التطورات الإيجابية خلال عام 2023م. فقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات العالمي بشكل ملحوظ في عام 2023م، ليصل إلى أعلى مستوى له عند 55 نقطة في أبريل. واستقر مؤشر مديري المشتريات العالمي لقطاع الصناعات التحويلية خلال عام 2023م، مع ارتفاع طفيف بحلول نهاية العام (الشكل البياني 2-1).

الشكل البياني 1-1: معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



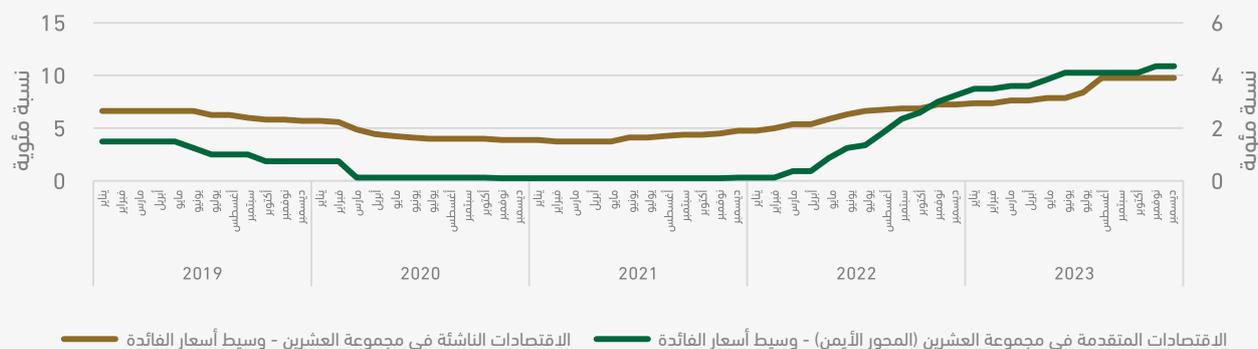
الشكل البياني 2-1: مؤشر مديري المشتريات



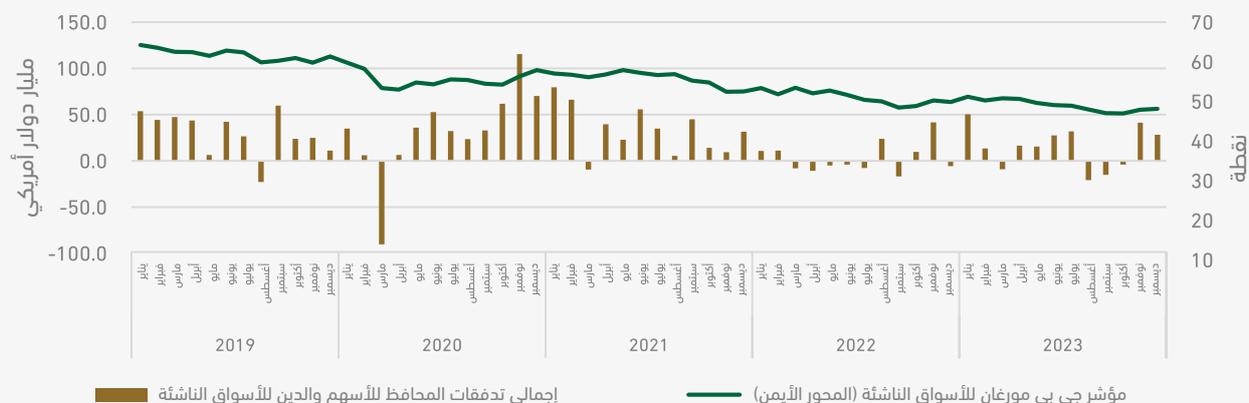
## واصلت البنوك المركزية تشديد سياساتها النقدية في إطار مواجهة الموجة التضخمية العالمية.

منذ مطلع العام 2022م، تسارعت وتيرة ارتفاع أسعار الفائدة (الشكل البياني 1-3) وأثر الارتفاع المتسارع نسبيًا لأسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة على قيمة عملات بعض دول الأسواق الناشئة ومستويات التدفقات المالية الخارجة (الشكل البياني 1-4).

### الشكل البياني 1-3: معدلات الفائدة



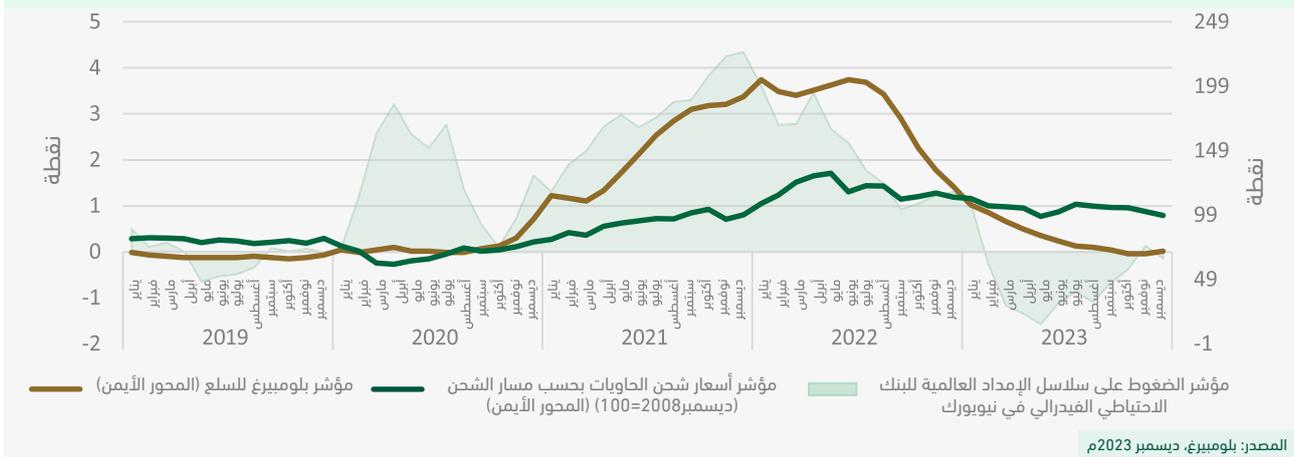
### الشكل البياني 1-4: إجمالي تدفقات المحافظ للأسواق الناشئة



عادت سلاسل التوريد إلى وضعها الطبيعي خلال عام 2023م، على الرغم من ارتفاع حالة عدم اليقين بسبب التوترات الجيوسياسية وتباطؤ النشاط الاقتصادي والتي تُمثل تحديًا لسلاسل التوريد العالمية.

تزامنًا مع الاستقرار النسبي في التوترات الجيوسياسية وارتفاع الإنتاج الصناعي، شهدت سلاسل التوريد وأسعار الشحن مستويات مستقرة خلال عام 2023م مقارنةً بالعام 2022م، والذي شهد ارتفاعًا ملحوظًا في مؤشرات الأسعار متأثرًا بتبعات الجائحة والصراع في أوكرانيا (الشكل البياني 1-5) ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد العالمي عرضة للمخاطر الناجمة عن التوترات الجيوسياسية المحتملة بالإضافة إلى حالة عدم اليقين التي تحيط بالبيئة الاقتصادية والذي بدوره قد يضيف ضغوطات على سلاسل التوريد.

## الشكل البياني 1-5: الضغوط على سلاسل الإمداد العالمية



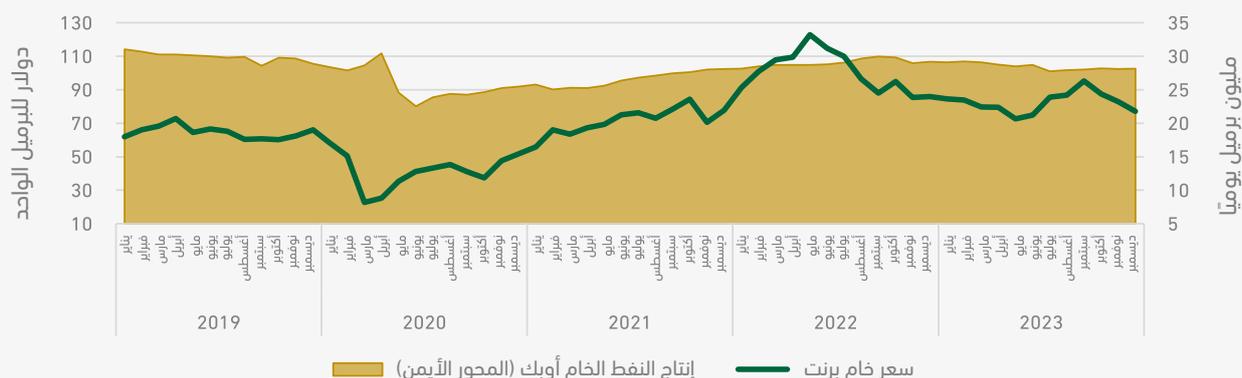
على الرغم من أن انخفاض الضغوط على سلاسل التوريد قد ساهم في تحسن أسواق الطاقة في عام 2023م، إلا أنها ظلت متقلبة إلى حدٍ ما نتيجةً لعدد من العوامل.

ففي ظل المخاوف بشأن تأثير تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي، كانت أساسيات سوق النفط متقلبةً إلى حدٍ ما، حيث بلغ متوسط أسعار النفط 82.5 دولارًا للبرميل خلال عام 2023م (الشكل البياني 1-6). وبلغ متوسط الأسعار في الثلاثة أشهر الأولى من عام 2023م نحو 83 دولارًا للبرميل وسط مخاوف من نشوء تحديات أوسع نطاقًا على الاقتصاد نتيجةً للاضطرابات في القطاع المصرفي آنذاك، ويُعد ذلك أحد العوامل التي أُلقت بظلالها على قرار مجموعة الدول المنتجة للنفط من منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها بخفض الإنتاج في أبريل كإجراء احترازي لضمان استقرار السوق، وسط مخاوف من تباطؤ في الاقتصاد العالمي والذي من شأنه أن يحد من الطلب على الطاقة. إضافةً إلى ذلك، أدى استمرار التوقعات بشأن مخاطر الركود إلى جانب المخاوف المستمرة المتعلقة بالطلب في أعقاب الانخفاض الكبير في الأنشطة الصناعية في الصين إلى مزيد من الانخفاض في أسعار النفط، لتصل إلى أدنى مستوياتها عند 72 دولارًا للبرميل في شهر مايو. ومع تراجع تلك المخاوف مؤقتًا، ارتدت أسعار النفط خلال الربع الثالث من العام ليلعب سعر خام برنت أعلى مستوى له خلال العام عند 95 دولارًا للبرميل في سبتمبر، لينخفض بعد ذلك إلى 77 دولارًا للبرميل بحلول نهاية العام (الشكل البياني 1-7).

## الشكل البياني 1-6: أساسيات سوق النفط



## الشكل البياني 7-1: تطورات سوق النفط



المصدر: بلومبيرغ، ديسمبر 2023م

شهدت الأسعار في سوق الغاز الطبيعي عامًا أكثر استقرارًا، على الرغم من استمرارية حساسية السوق بنحو كبير تجاه الصدمات والأحداث الخارجية.

استمرت أسعار الغاز في الانخفاض منذ منتصف ديسمبر 2022م نتيجة ارتفاع الإمدادات من الغاز الطبيعي المُسال من مختلف المنتجين إلى جانب الظروف المعتدلة نسبيًا التي ساهمت في الحد من مستوى الطلب والحاجة إلى التدفئة. ونتيجةً لذلك، فقد شهدت أسعار الغاز الطبيعي تذبذبًا محدودًا خلال العام، ليلعب متوسط الأسعار نحو 3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (الشكل البياني 8-1).

## الشكل البياني 8-1: أسعار الغاز الطبيعي

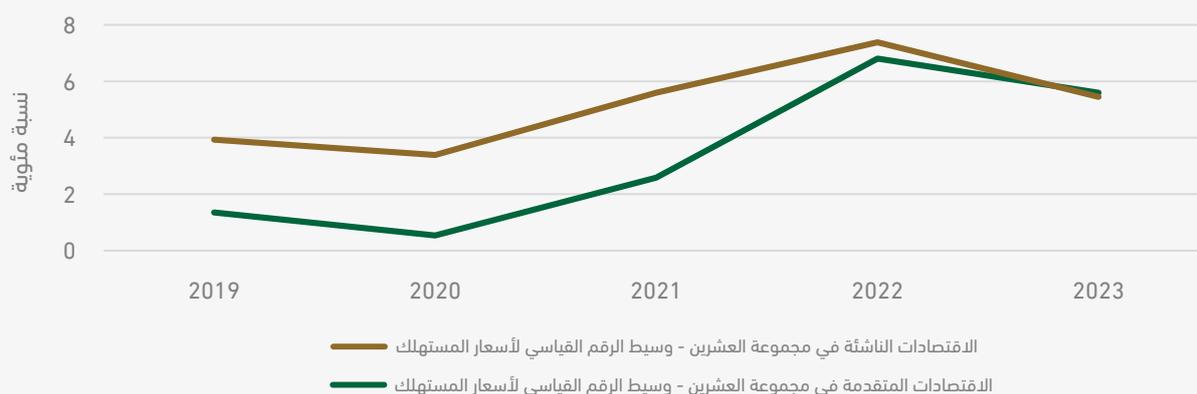


المصدر: بلومبيرغ، ديسمبر 2023م

ساهم كلٌّ من تراجع الضغوط في سلاسل الإمداد، وانخفاض أسعار الطاقة نسبيًا بالإضافة إلى تشديد السياسة النقدية في كبح الضغوط التضخمية.

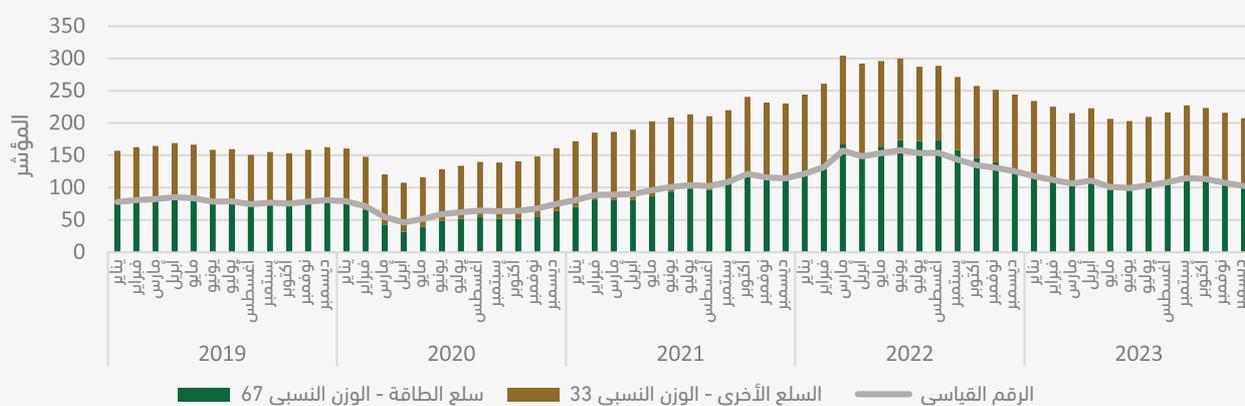
واصلت معدلات التضخم اتجاهها التنازلي في كلٍّ من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة في 2023م، لتصل إلى 5.6% و 5.4%، على التوالي. الأمر الذي يُعزى إلى عدة عوامل منها، تشديد السياسة النقدية، وانخفاض أسعار الطاقة والغذاء، وتحسن استقرار سلاسل التوريد (الشكل البياني 9-1). وعلى الرغم من أن أسعار السلع الأساسية شهدت انخفاضًا ملحوظًا خلال عام 2023م (الشكل البياني 10-1)، فإن التوترات الجيوسياسية المستمرة يُمكن أن تؤثر بشكلٍ ملحوظ على أسعار السلع الأساسية وبالتالي معدلات التضخم.

## الشكل البياني 1-9: التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك



المصدر: صندوق النقد الدولي، أبريل 2024م

## الشكل البياني 1-10: مؤشر أسعار السلع

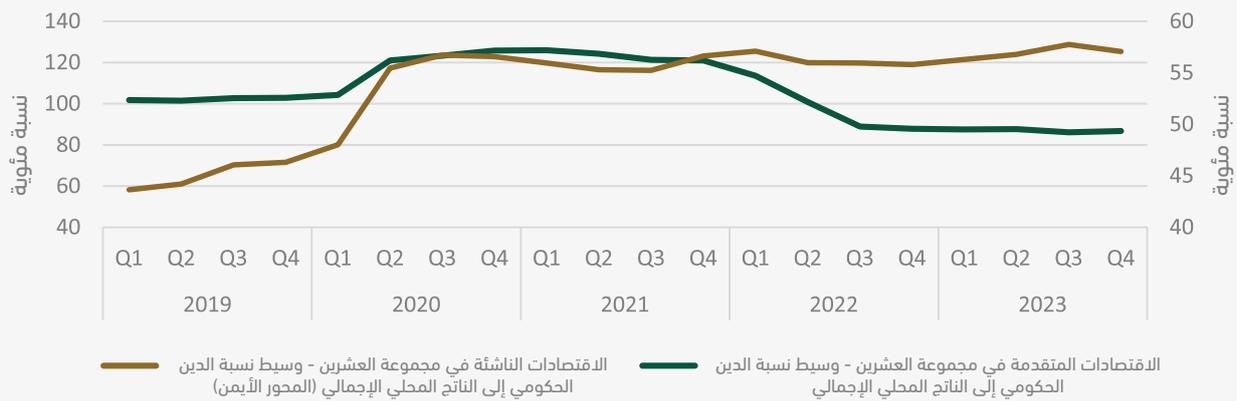


المصدر: البنك الدولي، ديسمبر 2023م

أدى ارتفاع مستويات الدين وتكاليف التمويل إلى زيادة كبيرة في المخاوف المتعلقة باستدامة الدين، لا سيما لدى البلدان ذات الحيز المالي المحدود.

ارتفعت مستويات الدين على نطاق واسع فوق المستويات المسجلة في الفترة ما قبل الجائحة. حيث ارتفعت مستويات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2023م في اقتصادات الأسواق الناشئة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 2% على أساس سنوي. وفي المقابل، شهدت الاقتصادات المتقدمة ضغوطاً أقل، إذ سجلت مستويات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً على أساس سنوي نسبته 23% في الربع الأول من عام 2023م، واستمرت في الانخفاض طوال العام. ومع ذلك تظل القدرة على تحمل الصدمات المستقبلية ومعالجتها أحد أبرز المخاطر الرئيسية المتصلة بالحيز المالي (الشكل البياني 1-11).

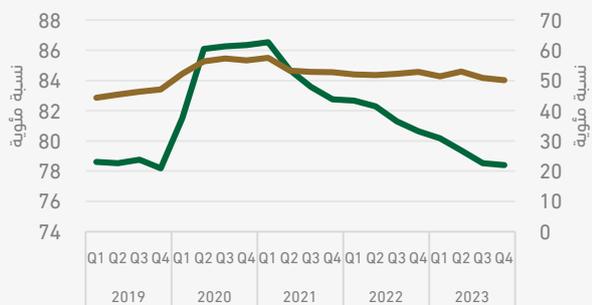
## الشكل البياني 11-1: نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: معهد التمويل الدولي، الربع الرابع 2023م

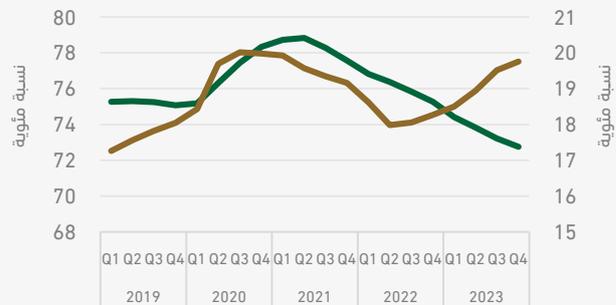
ومع أن مستويات الدين الإجمالية للأسر والشركات قد بدأت في الانخفاض منذ ذروتها في عام 2020م، فإن نسبة ديون الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة قد ارتفعت بثباتٍ نسبي منذ عام 2022م (الشكل البياني 12-1). وعاودت معدلات ديون قطاع الشركات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوياتها خلال الفترة ما قبل الجائحة، الأمر الذي يُعزى إلى النمو الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي وليس إلى انخفاض كبير في مستويات الدين (الشكل البياني 13-1). ومع ذلك، فإن ارتفاع تكاليف التمويل قد تؤدي إلى زيادة أعباء الديون وتزايد الضغوط على قدرة الديون في كلا القطاعين، وفي ظل مستويات أسعار الفائدة المرتفعة نسبيًا، فإن التحدي تجاه إدارة نقاط الضعف المرتبطة بالديون قد تؤثر على النمو في القطاعات غير المالية.

## الشكل البياني 13-1: نسبة ديون قطاع الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: معهد التمويل الدولي، الربع الرابع 2023م

## الشكل البياني 12-1: نسبة ديون قطاع الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي



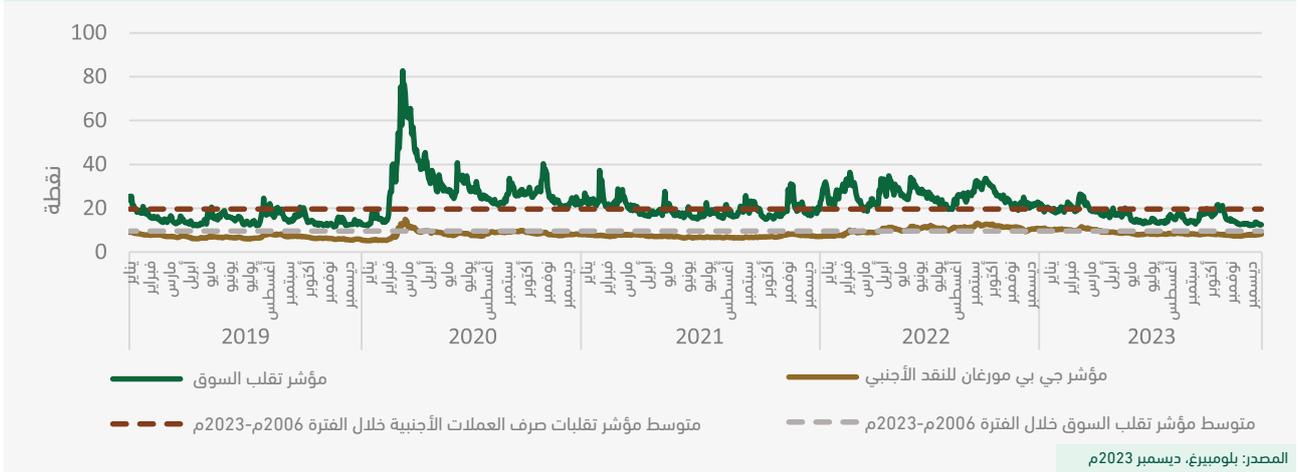
المصدر: معهد التمويل الدولي، الربع الرابع 2023م

شهدت أسواق الأسهم في عام 2023م تحسنًا ملحوظًا، في حين ظلت أسواق السندات متقلبة.

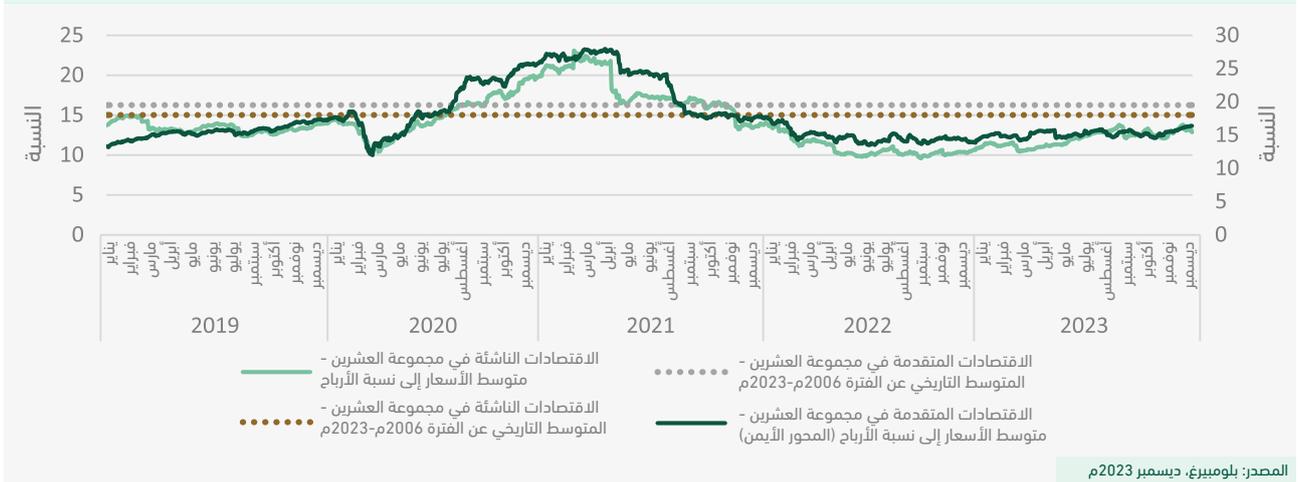
تراجعت التقلبات في أسواق الأسهم وسعر صرف العملات في عام 2023م، مدفوعةً بالتوقعات المتنامية في النصف الأخير من العام بتجنب الاقتصاد الأمريكي للركود وبدء البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في خفض أسعار الفائدة. وقد ساهمت الاستجابات التنظيمية والإشرافية الفعالة للأزمة المصرفية خلال عام 2023م بصورة إيجابية في أداء أسواق الأسهم، وأدى ذلك إلى انخفاض مؤشر تقلب الأسهم الأمريكية ومؤشر تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية دون مستوياتها التاريخية<sup>1</sup> (الشكل البياني 14-1). وفيما يخص تقييم الأصول، فقد شهدت الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة شيئًا من التباين الطفيف في التقييمات المالية للأصول. ففي الاقتصادات المتقدمة، تحسنت تقييمات الأسهم إلى حدٍ ما في نهاية عام 2023م لتبلغ مستويات مقارنة لمتوسطها على المدى الطويل نتيجةً لمعنويات السوق الإيجابية. بينما شهدت أسهم الأسواق الناشئة تقلباتٍ طفيفة في تقييم الأصول (الشكل البياني 15-1).

<sup>1</sup> يشير مؤشر تقلب الأسهم الأمريكية لسوق عقود بورصة شيكاغو (CBOE) إلى تقلبات سوق الأسهم في الأجل القصير بالاستناد إلى مؤشر وكالة ستاندر آند بورز. ويوضح مؤشر تقلبات صرف العملات الأجنبية التقلبات في أسواق أسعار الصرف.

### الشكل البياني 1-14: تقلبات السوق

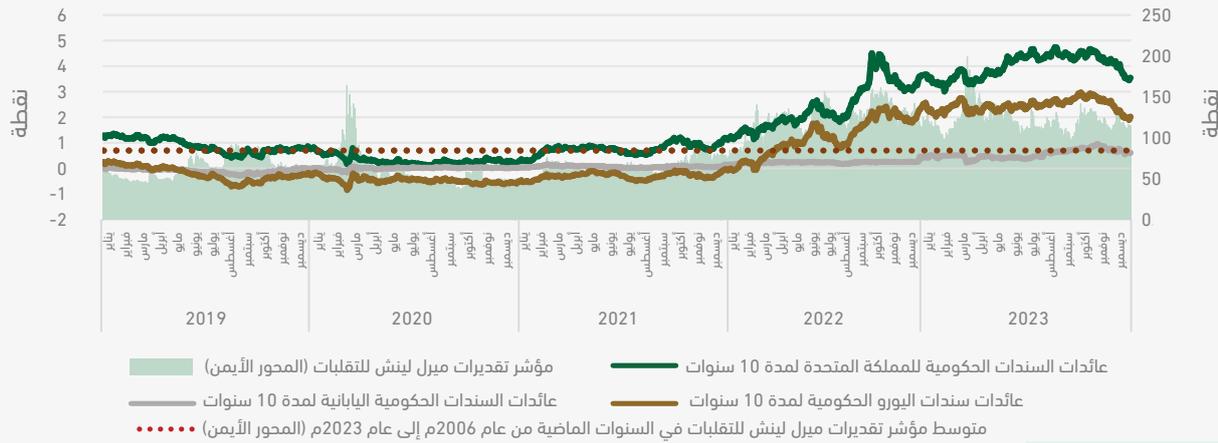


### الشكل البياني 1-15: تقييمات الأسواق



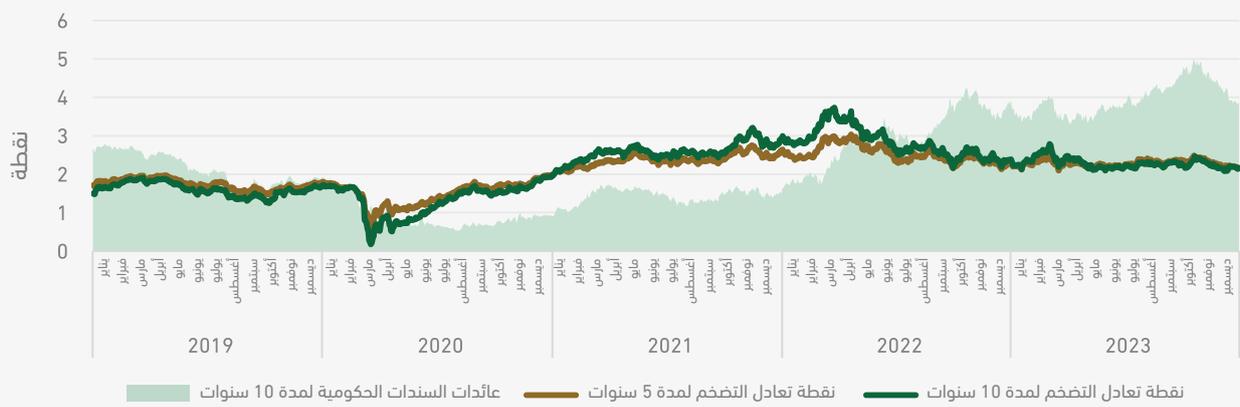
ارتفعت تقلبات أسواق السندات بشكلٍ حادٍ في 2023م نتيجةً للارتفاع المتسارع في أسعار الفائدة، وزيادة إصدارات السندات الحكومية، إضافةً إلى ارتفاع حالة عدم اليقين في توقعات المستثمرين بشأن مسار أسعار الفائدة في المستقبل. وكان هذا التأثير ملحوظًا بنحوٍ خاص في عائدات السندات الحكومية، إذ ارتفعت لمستويات قياسية، وبلغت ذروتها في أكتوبر. وهو ما يُعزى بشكلٍ رئيسٍ إلى الارتفاع في علاوة المخاطر، وارتفاع المعروض من الدين الحكومي، استجابةً للتوقعات المتزايدة بشأن مسار أسعار الفائدة وانخفاض الضغوط التضخمية (الشكل البياني 1-16) و(الشكل البياني 1-17). وبلغ مؤشر تقديرات ميريل لينش لقياس التقلبات (MOVE) والذي يشير إلى معنويات سوق السندات في الأجل القصير، مستويات أعلى من المتوسط التاريخي منذ عام 2006م.

### الشكل البياني 16-1: عائدات سندات حكومية مختارة



المصدر: بلومبيرغ، ديسمبر 2023م

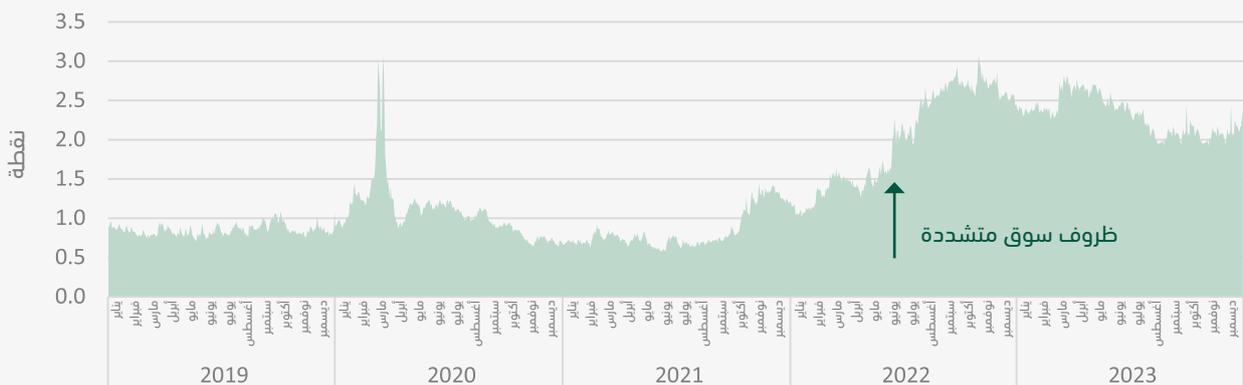
### الشكل البياني 17-1: عائدات السندات الحكومية الأمريكية لمدة 10 سنوات وتوقعات التضخم



المصدر: بلومبيرغ، ديسمبر 2023م

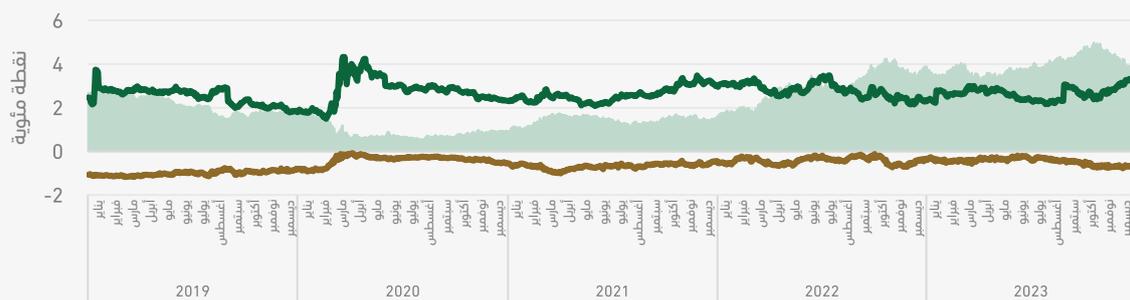
شهد سوق سندات الخزينة الأمريكية انكماشاً في مستويات السيولة بنحو كبير، مما يشير إلى تأثير مجموعة من العوامل، منها انخفاض حيازة البنك الفيدرالي الأمريكي لسندات الخزينة الأمريكية (الشكل البياني 1-18) وانخفاض القدرة الاستيعابية للوسطاء على حيازة السندات. وخلال عام 2023م، أدى تحسن معنويات المخاطر إلى ارتفاع الطلب على إصدارات الأسواق الناشئة. ومع ذلك، ساهمت التغيرات في توقعات أسعار الفائدة والتصورات بشأن ارتفاع المخاطر إلى اتساع فروق العوائد على السندات الحكومية للاقتصادات الناشئة (الشكل البياني 1-19).

### الشكل البياني 18-1: مؤشر سيولة الأوراق المالية الحكومية الأمريكية



المصدر: بلومبيرغ، ديسمبر 2023م

### الشكل البياني 19-1: فروق العائد على السندات الحكومية مقارنةً بالعائد على السندات الأمريكية لأجل 10 سنوات



المصدر: بلومبيرغ، ديسمبر 2023م  
 \*الاقتصادات الناشئة والمتقدمة لدول مجموعة العشرين.



# 2

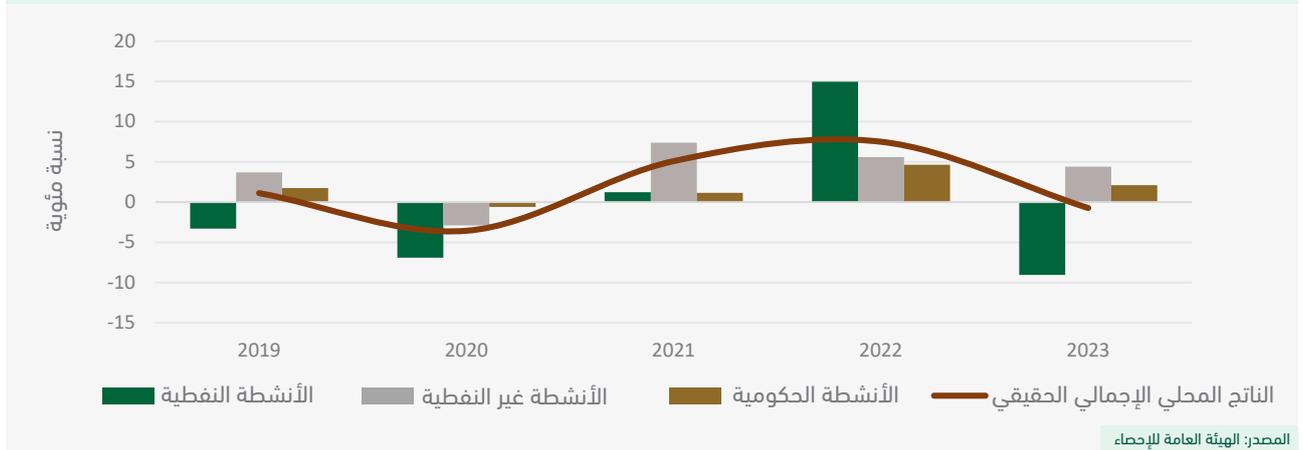
## الاقتصاد المحلي

## 2. الاقتصاد المحلي

تعمل المملكة العربية السعودية على تنويع قاعدتها الإنتاجية من خلال الإصلاحات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتوسيع نطاق مصادر الدخل. وقد شهدت المملكة مع وصولها إلى منتصف رحلة رؤية 2030 الطموحة تقدماً ملموساً، الأمر الذي يعكس جدتها في تحقيق أهدافها على مستوى الاقتصاد الكلي. ويؤدي التنويع الاقتصادي وانخفاض الاعتماد على عائدات النفط إلى تخفيف الصدمات المحتملة على الاقتصاد المحلي.

سجل الاقتصاد السعودي انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.8% في عام 2023م مقارنةً بارتفاع نسبه 7.5% في عام 2022م. ويعزى هذا الانخفاض بشكلٍ أساسي إلى انخفاض الأنشطة النفطية، نتيجةً لقرار المملكة بخفض إنتاج النفط الخام تماشياً مع نهج الدول المنتجة للنفط من منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها، بهدف الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة. حيث سجلت الأنشطة النفطية انخفاضاً بنسبة 9% في عام 2023م مقارنةً بارتفاع نسبه 15% في العام السابق. في المقابل، سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 4.4% مما خفض من أثر انكماش الأنشطة النفطية على الناتج المحلي الإجمالي. وارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الكلي إلى مستويات تاريخية بلغت 49.9%، الأمر الذي يشير إلى الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة لتنويع اقتصادها من خلال المشاريع المختلفة المرتبطة برؤية 2030، ودورها في تحفيز الطلب المحلي في الاقتصاد (الشكل البياني 2-1).

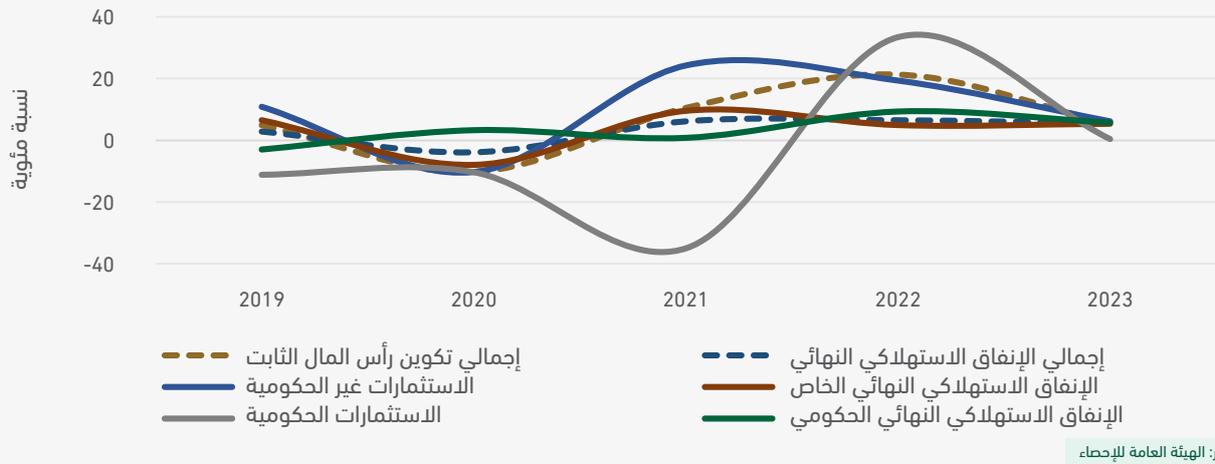
الشكل البياني 2-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية  
(السلاسل المتحركة، 2018=100)



### استمر الاستهلاك الخاص في دعم النمو الإجمالي بوتيرة أسرع في عام 2023م.

لا يزال الإنفاق الاستهلاكي الخاص يُسجل معدلات نمو إيجابية منذ الربع الأول من عام 2021م. وفي عام 2023م، ارتفع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 5.5% مدفوعاً بشكلٍ أساسي بالاستهلاك الخاص والذي نما بنسبة 5.3% مقارنةً بالعام السابق. وسجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت نمواً بنحو 5.3%، مدفوعاً بالاستثمار غير الحكومي والذي ارتفع بنسبة 6.2% ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 750 مليار ريال، الأمر الذي يعكس التحسن المستمر في أداء القطاع الخاص (الشكل البياني 2-2).

### الشكل البياني 2-2: الناتج المحلي الإجمالي حسب مكونات الإنفاق (السلاسل المتحركة، 2018=100، نمو سنوي)



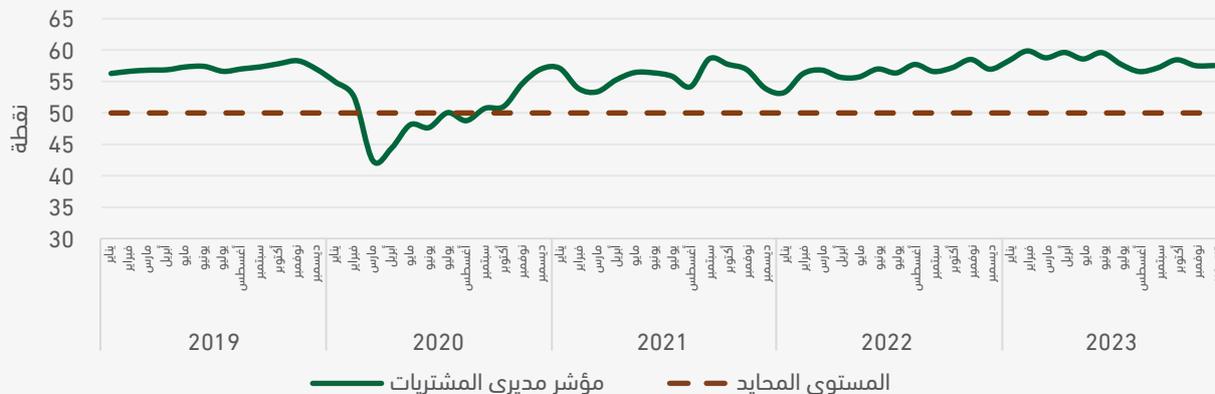
من المتوقع أن يستمر الاقتصاد السعودي في النمو في عام 2024م مدعومًا ببرامج ومبادرات رؤية 2030.

يُتوقع أن يُسجل الاقتصاد السعودي نموًا في عام 2024م نتيجةً للنمو في الأنشطة غير النفطية الذي تشهده المملكة، بدعم من برامج ومشاريع رؤية 2030 والتي يكتمل جزء منها في عام 2024م، ومن شأن استمرار الزخم في مستويات الاستثمار والاستهلاك المحلي للقطاع الخاص في عددٍ من المجالات كقطاعي الترفيه والسياحة إضافةً إلى استمرار التحسن في سوق العمل وارتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة، دعم النمو في الأنشطة غير النفطية. وتُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 1.7% في عام 2024م،<sup>2</sup> وأن ترتفع مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى نحو 71% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2028م.<sup>3</sup>

استمر مؤشر مديري المشتريات في الارتفاع في عام 2023م، مما يعكس التحسن الملحوظ في أداء القطاع الخاص.

وكدليل على الزخم الإيجابي في نمو الأنشطة غير النفطية على مدى السنوات الثلاث الماضية، ظل مؤشر مديري المشتريات<sup>4</sup> أعلى من المستوى المحايد (50)، ليسجل متوسط المؤشر نحو 58.3 نقطة خلال العام مقارنة بنحو 56.5 نقطة في عام 2022م مدفوعًا بالتطورات الإيجابية التي يشهدها الاقتصاد واستمرار التحسن في الطلب الكلي (الشكل البياني 3-2).

### الشكل البياني 3-2: مؤشر مديري المشتريات (أعلى من 50 نقطة يشير إلى تحسن منذ الشهر الماضي)



<sup>2</sup> تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو 2024م.  
<sup>3</sup> تقرير مشاورات المادة الرابعة (سبتمبر 2023م).  
<sup>4</sup> مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات.

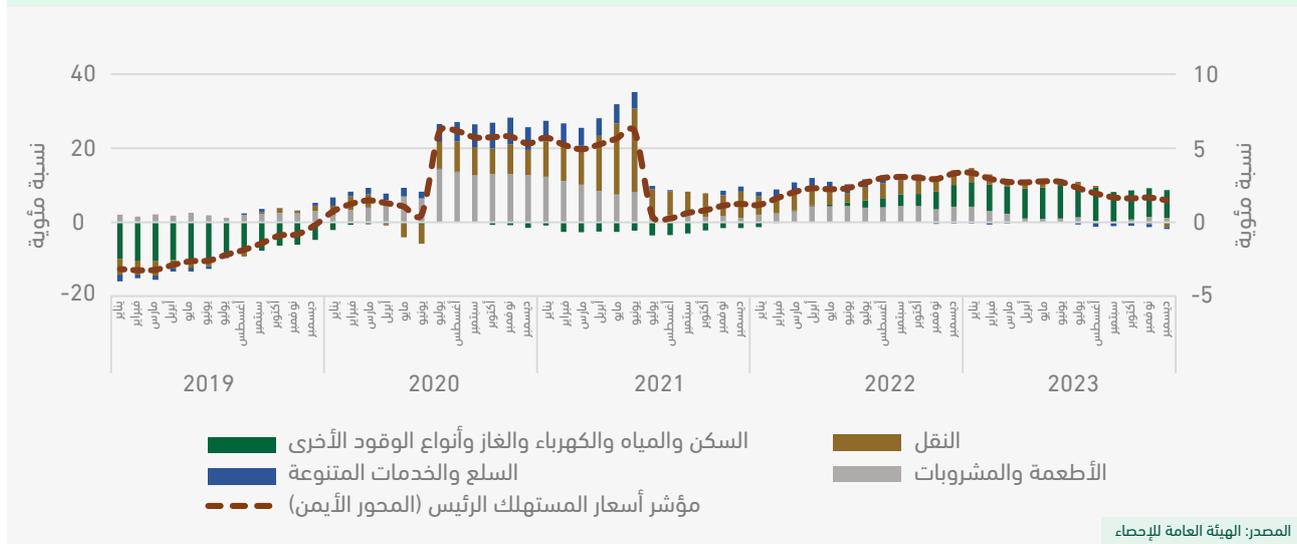
## انخفض معدل البطالة بين السعوديين ليبلغ أدنى مستوى له في الربع الرابع من عام 2023م.

يعكس سوق العمل استمرار النمو في القطاع غير النفطي، إذ انخفض إجمالي البطالة للسكان إلى نسبة 3.4% في الربع الرابع من عام 2023م، مما يعكس انخفاضًا بمقدار 0.6 نقطة مئوية عن الفترة نفسها من عام 2022م. إضافةً إلى ذلك، سجل معدل البطالة للسعوديين أدنى مستوى له على الإطلاق في الربع الرابع من عام 2023م ليبلغ 7.8% مقارنةً بنسبة 8.2% في الربع الرابع من عام 2022م. وسجل معدل مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة نحو 35% في الربع الرابع من عام 2023م، متجاوزًا المعدل المستهدف لرؤية 2030 البالغ 30%. ويتضح دور برامج رؤية 2030 كبرنامج تنمية القدرات البشرية وغيرها في رفع معدلات التوظيف للسعوديين. ومن المتوقع أن تنخفض معدلات البطالة بشكل أكبر مع استمرار النمو في الأنشطة غير النفطية.

على الرغم من الضغوط التضخمية في أسعار إيجارات المساكن خلال العام، تباطأ معدل التضخم الكلي في عام 2023م، مدعومًا بانخفاض تأثير أسعار النقل والمواد الغذائية.

انخفض معدل التضخم الكلي في المملكة إلى نسبة 2.3% في عام 2023م مقارنةً بنسبة 2.5% في العام السابق. ويُعزى ذلك إلى انخفاض أثر أسعار المواد الغذائية عالميًا على الأسعار المحلية. وكان لأسعار الإيجارات (المكون الفرعي لأسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود)، التأثير الأعلى على مؤشر التضخم خلال عام 2023م (الشكل البياني 2-4). ومع استمرار تعافي سلاسل الإمداد العالمية من المتوقع أن يظل معدل التضخم في المملكة مستقرًا خلال عام 2024م.

الشكل البياني 2-4: معدل التضخم السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

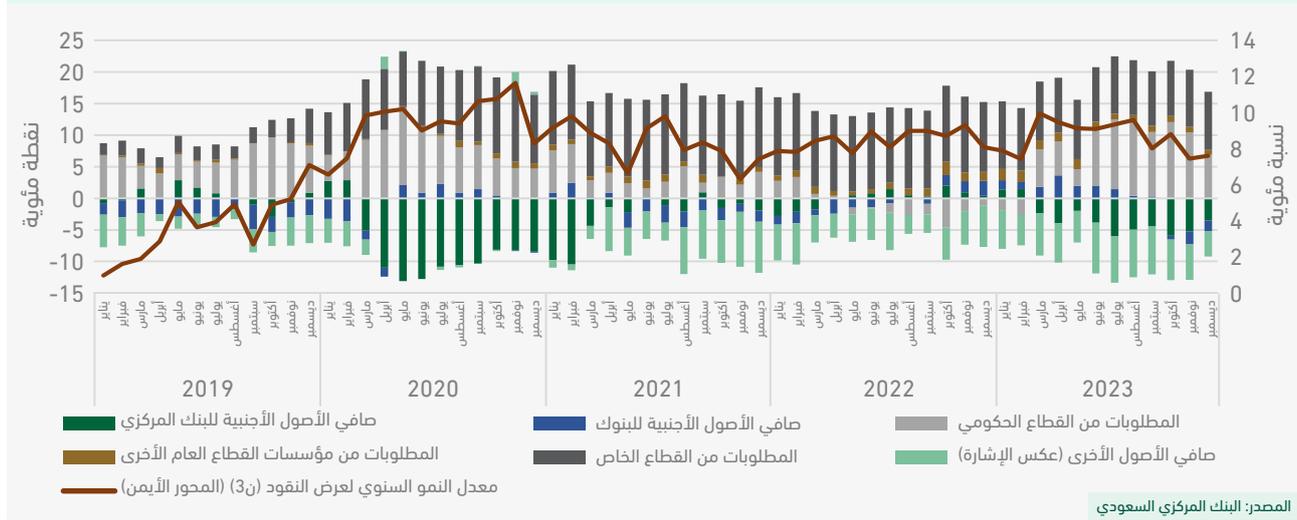


## ظلت الظروف النقدية داعمةً في عام 2023م على الرغم من أسعار الفائدة المرتفعة.

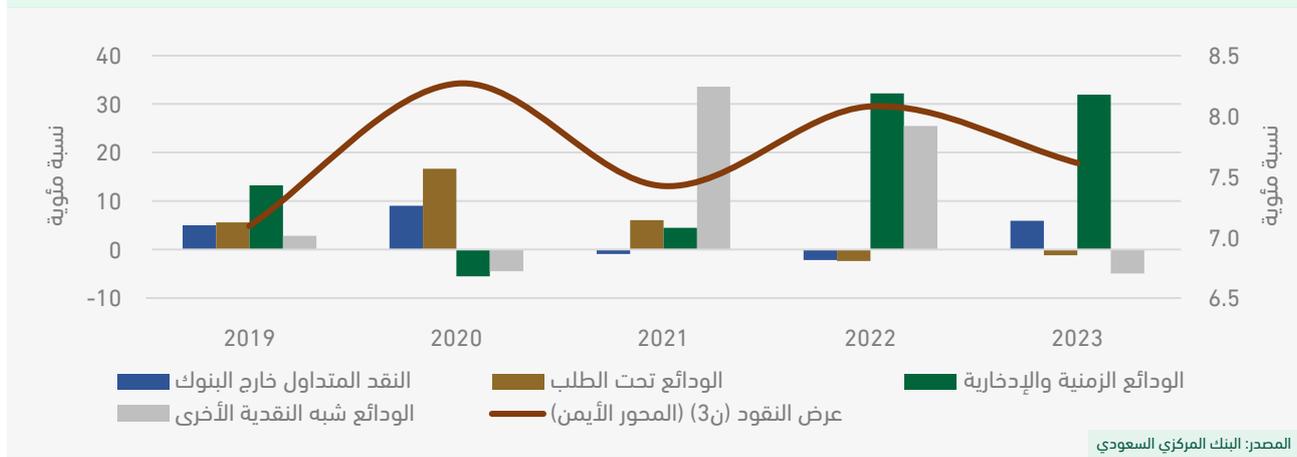
سجل عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3) نموًا قويًا بنسبة 7.6% في عام 2023م، أي ما يعادل 190 مليار ريال، على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. وتُظهر العوامل المؤثرة على عرض النقود ارتفاع مساهمة صافي الأصول المحلية في عرض النقود (ن3) بنحو 12.8 نقطة مئوية، في حين انخفضت مساهمة صافي الأصول الأجنبية بنسبة 7.4 نقطة مئوية (الشكل البياني 2-5). وبالنظر إلى العوامل الدافعة لنمو صافي الأصول المحلية، ساهم ارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص بنسبة 9.2 نقطة مئوية، وساهم صافي المطلوبات من القطاع الحكومي بنسبة 6.9 نقطة مئوية، وساهمت المطلوبات من مؤسسات القطاع العام الأخرى بنسبة 0.8 نقطة مئوية. وكان لنمو صافي الأصول الأخرى بنسبة 4.1 نقطة مئوية تأثير سلبي على صافي الأصول المحلية.

سجل إجمالي الودائع المصرفية ارتفاعًا بنسبة 7.8% في عام 2023م. ويظهر توزيع الودائع ارتفاعًا في الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 32% في عام 2023م، لتشكل حوالي 32.2% من عرض النقود، وهي أعلى نسبة منذ عام 2008م. وشجعت بيئة أسعار الفائدة المرتفعة المودعين على التحول من الودائع خالية العوائد إلى الودائع الزمنية والادخارية، في حين تراجعت الودائع تحت الطلب والودائع الأخرى شبه النقدية في عام 2023م بنسبة 1.2% و 4.9% على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، سجل النقد المتداول خارج المصارف نموًا بنسبة 6% في عام 2023م مقارنةً بانخفاض نسبته 2.2% في عام 2022م (الشكل البياني 2-6).

الشكل البياني 2-5: العوامل المؤثرة في معدل النمو السنوي لعرض النقود (ن3)



الشكل البياني 2-6: معدلات نمو عرض النقود (ن3) ومكوناته



ظلت الأوضاع الاقتصادية والمالية مستقرة على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة.

في أعقاب الزيادة السريعة في نطاق أسعار فائدة البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2022م، سعياً لاحتواء الضغوط التضخمية، رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة الأساسية إلى 5.25% - 5.5% في عام 2023م. ورفع البنك المركزي السعودي أسعار الفائدة أربع مرات خلال عام 2023م لتصل إلى 5.5% - 6% وذلك للحفاظ على الاستقرار النقدي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة بين البنوك السعودية (سايبور) لمدة ثلاثة أشهر ما يقارب 5.9% في عام 2023م، وهو ما يشير إلى فارقٍ قدره 76.6 نقطة أساس مقارنةً بمعدل التمويل المضمون (سوفر) لنفس فترة الاستحقاق (الشكل البياني 2-7). وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة لدى البنك المركزي، ارتفعت أسعار الفائدة السوقية بوتيرةٍ أقل، الأمر الذي يُشير إلى استقرار الأوضاع النقدية. حيث ساهمت الإدارة الفعّالة لمستويات السيولة في دعم الأوضاع الاقتصادية والمالية.

وبلغ متوسط مستويات السيولة الفائضة<sup>5</sup> نحو 50.2 مليار ريال في عام 2023م مقابل 55.9 مليار ريال في عام 2022م، الأمر الذي يُشير إلى استقرار أوضاع السيولة خلال العام.

### الشكل البياني 2-7: أسعار الفائدة السوقية (لمدة ثلاثة أشهر)

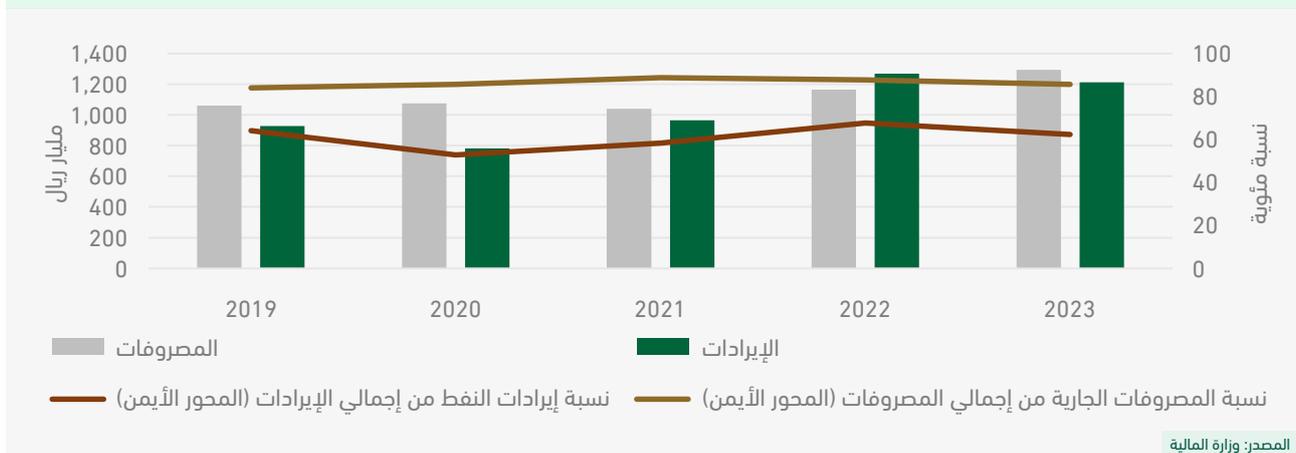


على الرغم من تراجع الإيرادات النفطية، إلا أن برامج رؤية 2030 الداعمة للقطاع غير النفطي وتنويع مصادر الدخل، قد أدت دورًا مهمًا في رفع الإيرادات غير النفطية.

انخفضت الإيرادات الحكومية في عام 2023م بنسبة 4.4% مقارنةً بالعام السابق، مسجلةً نحو 1,212.3 مليار ريال. ويُعزى ذلك إلى انخفاض إيرادات النفط بنسبة 12% بعد تخفيض المملكة لإنتاج النفط سعياً لتحقيق الاستقرار في السوق العالمية للنفط. وفي المقابل، ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 11.4% إلى 457.7 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 37.8% من إجمالي الإيرادات، وهو ما يدل على التحسن المستمر في النشاط الاقتصادي والأثر الإيجابي للمبادرات التي نفذتها الدولة لتنويع مصادر الإيرادات واستدامة المالية العامة.

ارتفع الإنفاق الحكومي ليصل إلى 1,293.2 مليار ريال في عام 2023م، حيث نما خلال العام بنسبة 11.1% وارتفعت المصروفات الجارية والمصروفات الرأسمالية بنسبة 8.4% و30% على التوالي. ويُعزى ذلك إلى تركيز الحكومة على تنويع الاقتصاد عبر توجيه الإنفاق نحو المشروعات التي من شأنها المساهمة في دعم النمو الاقتصادي المستدام (الشكل البياني 2-8).

### الشكل البياني 2-8: الإيرادات والمصروفات



<sup>5</sup> السيولة الفائضة = صافي عمليات إعادة الشراء العكسي + أدوات البنك المركزي القائمة.

وسجلت المملكة عجزًا في ميزانية عام 2023م بقيمة 80.9 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 103.9 مليار ريال في عام 2022م، ليرتفع الدين العام إلى نحو 1,050.3 مليار ريال. وارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 23.8 % في عام 2022م إلى 26.2 % في عام 2023م، والتي لا تزال دون مستويات عامي 2020م و2021م (الشكل البياني 2-9).

### الشكل البياني 2-9: تطورات المالية العامة



وعلى الرغم من عجز الميزانية في عام 2023م، سجلت المملكة فائضًا في حسابها الجاري متزامنًا مع الفائض الأعلى تاريخيًا لبند السفر، بما يتماشى مع جهود المملكة المبذولة في الأنشطة السياحية.

خلال السنوات الخمس الماضية، سجل الحساب الجاري في الغالب فوائض بلغت في المتوسط 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من زيادة الواردات وانخفاض صادرات النفط، سجل الحساب الجاري في عام 2023م فائضًا قدره 128 مليار ريال (3.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بفائض بلغ 568 مليار ريال 13.7% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022م، (الشكل البياني 2-10). وسجل حساب الخدمات عجزًا يعادل 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بإنخفاض ملحوظ مقارنةً بمستوياته قبل الجائحة، والتي بلغت 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة تحسن فائض بند السفر.

### الشكل البياني 2-10: الحساب الجاري



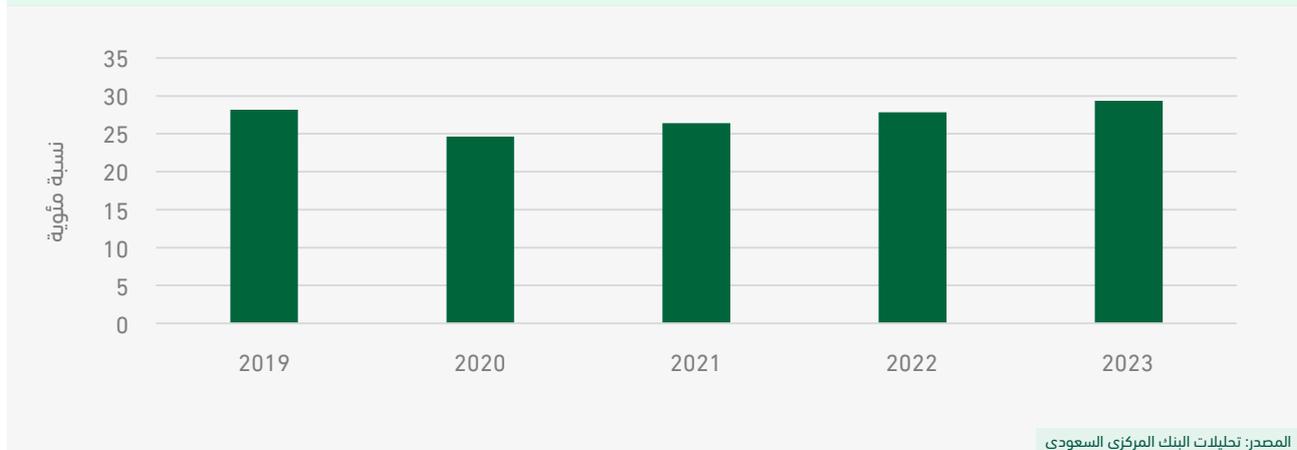
## تقلص فائض الحساب الجاري في عام 2023م نتيجةً لاستمرار الطلب على الواردات وانخفاض الصادرات.

ساهم انخفاض الصادرات النفطية بنسبة 24%، بالإضافة إلى استمرار الطلب على الواردات، في التأثير على الميزان التجاري في عام 2023م. فعلى الرغم من التباطؤ الطفيف في نمو الواردات الواردات (الشكل البياني 2-11)، ارتفعت حصة الواردات كنسبة من الطلب النهائي المحلي بشكلٍ مطرد على مدى السنوات الأربع الماضية (الشكل البياني 2-12).

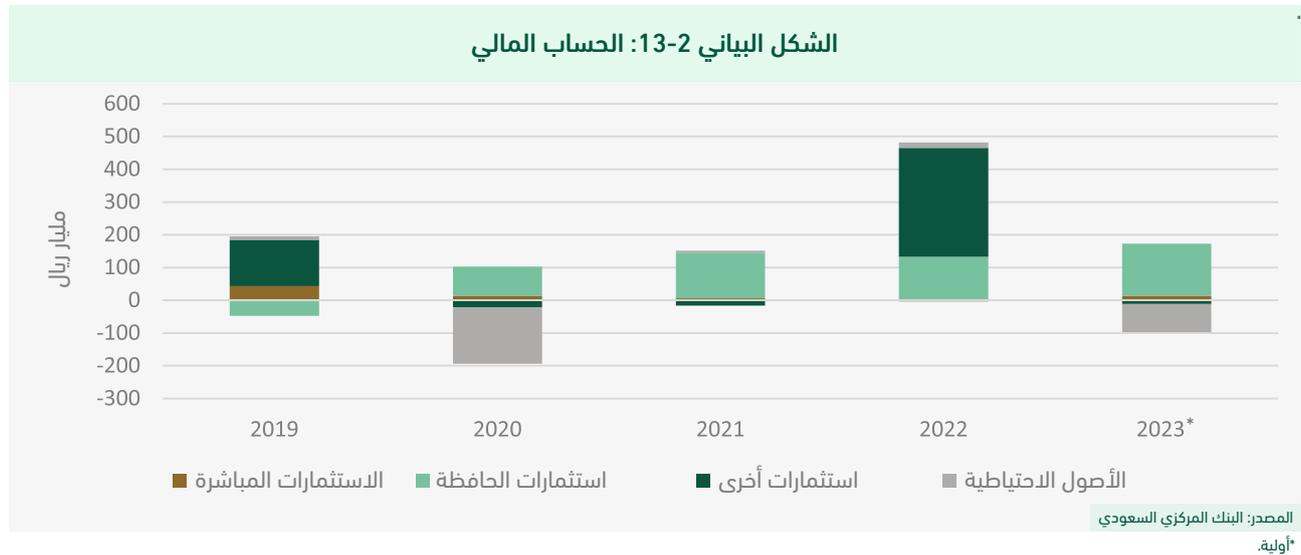
### الشكل البياني 2-11: مكونات الواردات ومعدلات النمو حسب الحجم والقيمة



### الشكل البياني 2-12: نسبة الواردات إلى الطلب المحلي النهائي



سجل الحساب المالي صافي تدفقات خارجة بنحو 75.6 مليار ريال بنهاية العام. فالأصول الأجنبية تدفقت غالبًا في أشكال استثمار مباشر واستثمارات حافطة في الخارج (الشكل البياني 2-13). في حين سجلت احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي السعودي انخفاضًا بنحو 5% بنهاية عام 2023م، إلا أنها مازالت كافية لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني.

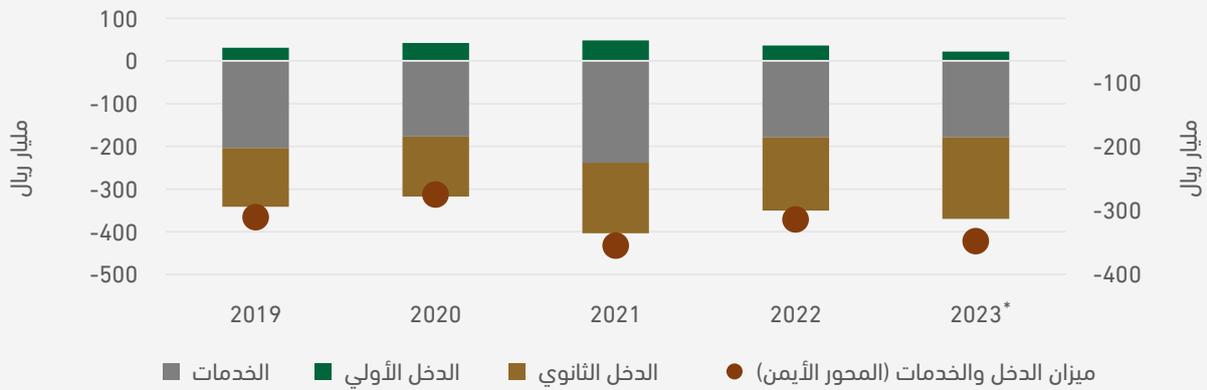


## الإطار 2-1: مساهمة قطاع السياحة في تنوع تدفقات الحساب الجاري

بدأت المبادرات ذات الصلة بالسياحة والمنفّذة وفقاً لرؤية 2030 في التأثير إيجاباً في المكانة الخارجية للمملكة، فالتدفقات الكبيرة من عائدات السفر تساهم إيجاباً في ميزان الحساب الجاري. وقد تأثر الحساب الجاري تاريخياً بصادرات النفط، والتي ساهمت بشكل رئيس في التأثير في تحركاته. يعد ميزان السلع مكوناً رئيساً في الحساب الجاري، وقد سجل ميزان السلع باستمرار فوائض كبيرة بمتوسط يبلغ 457.2 مليار ريال في السنوات العشر الماضية. وسجل ميزان السلع فائضاً قدره 475.9 مليار ريال في عام 2023م مقابل فائض قدره 882.3 مليار ريال في عام 2022م. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى انخفاض صادرات النفط بنسبة 24%، إلى جانب ارتفاع فاتورة الواردات من السلع بنسبة 11.2% الأمر الذي يعكس تسارع وتيرة مشاريع رؤية 2030 واستمرار ارتفاع الطلب المحلي.

تُعد حسابات الدخل والخدمات حسابات فرعية تمثل عناصر غير ملموسة ضمن الحساب الجاري. وقد ارتبطت التغييرات في هذه الحسابات الفرعية تاريخياً بالخدمات وتدفقات تحويلات العاملين إلى الخارج. وسجل إجمالي تعاملات هذه الحسابات الفرعية في عام 2023م عجزاً بنحو 348.1 مليار ريال مقابل 314.2 مليار ريال في عام 2022م (الشكل البياني أ). وكانت الفجوة المتزايدة في الدخل الثانوي الناتجة عن ارتفاع المساعدات الحكومية مع انخفاض الدخل الأولي السبب الرئيس لاتساع العجز في عام 2023م، والذي فاق التحسن في حساب السفر. ومن المتوقع أن يتقلص العجز في إجمالي هذه الحسابات الفرعية مدعوماً بارتفاع عائدات السياحة، نظراً لتزايد أهمية قطاع السياحة كونه جزءاً هاماً من جهود التنويع الاقتصادي في المملكة.

## الشكل البياني أ: حساب الدخل والخدمات



المصدر: البنك المركزي السعودي  
أولية.

سجل ميزان السفر ارتفاعاً سنوياً نسبته 37.8% ليصل إلى 48.0 مليار ريال في عام 2023م، إذ بلغ إنفاق الزوار قرابة 135.0 مليار ريال، مما يعكس تزايد التنوع في الحساب الجاري والاقتصاد ككل (الشكل البياني ب). وساهمت تغييرات اللوائح، مثل تخفيف القيود على التأشيرات وتعديل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالسياحة، في توسع قطاع السياحة، حيث ارتفع عدد الزوار بشكل ملحوظ بمقدار 64.8% خلال عام 2023م.

### الشكل البياني ب: ميزان السفر



المصدر: البنك المركزي السعودي ووزارة السياحة

\* بيانات 2023م أولية.

## الإطار 2-2: اللجنة الوطنية للاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي أحد أولويات تطوير القطاع المالي في المملكة، لذا يساهم التنسيق المستمر بين الجهات ذات العلاقة على ضمان تغطية جميع الجوانب بشكل جيد. ومن أجل التنسيق وتسهيل التعاون بين الجهات المعنية الرئيسة في النظام المالي السعودي، تأسست اللجنة الوطنية للاستقرار المالي في عام 2015م، وتشكل اللجنة القناة الأساسية لمعالجة مسائل الاستقرار المالي الوطني ورصد نقاط الضعف المالية بشكل استباقي في القطاع المالي.

تعتبر لجنة الاستقرار المالي الوطنية لجنة تشاورية، وتتضمن أعضاء من وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، وهيئة التأمين، والمركز الوطني لإدارة الدين. أنشئت كذلك لجان فرعية لدعم أعمال اللجنة وكفاءتها، وضمان جودة الجوانب الفنية والإدارية لها. تتولى اللجنة التحضيرية مهمة تقديم الدعم والتوجيه للجنة الفنية المعنية بتطوير الدراسات والمواد بهدف ضمان الجودة للجنة الوطنية للاستقرار المالي.

تُقدم توصيات اللجنة الوطنية للاستقرار المالي على شكل دراسات وتقييمات تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية لتوفير إرشادات مدروسة لضمان استقرار النظام المالي وتعزيزه.

### الإطار 3-2: التطورات المالية الكلية للقضايا المتعلقة بالتغير المناخي

مع تزايد الاهتمام بالمخاطر المالية المتعلقة بالتغير المناخي على مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات، من المهم تحديد القنوات التي قد تؤدي إلى زيادة حجم المخاطر المالية المحتملة وما يرتبط بها من آثار على النظام المالي ككل. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود، ليس فقط لتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية الفردية، بل أيضًا للنظر في قنوات نقل المخاطر والتداعيات السلبية من مخاطر التغير المناخي على الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي.

تعمل المملكة على وضع سياسات شاملة تضمن الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وخفضها بصورة مثلى دون التأثير على الجهود الرامية لتحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي. وقد امتد ذلك إلى القطاع المالي ليشمل إدارة المخاطر والتمويل الطوعي للخطط الطموحة الرامية إلى التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060م. وتهدف المملكة إلى تحقيق ذلك من خلال إطار عمل الاقتصاد الدائري للكربون، وهي إحدى المبادرات الرئيسية التي أقرها قادة مجموعة العشرين في قمة الرياض 2020م، للاستفادة من جميع الحلول المتاحة. وتهدف الجهود الجارية إلى تحفيز الاستثمار الخاص لدعم هذا الإطار، إذ يوفر الاقتصاد الدائري للكربون إطارًا شاملًا ومرنًا وعمليًا للدول لتخطيط المساهمات في الأهداف المناخية المشتركة.

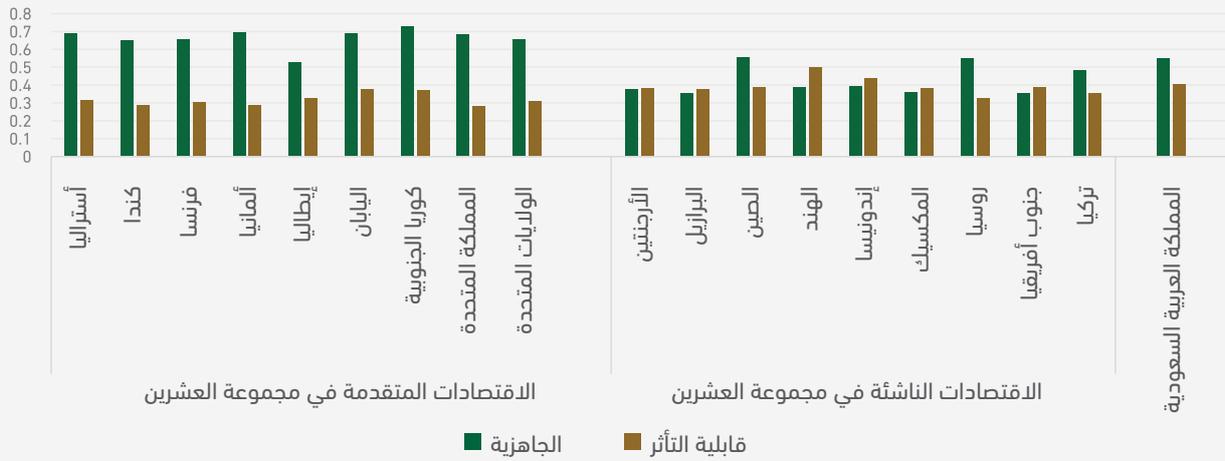
على الصعيد المحلي، ساهم التزام المملكة تجاه البيئة ومسارها الانتقالي في تزايد جهود الجهات الفاعلة والمهمة في القطاعين العام والخاص. مما ألهمهم لوضع أهداف طوعية لخفض الانبعاثات بدعم من مبادرات السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، إذ وضعت هاتان المبادرتان لتحقيق الأهداف المناخية والبيئية واسعة النطاق (مثل التكيف، والمنافع المشتركة للتخفيف من آثار تغير المناخ، وحماية النظم البيئية) وأهدافها الشاملة، وذلك من خلال سلسلة من المبادرات التي يديرها القطاعان العام والخاص. ويُعد صندوق الاستثمارات العامة أحد الأعضاء المؤسسين لمبادرة «الكوكب الواحد لصناديق الثروات السيادية»، وهي شبكة تضم مستثمرين عالميين تهدف إلى احتواء المخاطر المالية الناتجة عن تغير المناخ في إدارة محافظ الأصول الضخمة طويلة الأجل. ونجح صندوق الاستثمارات العامة في إصدار سندات خضراء بلغ إجماليها 8.5 مليار دولار في الفترة ما بين أكتوبر 2022م وفبراير 2023م، بما في ذلك أول إصدار من نوعه لسندات خضراء بأجل مدته 100 عام، مما يعكس محدودية المخاطر السيادية ومنظور المستثمرين للفرص بشأن المستقبل المستدام للمملكة.

ووفقًا لمؤشر نوتردام<sup>6</sup> للتكيف العالمي الذي يقيس الاستعداد العام للتغير المناخي من خلال النظر في ثلاثة عناصر رئيسية وهي: الجاهزية الاقتصادية وجاهزية الحوكمة والجاهزية الاجتماعية، والذي يُشير إلى انخفاض في مؤشر قابلية المملكة للتأثر وزيادة في مؤشر الجاهزية على مر السنين، الأمر الذي يعني أن المملكة العربية السعودية في وضع ملائم نسبيًا لتحمل أثر التغير المناخي (الشكل البياني ج).

من ناحية أخرى، قد تنشأ مخاطر مالية محتملة تتعلق بالمناخ مع مرور الوقت، إذ أن قنوات انتقال المخاطر المالية ذات العلاقة قد تتزايد بفعل الآثار المترتبة وغير المباشرة، والتي لا تزال قيد البحث والدراسة. وتشمل المخاطر الرئيسية التي تهدد الاستقرار المالي المخاطر الائتمانية، وإلى حد ما مخاطر السوق، وهي ما تركز عليه الأعمال البحثية المشتركة على المستوى الدولي، بما فيها تلك التي يعمل عليها مجلس الاستقرار المالي.

<sup>6</sup> مؤشر البلدان العالمي للتكيف من جامعة نوتردام (ND-GAIN) هو مؤشر مفتوح المصدر يظهر تعرض البلدان الحالي لمخاطر التغير المناخي، ويقمّم جاهزية البلدان للاستفادة من الاستثمارات العامة والخاصة في الأعمال التكيفية.

## الشكل البياني ج: مؤشر نوتردام للتكيف العالمي



المصدر: مؤشر نوتردام للتكيف العالمي، حسب التحديث في مارس 2023م للبيانات حتى عام 2021م

بناءً على ذلك، يعمل البنك المركزي على تعزيز نهجه في فهم طبيعة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ ومحاولة رصدها وتقييمها ومعرفة كيفية تطورها. فالبنك المركزي عضو في شبكة البنوك المركزية والجهات الإشرافية لتخضير النظام المالي التي تهدف إلى تحديد أفضل الممارسات وتطويرها لتحسين مستوى إدارة مخاطر القطاع المالي وتعزيز الاستثمارات في المبادرات المستدامة ذات الانبعاثات المنخفضة مع تحقيق أهداف اتفاق باريس. ويقوم البنك المركزي بتحليل مناسبة السيناريوهات المختلفة التي تطورها الشبكة، حيث أجرى مقارنةً معياريةً شاملةً للسيناريوهات في الدول الأخرى وآلية التنفيذ واختبارات تحمل الضغوطات ذات الصلة أو المصممة لتلائم الظروف الوطنية. وعادةً ما تُقسم هذه السيناريوهات وتُدرج في مجموعات تتضمن: الانتقال المنظم، والانتقال غير المنظم، وسيناريوهات الاحتباس الحراري، والسيناريوهات التي قد تشير إلى فوات الأوان للحد من التغير المناخي. وتظهر التعديلات التي تجريها الدول في السيناريوهات أهمية التناسق مع المبادئ وظروف الدول النامية مع متطلبات الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول منتصف القرن على المستوى العالمي والخطط الزمنية الخاصة بكل من هذه الدول.

مع استقرار مستوى أسعار الطاقة ومستوى التقلبات مؤخرًا، تُجرى حاليًا إصلاحات عالمية ومحلية لمعالجة الانبعاثات الصادرة عن قطاع الطاقة، وذلك للتخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز المتانة مع الحفاظ على أمن الطاقة والحد من مخاطر عدم استقرار أسواقها. ويتعين تحليل السياسات والتقنيات المتعلقة بالمناخ والطاقة بصفةٍ دائمة، ومعرفة ما إذا كانت الصدمات مدفوعة من جانب الطلب أو العرض، وذلك لاختلاف أسعار الطاقة وآثارها المالية الكلية المختلفة. وقد أثبتت بعض الدراسات أنه كلما زاد انعدام أمن الطاقة زاد احتمال تأثير كفاءة الاقتصاد الكلي سلبًا. وتشمل الآثار ارتفاع تكاليف المواد الخام، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع التضخم، والذي يشير إلى الحاجة إلى اختيار سياسات تدريجية وملائمة لحماية استقرار وأمن الطاقة.

في هذا الصدد، يؤكد البنك المركزي التزامه بهدفه المتمثل في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، مع تأييد وجهة النظر الرئيسية والتي ترى بأن التنظيم والإشراف الحصيف يدعمان الدور الأساسي للحكومة المركزية في سياسة التغير المناخي بما يتماشى مع هدفها من خلال تطوير أساليب المراقبة، وضمان المشاركة الفعالة على المستويين الوطني والدولي.

3

# القطاع المصرفي

### 3. القطاع المصرفي

بالتزامن مع نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، استمرت الأصول المصرفية بالنمو مدفوعةً بنمو الائتمان المصرفي للقطاع الخاص.

سجل إجمالي أصول النظام المصرفي نموًا بنسبة 9.3% ليصل إلى 3,957 مليار ريال في عام 2023م، وذلك بوتيرة أقل من معدل النمو في عام 2022م. ويُعزى ذلك النمو بشكلٍ رئيسي إلى نمو المطلوبات من القطاع الخاص، والتي شكلت ما نسبته 6.3% من إجمالي نمو الأصول، بما يتماشى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية<sup>7</sup> (الشكل البياني 3-1).

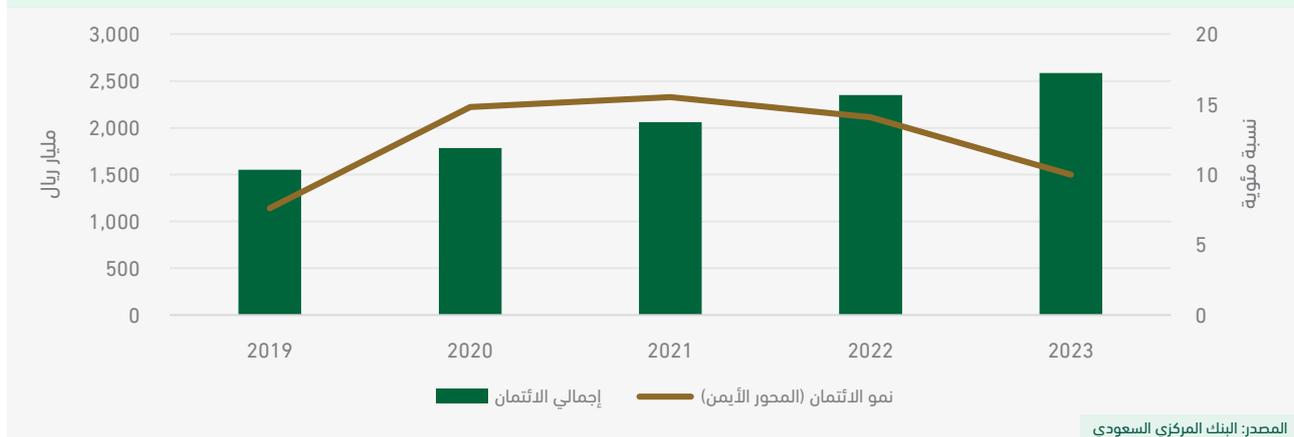
الشكل البياني 3-1: محركات النمو لأصول القطاع المصرفي



استمر القطاع المصرفي بدوره المحوري في تلبية الطلب المستمر على الائتمان لدعم الإصلاحات الاقتصادية للمملكة.

ارتفع ائتمان القطاع المصرفي بنسبة 10% في عام 2023م ليصل إلى 2,584 مليار ريال (الشكل البياني 3-2)، مدعومًا بالأنشطة العقارية للشركات. يُلاحظ تغيرًا في ديناميكية نمو الائتمان، إذ كان نموه مدفوعًا بشكل رئيسي من الشركات غير المالية. وظل الطلب من قطاع الأفراد على القروض العقارية قويًا، بينما بدأت وتيرة نمو القروض العقارية للأفراد بالعودة إلى المستويات الطبيعية كون معدلات النمو التي شوهدت خلال الفترة 2019م-2022م كانت نتيجة المستوى المنخفض آنذاك. ومن المتوقع استمرار التوسع في الائتمان خلال عامي 2024م و2025م وأن تكون الشركات غير المالية هي المحرك الرئيس لذلك، بما يتماشى مع توقعات استمرار النمو في الأنشطة غير النفطية. وتأتي هذه التوقعات نتيجةً لمشاريع البنية التحتية الضخمة، حيث أدت العديد من المشاريع مثل نيوم والبحر الأحمر والقدية إلى جذب استثمارات رأسمالية كبيرة.

الشكل البياني 3-2: نمو الائتمان



<sup>7</sup> يُرجى الرجوع إلى فصل الاقتصاد المحلي لمزيد من المعلومات.

## استمر الائتمان للقطاع الخاص بالارتفاع تماشيًا مع النمو الاقتصادي للقطاع الخاص حسب ما أظهره معدل فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص.

يُعد التوسع السريع في أنشطة الائتمان بالمقارنة مع الأنشطة الاقتصادية مؤشراً مفيداً لتحديد تراكم مواطن الضعف، والذي يقاس من خلال الفرق بين المعدل الحالي للائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاهه التاريخي الذي يُعرف بمعدل فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي حالة المملكة، أخذت العديد من العوامل في الاعتبار إلى جانب الفجوة التي تُقاس عن طريق تحليل الاتجاهات لمجمل الناتج المحلي الإجمالي، إضافةً إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص باعتباره العامل الأهم (الشكل البياني 3-3)، نظراً لأن الناتج المحلي الإجمالي قد يتأثر بتذبذب أسواق النفط، والتي من شأنها التأثير على اتجاه معدل الفجوة. وبلغ معدل الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص ذروته في عام 2021م على خلفية النمو العالي لأنشطة القروض العقارية، ومنذ ذلك الحين ومعدل فجوة الائتمان آخذٌ بالانخفاض.

الشكل البياني 3-3: فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص



المصدر: البنك المركزي السعودي والهيئة العامة للإحصاء وتحليلات البنك المركزي

## شهد ائتمان قطاع الشركات في عام 2023م نموًا كبيرًا مدفوعًا بأنشطة المرافق والأنشطة العقارية، في حين شهد الائتمان الممنوح للأفراد تباطؤًا مستمرًا.

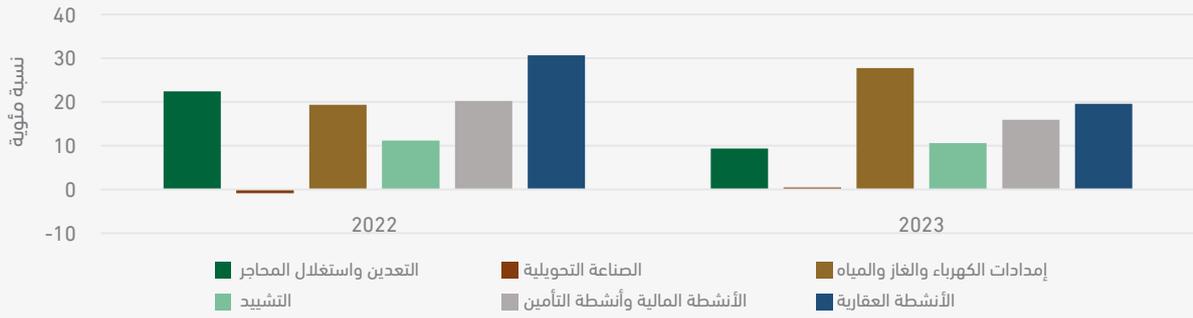
كان ائتمان قطاع الشركات المحرك الرئيس للائتمان المصرفي بنهاية عام 2023م، إذ ارتفع بنسبة 13.2% ليصل إلى 1,329 مليار ريال (الشكل البياني 4-3)، مدفوعًا بأنشطة المرافق والأنشطة العقارية التي سجلت نموًا بنسبة 27.8% و 19.6% على التوالي (الشكل البياني 5-3)، مما يعكس زخم الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. ومن ناحية أخرى، سجل الائتمان الممنوح للأفراد في عام 2023م ارتفاعًا بنسبة 6.7%، مدفوعًا بشكل رئيس بالقروض العقارية والتي مثلت ما نسبته 48.8% من إجمالي ائتمان البنوك للأفراد (الشكل البياني 6-3).

الشكل البياني 4-3: حجم الائتمان ونموه حسب القطاعات



المصدر: البنك المركزي السعودي

## الشكل البياني 3-5: نمو الائتمان لقطاع الشركات حسب أنشطة اقتصادية محددة



المصدر: البنك المركزي السعودي

## الشكل البياني 3-6: مساهمة الائتمان الممنوح للأفراد ونسب النمو حسب النوع



المصدر: البنك المركزي السعودي

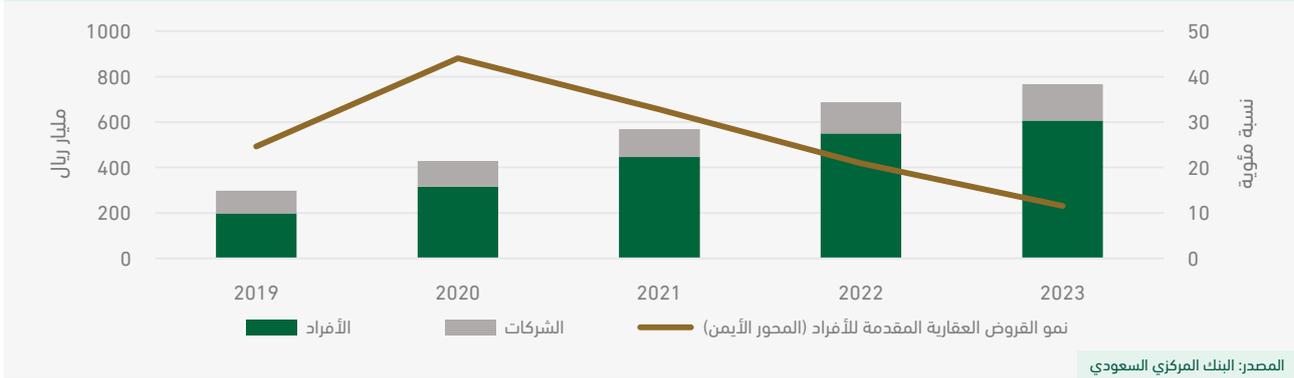
استمرت القروض العقارية بالارتفاع وإن كانت بوتيرة أبطأ، مع تحول تجاه الإقراض العقاري للشركات بحلول نهاية العام.

سجل إجمالي القروض العقارية المقدمة من البنوك ارتفاعاً بنسبة 11.5% في عام 2023م مقابل ارتفاع بنسبة 20.9% في عام 2022م، ليصل إلى نحو 767 مليار ريال. وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعاً بلغت نسبة 10.4% في عام 2023م مقابل ارتفاع بلغت نسبته 23.3% في عام 2022م، مشكلاً ما نسبته 79.1% من إجمالي القروض العقارية. ومن ناحية أخرى، سجلت القروض العقارية لقطاع الشركات زيادةً نسبتها 15.9% في عام 2023م مقابل ارتفاع بلغت نسبته 12.1% في عام 2022م (الشكل البياني 3-7). استمر نصيب الائتمان العقاري من محفظة الإقراض بالارتفاع ليصل إلى ما نسبته 29.7% في عام 2023م مقابل نسبة بلغت 16.5% في عام 2018م. ويُعزى ذلك إلى المبادرات الحكومية الرامية إلى دعم مستهدفات برنامج الإسكان، حيث بلغت نسبة التملك السكني نحو 63.7% بحلول نهاية عام 2023م.<sup>8</sup>

وواصل النظام المصرفي السعودي في القيام بدور هام في الوساطة المالية وتحول آجال استحقاق المركز المالي، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأصول طويلة الأجل مقارنة بالمطلوبات طويلة الأجل. في حين ظلت ودائع الأفراد عديمة الفوائد المصدر الرئيسي لتمويل النظام المصرفي، فقد كان هناك نمو ملحوظ في مصادر التمويل طويلة الأجل للبنوك، لا سيما من خلال إصدارات الديون الأخرية والتي تساهم في تقليل مخاطر عدم تطابق آجال الاستحقاق.

<sup>8</sup> المصدر: التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023م.

### الشكل البياني 7-3: إجمالي القروض العقارية



### تركزت القروض العقارية الممنوحة للأفراد لبعض الفئات، ومع ذلك ظلت المخاطر محدودة.

تعود محدودية مخاطر القروض العقارية للأفراد للتدابير الاحترازية الكلية الفعّالة ونوع التعرّضات، حيث تُصدر القروض العقارية مع حق الرجوع الكامل وبعقد تمويل عقاري موحد. وهناك العديد من العوامل الأخرى التي من شأنها المساهمة في الحد من تعثر القروض، فمعظم تلك القروض العقارية لموظفي القطاع العام وبضمان الراتب. كذلك، فإن 85.9% من إجمالي القروض العقارية المقدمة للأفراد ذات فائدة ثابتة، مما يخفف من التأثير الناتج عن تغيرات أسعار الفائدة.

وتتجلى الأدلة على نجاح مبادرات الحكومة لدعم ملكية المواطنين للمنازل في ارتفاع حجم القروض العقارية للأفراد لكل من موظفي القطاع الخاص، والموظفي ذو الدخل الأقل من 15 ألف في القطاع الخاص والعام (الشكل البياني 8-3) و (الشكل البياني 9-3). ويتم الحد من المخاطر من الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي السعودي، والذي يتضمن مبادئ التمويل المسؤول وإدارة مخاطر الائتمان ومعدل الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري.

### الشكل البياني 9-3: الإقراض العقاري حسب الدخل الشهري بالريال



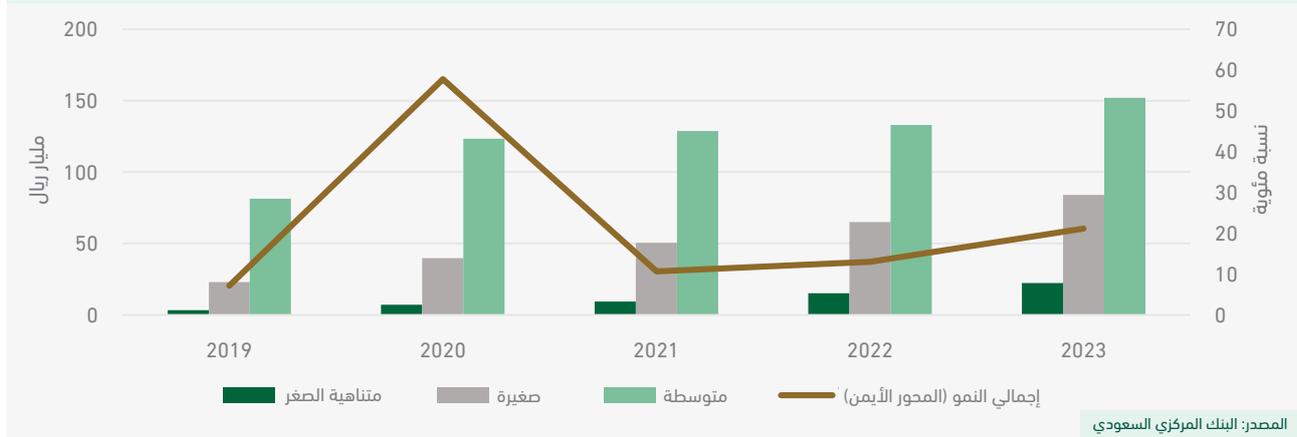
### الشكل البياني 8-3: الإقراض حسب المهنة



من المُتوقع استمرار الطلب على الائتمان للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القطاع المصرفي في عام 2024م، نظرًا للآفاق المواتية للنمو في قطاع الأنشطة غير النفطية واستمرار البرامج الحكومية الداعمة لتحفيز القطاع.

ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الممنوح من قبل المصارف بنسبة 21.1% ليصل إلى 258 مليار ريال في عام 2023م (الشكل البياني 3-10). ومن المُتوقع أن يشهد العام 2024م استمرارًا للجهود الرامية إلى دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين الوصول إلى الائتمان وتوفير ضمانات القروض من خلال عدد من البرامج كبرنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) وبرنامج تطوير القطاع المالي في عام 2024م.

### الشكل البياني 3-10: حجم التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة



ظلت قدرة المصارف على الإقراض داعمة للطلب على الائتمان.

ارتفع وسيط نسبة القروض إلى الودائع للبنوك المحلية بشكلٍ طفيف إلى 80.5% في عام 2023م مقارنةً بنسبة 80.1% في عام 2022م، ولكنه ظل دون الحد الموصى به من قبل البنك المركزي البالغ 90% (الشكل البياني 3-11). وبشكلٍ عام، تعكس نسبة القروض إلى الودائع قدرة البنوك على توفير الائتمان. وتم تحديث منهجية نسبة القروض إلى الودائع في يونيو 2023م لتتيح للبنوك تضمين الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى الودائع، والتي من المتوقع أن تساهم في تحفيز البنوك لتعزيز وتنويع مصادر التمويل.<sup>9</sup>

### الشكل البياني 3-11: المخطط الصندوقي لمعدل القروض إلى الودائع للبنوك المحلية



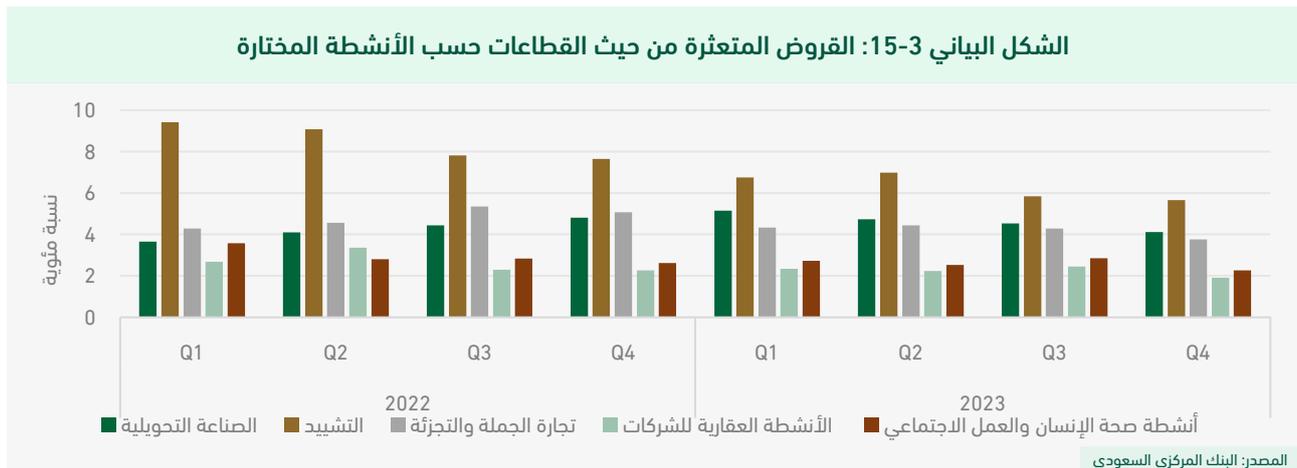
<sup>9</sup> يرجى الرجوع إلى تحديث ضوابط نسبة القروض إلى الودائع للمزيد من المعلومات.

### ظلت جودة الأصول قوية مع انخفاض مستوى القروض المتعثرة.

أظهرت النسبة الإجمالية للقروض المتعثرة انخفاضاً مستمراً منذ عام 2020م لتصل إلى 1.5% في عام 2023م مقارنةً بنسبة 1.8% في عام 2022م، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى زيادة عمليات الشطب خلال العام، والذي قد يدل على أن القطاع المصرفي يحافظ على جودة الأصول بالتزامن مع الحفاظ على مستويات ربحية مرتفعة. وبلغ معدل تغطية القروض المتعثرة ما نسبته 151% في عام 2023م، مما يعكس موقفًا احترازيًا قويًا (الشكل البياني 3-12) و(الشكل البياني 3-14).



كان الانخفاض في القروض المتعثرة ملحوظًا في جميع القطاعات، وسجلت قطاعات التشييد والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة أعلى نسب تعثر، حيث بلغت معدلات القروض المتعثرة 5.7% و 4.1% و 3.7% على التوالي (الشكل البياني 3-15). وعلى الرغم من أن نسبة القروض المتعثرة لقطاع التشييد هي الأعلى، إلا أنها انخفضت مقارنةً بنسبتها في عام 2022م البالغة 7.6%، وقد يُعزى ذلك إلى تحسن السلامة المالية لقطاع التشييد.



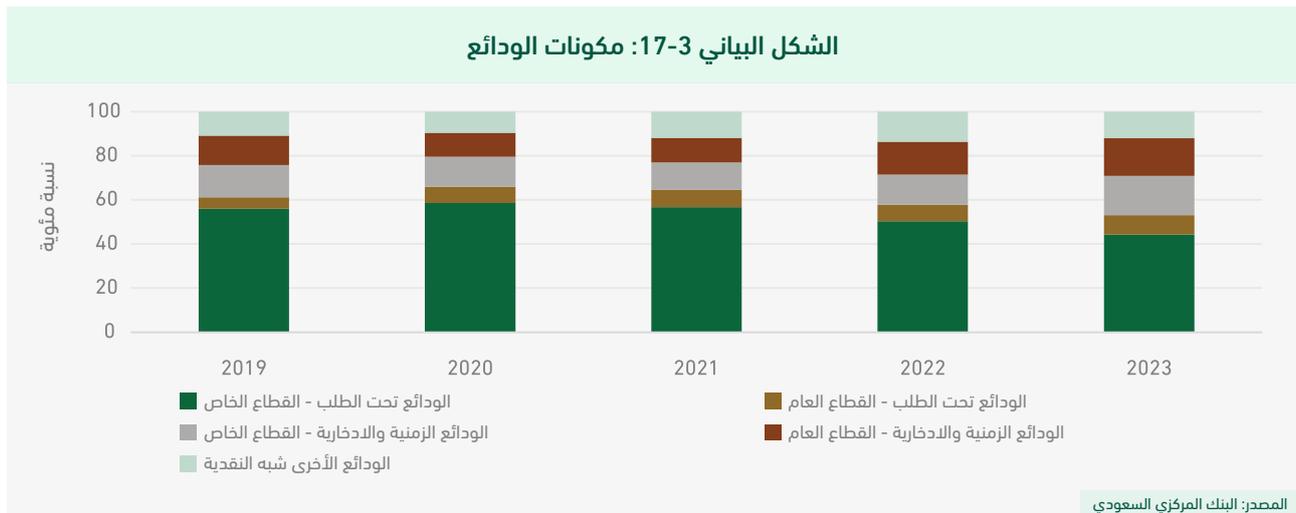
### ظلت الودائع المصرفية مصدر التمويل الرئيس للنظام المصرفي.

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف مدعومًا بارتفاع إجمالي الودائع بنسبة 7.8%. وكان نمو الأصول في عام 2023م مدعومًا باختلاف طفيف في مساهمة مكونات المطلوبات مقارنةً بمتوسط السنوات الخمس السابقة، حيث ارتفع الاعتماد على المطلوبات الأجنبية والمطلوبات ما بين المصارف. وظلت الودائع مصدر التمويل الرئيس للنظام المصرفي، إذ شكّلت ما نسبته 62.5% من مطلوبات المصارف (الشكل البياني 3-16).



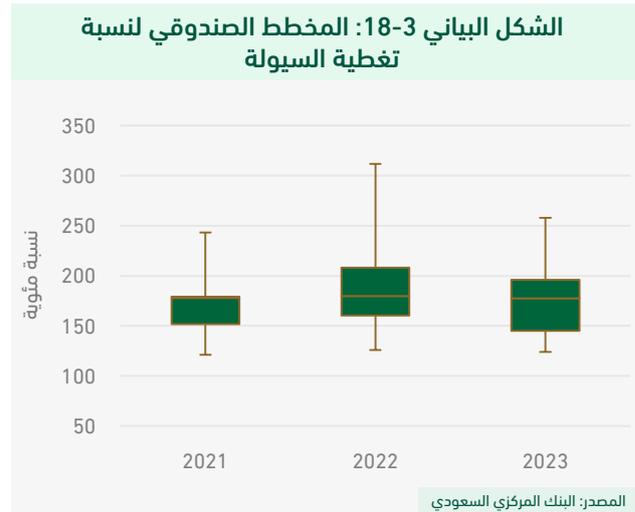
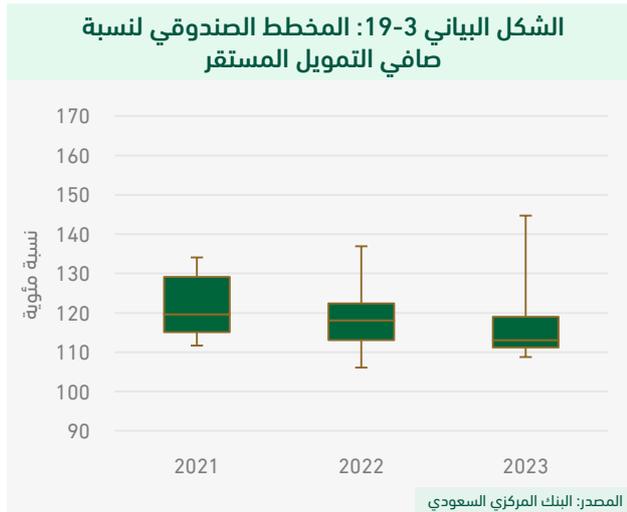
### هناك تحول ملحوظ نحو الودائع الزمنية والادخارية.

تشير البيانات إلى تغير في مكونات الودائع الزمنية والادخارية، إذ ارتفعت حصة الشركات والأفراد إلى 17.8% في عام 2023م مقارنةً بنسبة 13.7% في عام 2022م. وفي المقابل، انخفضت الودائع تحت الطلب بنسبة 1.2% في عام 2023م، وأيضًا حصتها من إجمالي الودائع من نسبة 57.9% في عام 2022م إلى نسبة 53.1%، والذي يُعزى إلى بيئة أسعار الفائدة المرتفعة (الشكل البياني 3-17).



## انخفضت نسب السيولة بشكل طفيف، ولكنها ظلت أعلى بقدر كبير من المتطلبات التنظيمية.

انخفض متوسط نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي إلى 178% في عام 2023م مقارنةً بنسبة 180.3% في عام 2022م. وبالمثل، انخفض وسيط نسبة تغطية السيولة إلى 177.6% مقارنةً بنسبة 179.9% في عام 2022م وذلك نتيجةً للانخفاض الطفيف في الأصول السائلة عالية الجودة، في حين ارتفع صافي التدفقات النقدية الخارجة (الشكل البياني 3-18). وانخفض متوسط نسبة صافي التمويل المستقر بشكل طفيف إلى 113.3% مقارنةً بنسبة 115.8% في عام 2022م وانخفض الوسيط إلى 113.1% مقارنةً 118.1% في عام 2022م (الشكل البياني 3-19)، لكنه ظل أعلى بقدر كبير من النسبة المحددة في إرشادات البنك المركزي السعودي. ويرجع الانخفاض في نسبة صافي التمويل المستقر إلى زيادة التمويل المستقر المطلوب مدفوعًا بالتوسع في القروض العقارية.



## استمر التحسن في ربحية المصارف في عام 2023م.

أظهر القطاع المصرفي تحسناً في مستويات الربحية في عام 2023م مدفوعًا بارتفاع الطلب على الائتمان للقطاع الخاص وبيئة أسعار الفائدة المرتفعة، إذ وصل العائد على حقوق الملكية إلى ما نسبته 12.8% مقارنةً بنسبة 12.5% في عام 2022م (الشكل البياني 3-20).



## حافظ القطاع المصرفي على رسملة قوية.

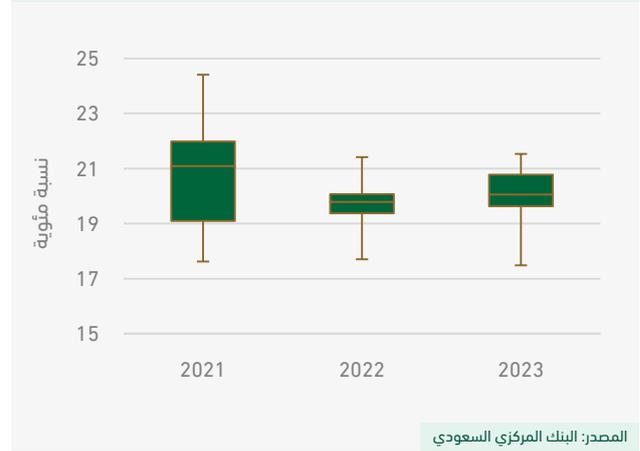
ارتفع متوسط ووسيط إجمالي نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي ليصل إلى 20.1% في عام 2023م مقارنةً بنسبة 19.9% و19.8% على التوالي في عام 2022م (الشكل البياني 3-21). ويمثل رأس المال من الفئة الأولى، الذي يشمل حقوق الملكية العادية والأرباح المُبقاة، ما نسبته 92.2% من إجمالي قاعدة رأس مال النظام المصرفي (الشكل البياني 3-22). بالإضافة إلى ذلك، تجاوز النمو في حقوق الملكية العادية معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر، مما ساهم في تحسين الملاءة المالية للنظام.

وكان نمو رأس المال في النظام المصرفي مدفوعًا بتحسين الربحية بالإضافة إلى إصدارات المصارف على مدار العام لتعزيز مركزها الرأسمالي. وعلى الرغم من زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 6.5% في عام 2023م، إلا أنها شكلت مساهمة أقل في إجمالي أصول النظام المصرفي، إذ انخفضت نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول إلى 71.3% مقارنة بنسبة 73.1% في عام 2022م، ويشير هذا إلى أن البنوك قد حولت انكشافاتها الجديدة لتلك ذات أوزان المخاطر الأقل، تماشيًا مع النمو في القروض العقارية للقطاع المصرفي (الشكل البياني 3-23).

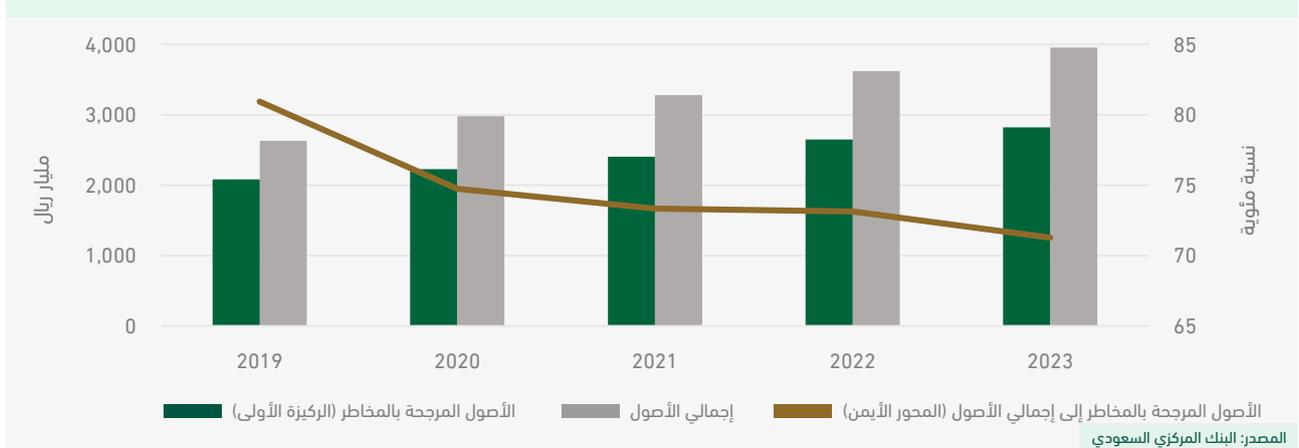
الشكل البياني 3-22: فئات رأس المال 1 و 2



الشكل البياني 3-21: المخطط الصندوقي لنسبة كفاية رأس المال



الشكل البياني 3-23: الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي أنشطة الأصول



### الإطار 3-1: الإطار التنظيمي للسياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي

تماشيًا مع الأهداف النظامية للبنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي ودعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة فيه، ودعم النمو الاقتصادي، يعمل البنك المركزي على ضمان التطبيق الفعال للأدوات الاحترازية الكلية من خلال إطار واضح ومتسق وشفاف وشامل. ولتحقيق هذه الأهداف، يسعى البنك المركزي لضمان وجود إطار قوي يأخذ في الاعتبار التحليل المتعمق لتقييم تأثير المخاطر، ووجهات نظر أصحاب المصلحة، ومجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة الاحترازية الكلية.

البنك المركزي هو الجهة المخولة بتحديد الأهداف والسياسات الاحترازية الكلية للكيانات التي تعمل تحت مظلة لدعم استقرار القطاع المالي. ومن الناحية التشغيلية، تتولى لجنة الاستقرار المالي التابعة للبنك المركزي مسؤوليات السياسة الاحترازية الكلية، ويرأس اللجنة محافظ البنك المركزي وتضم عضويتها ممثلين من جميع وكالات البنك المركزي ذات الصلة، وتجتمع بشكل دوري، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك. والهدف الأساس للجنة هو دعم استقرار القطاع المالي في المملكة وتعزيز الثقة به من خلال وضع السياسات الاحترازية الكلية وإدارتها وتنفيذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمؤسسات المالية لمساعدتها في التعامل مع التطورات الاقتصادية والمالية المحلية والإقليمية والدولية.

يستند الإطار الاحترازي الكلي للبنك المركزي إلى أفضل الممارسات الدولية التي تناسب حاجة المملكة، ويتمحور حول ثلاثة ركائز أساسية لضمان فعاليته. أولاً، تتولى لجنة الاستقرار المالي عملية صنع القرار بشأن السياسات الاحترازية الكلية وأدواتها لضمان الرقابة الفعالة والمواءمة مع أهداف البنك المركزي ومبادئ السياسة الاحترازية الكلية. ثانياً، يتضمن التنسيق الداخلي إنشاء لجنة السياسة الاحترازية الكلية والجزئية وهي لجنة فرعية تابعة للجنة الاستقرار المالي تضم كافة الأعضاء المعنيين. ويتمثل دور اللجنة الفرعية في تحديث السياسات الاحترازية الكلية والجزئية ومناقشتها لضمان المواءمة والتحليل الشامل للمخاطر ونقاط الضعف قبل اجتماعات لجنة الاستقرار المالي. وأخيراً، تعتمد المعايير والتقييم على تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات المالية، مع الأخذ بالاعتبار الظروف المحلية، بدلاً من الاعتماد على نهج قائم على القواعد للتخفيف من المخاطر المحددة من خلال تقييمات شاملة للمخاطر ونقاط الضعف. بالإضافة إلى ذلك، يخضع الإطار لمراجعة منتظمة للحفاظ على فعاليته بما يتماشى مع ظروف الاقتصاد الكلي واتجاهات النظام المالي.

تتداخل الأدوات والسياسات الاحترازية الكلية تداخلاً كبيراً مع السياسات والتدابير الاحترازية الجزئية، ويعتمد تصنيفها في المقام الأول على استخدام هذه الأدوات ونطاق تطبيقها. وتتمثل إحدى حالات استخدام هذه الأدوات فيما يخص الاحتراز الكلي في معالجة المخاطر على النظام، حيث تنطبق على النظام المالي بأكمله. وفي حال استخدمت هذه الأدوات لغرض احترازي جزئي، فإنها تكون قائمة على المبادئ وتستهدف المؤسسات المالية الفردية.

## ويوضح الجدول أدناه السياسات والأدوات الاحترازية الكلية الرئيسية التي يطبقها البنك المركزي.

رقم	الأداة	المتطلب التنظيمي
<b>أدوات السياسة الاحترازية الكلية</b>		
1	<b>احتياطات رأس المال المضادة للتقلبات الدورية</b>	حاليًا 0% للأصول المرجحة بالمخاطر.
2	<b>الرسوم الرأسمالية الإضافية للبنوك المحلية ذات الأهمية للنظام المالي</b>	يتم تحديد البنوك المحلية ذات الأهمية للنظام المالي والرسوم الإضافية لرأس المال على أساس سنوي، وتتراوح الرسوم الرأسمالية الإضافية من نسبة 0.5% إلى نسبة 2.5%. وفي عام 2024م، صنفت خمسة بنوك سعودية على أنها بنوك محلية ذات أهمية للنظام المالي.
3	<b>نسبة القروض إلى الودائع</b>	على البنوك ألا تتجاوز نسبة القروض إلى الودائع المرجحة 90%.
4	<b>الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القرض العقاري الأول للمسكن الأساسي للمواطنين: <math>\geq 90\%</math> من قيمة العقار السكني.</li> <li>- القروض العقارية الأخرى للمواطنين: <ul style="list-style-type: none"> <li>o الصادرة من البنوك <math>\geq 70\%</math> من قيمة العقار السكني.</li> <li>o الصادرة من شركات التمويل <math>\geq 85\%</math> من قيمة العقار السكني.</li> </ul> </li> </ul>
5	<b>نسبة خدمة الدين إلى الدخل (نسبة عبء الدين)</b>	يختلف الحد تبعًا لمستوى دخل العميل وإجمالي التزاماته. يرجى الرجوع إلى <a href="#">مبادئ التمويل المسؤول للأفراد</a> للمزيد من المعلومات.
<b>التقاطعات بين أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية<sup>10</sup></b>		
1	<b>هامش رأس المال التحوطي</b>	يُشكل ما نسبته 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر ويستوفى من الأسهم العادية من الفئة الأولى.
2	<b>المخصصات العامة</b>	يتم تحديدها على مستوى ثابت: 1% من صافي التركز الائتماني القائم.
3	<b>المخصصات الديناميكية</b>	تكون مبنية على متطلبات المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
4	<b>نسبة الرافعة المالية</b>	<p>نسبة الرافعة المالية للبنوك:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- نسبة الرافعة المالية لبازل، وهي نسبة الفئة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الانكشافات، الذي يساوي 3% بحد أدنى.</li> <li>- بموجب نظام مراقبة البنوك السعودية، يجب ألا تتجاوز التزامات وودائع المصارف خمسة عشر ضعف احتياطياتها ورأس مالها المستثمر.</li> </ul> <p>نسبة الرافعة المالية لشركات التمويل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الشركات التي تمارس أنشطة التمويل العقاري، يجب ألا يتجاوز إجمالي مبلغ التمويل المقدم خمسة أضعاف رأس المال والاحتياطيات.</li> <li>- الشركات التي تمارس أنشطة التمويل الأخرى، يجب ألا يتجاوز إجمالي مبلغ التمويل المقدم ثلاثة أضعاف رأس المال والاحتياطيات.</li> <li>- أي تجاوز لحدود الرافعة المالية المذكورة أعلاه يخضع لعدم ممانعة البنك المركزي.</li> </ul>
5	<b>نسبة تغطية السيولة</b>	تُلزم المصارف بأن تحتفظ بحد أدنى وعلى أساس مستمر، بأصول سائلة عالية الجودة لا تقل عن 100% من صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال فترة ضغط مدتها 30 يومًا.
6	<b>نسبة صافي التمويل المستقر</b>	تُلزم المصارف بالحفاظ بصفة مستمرة على نسبة تمويل ثابتة لا تقل عن 100% فيما يتعلق بتكوين أصولها.
7	<b>التعرضات الكبيرة</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حدود التعرضات الكبيرة للبنوك تختلف باختلاف النوع والحجم للطرف المقابل.</li> <li>- حدود التعرضات الكبيرة لشركات التمويل، لا يجوز أن يزيد مجموع التعرضات الكبيرة التي تتحملها شركة التمويل على مثل رأس مالها المدفوع واحتياطياتها إلا بعد الحصول على خطاب من البنك المركزي يتضمن عدم ممانعته على ذلك، ويجب ألا يزيد إجمالي تعرضات شركة التمويل تجاه طرف واحد ما نسبته 10% من رأس المال المدفوع والاحتياطيات للشركة، في حين يجب ألا يزيد التعرض لمجموعة أطراف على ما نسبته 25% من رأس المال المدفوع والاحتياطيات وأي تجاوز للحدود المذكورة أعلاه، فيخضع لعدم ممانعة البنك المركزي.</li> </ul>

<sup>10</sup> أدوات السياسة الاحترازية الكلية: في الحالات التي يكون فيها تعديلات دورية أو احتياطات مؤقتة على مستوى النظام. أدوات السياسة الاحترازية الجزئية: في الحالات التي لا يوجد فيها انحراف زمني عن الحدود التنظيمية أو الخاصة بالمصارف، يتم فرض الحد الأدنى من المتطلبات الاحترازية.



4

# المؤسسات المالية غير المصرفية

## 1.4 قطاع شركات التمويل

شهدت شركات التمويل نموًا متسارعًا في إجمالي الأصول، لتتجاوز بذلك وتيرة النمو لعام 2022م.

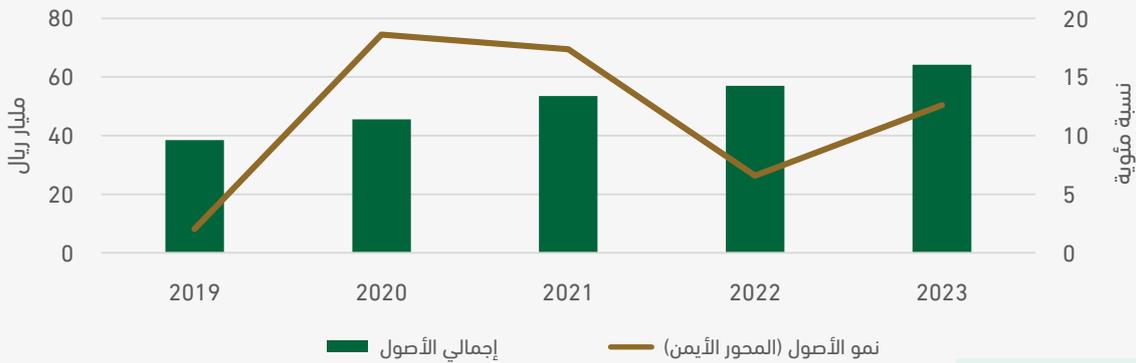
ارتفع إجمالي أصول شركات التمويل بشكل ملحوظ وبمعدل 12.6% في عام 2023م، ليصل إلى 64.2 مليار ريال بنهاية العام، ما يعادل 1.6% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من هذا النمو السريع، يمثل إجمالي أصول شركات التمويل ما نسبته 1.6% من إجمالي أصول القطاع المصرفي، مما يشير إلى حجمها المنخفض نسبيًا مقارنةً بالحجم الكلي لأصول القطاع المصرفي (الرسم البياني 1-4-1).

ويُعزى هذا النمو في المقام الأول إلى التوسع في المحافظ الائتمانية، لا سيما من خلال صافي الاستثمارات على الأجلين القصير والطويل في عقود الإيجار التمويلي وغير التمويلي. والتي شكلت مجتمعة نحو 86.5% من إجمالي الأصول. وتُظهر زيادة إجمالي أصول شركات التمويل العوامل الخارجية الإيجابية الناشئة عن ارتفاع النشاط الاقتصادي في المملكة، سواءً من خلال تمويل نشاط المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو من خلال توفير التمويل لمجموعة أوسع من المستهلكين الأفراد. وكذلك ساهم الزخم الناتج عن مشاريع البنية التحتية ومبادرات التنمية الاقتصادية طور التنفيذ في المملكة في نمو القطاع المالي على نطاق أوسع. وتُظهر زيادة إجمالي أصول شركات التمويل العوامل الخارجية الإيجابية الناشئة عن ارتفاع النشاط الاقتصادي في المملكة.

ويدرك البنك المركزي السعودي المخاطر المرتبطة بارتفاع أصول شركات التمويل وأنشطة الإقراض فيها كمخاطر الائتمان، ويتابع التطورات بشكلٍ حثيف. وفقًا لذلك، يقوم البنك المركزي بشكلٍ مستمر بمراجعة وتحسين أطره التنظيمية والإشرافية استجابةً للبيئة المتغيرة للمخاطر في قطاع شركات التمويل.

وقد يؤدي التوسع في منح الائتمان من جانب شركات التمويل إلى زيادة مخاطر السيولة لما قد ينتج عنه من عدم تطابق الأصول والمطلوبات عند الاستحقاق، إذ يتم تمويل القروض طويلة الأجل من خلال التزامات قصيرة الأجل. وللوقاية من تلك المخاطر، قام البنك المركزي بنشر قواعد إدارة مخاطر السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2023م، والتي تهدف إلى وضع الحد الأدنى من المعايير لشركات التمويل المرخصة، والحفاظ على إطارٍ متين لإدارة مخاطر السيولة في ظل الأوضاع الطبيعية والمضطربة.

الشكل البياني 1-4-1: نمو إجمالي الأصول



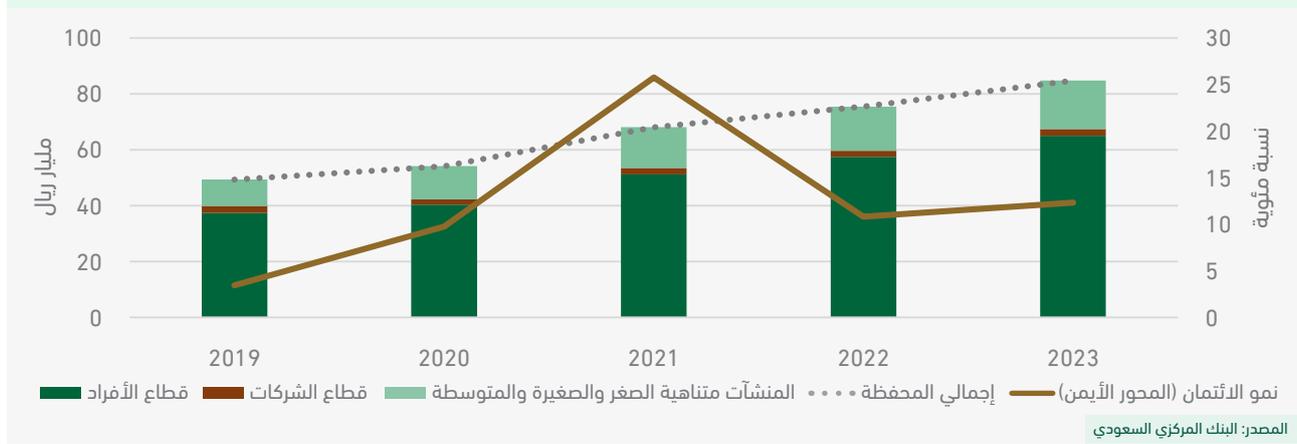
المصدر: البنك المركزي السعودي

## قاد قطاع تمويل الأفراد التوسع في الائتمان المُقدم من شركات التمويل السعودية.

ارتفعت وتيرة الإقراض المقدم من شركات التمويل، مما دعم النمو الكبير الملاحظ في إجمالي الأصول، إذ بلغ نمو الائتمان نسبة 12.3% ليصل إلى 84.7 مليار ريال في عام 2023م. ويُمثل إجمالي الائتمان، داخل الميزانية العمومية وخارجها، من شركات التمويل نسبة 3.3% من إجمالي ائتمان القطاع المصرفي في عام 2023م (الشكل البياني 2-1-4).

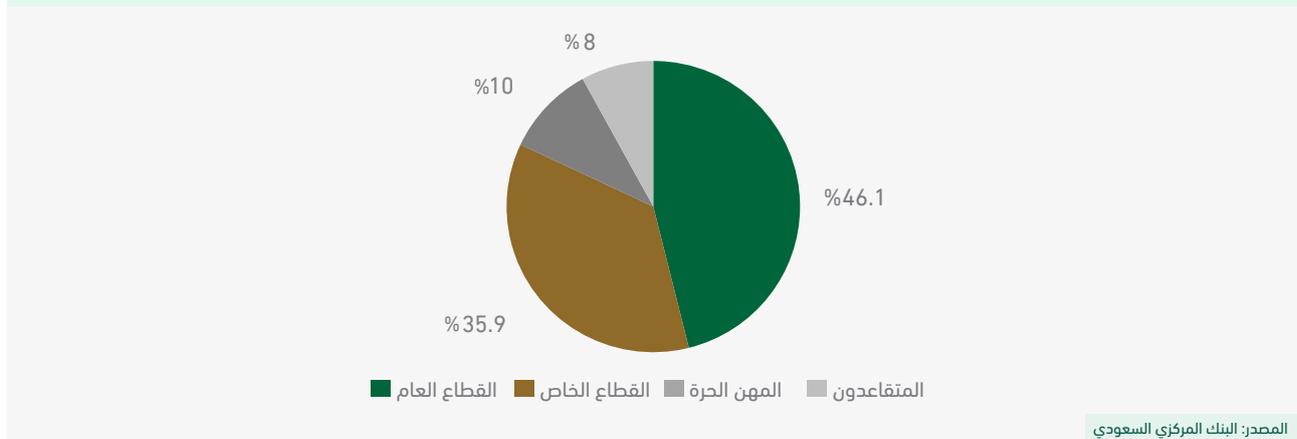
ومن الملاحظ هيمنة إقراض الأفراد على صافي محفظة التمويل في عام 2023م، ليمثل نسبة 76.7% من إجمالي المحفظة، ويليه قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 20.4%، وتمويل قطاع الشركات بنسبة 2.9% فقط. وتتوافق هذه المعدلات مع الاتجاهات الاقتصادية العامة، بما في ذلك تعزيز تنمية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع خيارات التمويل من خلال برامج الدعم الحكومية مثل برنامجي كفاءة وطموح. ولا يقتصر دور هذه المبادرات الحكومية على تقديم الدعم المالي، بل تساهم في تقليل مخاطر التركيز المرتبطة بالإقراض للشركات الكبيرة من خلال توزيع التعرض للائتمان على مجموعة أوسع من المنشآت.

### الشكل البياني 2-1-4: إجمالي الائتمان حسب القطاع



ومع ذلك، يُشكل تمويل موظفي القطاع العام النسبة الأكبر من إجمالي الانكشافات لقروض الأفراد، والذين يتمتعون عادةً باستقرار نسبي في الوظائف ومستويات الدخل، الأمر الذي يحد من المخاطر في القطاع (الشكل البياني 3-1-4).

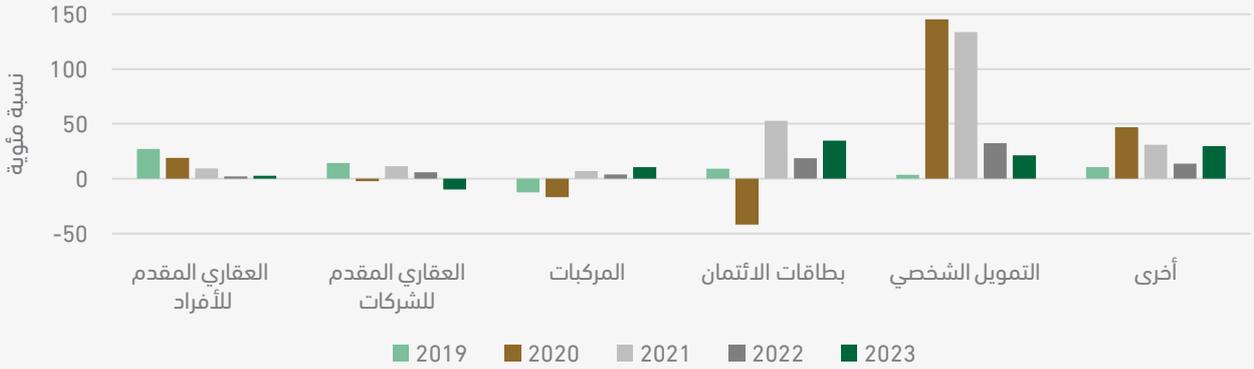
### الشكل البياني 3-1-4: محفظة تمويل الأفراد حسب نوع الموظف



## شهدت القروض غير العقارية نموًا كبيرًا في إجمالي الائتمان لشركات التمويل لعام 2023م مقارنةً بالقروض العقارية.

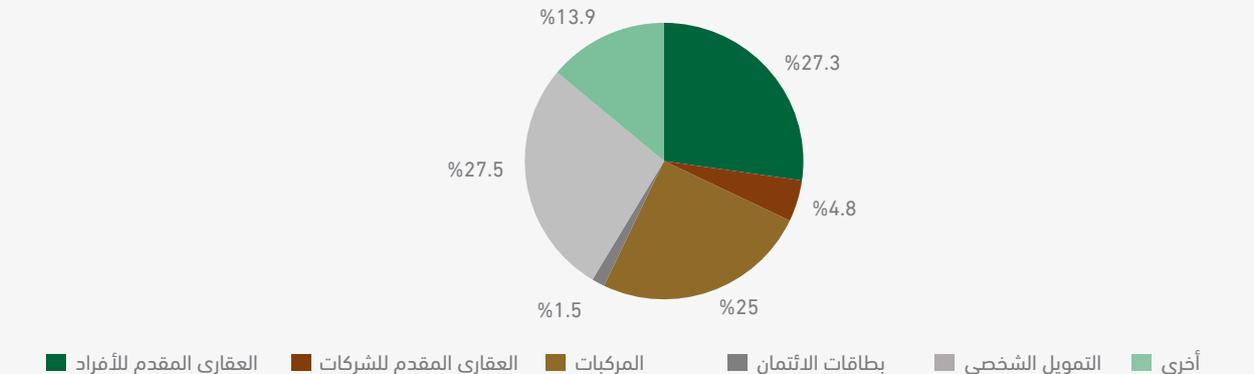
يُعزى النمو الملحوظ في إجمالي ائتمان شركات التمويل في عام 2023م بشكلٍ أساسي إلى نمو الإقراض غير العقاري، الذي شكل 67.9% من إجمالي التمويل. حيث شهد التمويل الشخصي نموًا سنويًا بنسبة 21.3% ليبلغ حجمه 27.5% من إجمالي الائتمان. وشهد تمويل المركبات نموًا بنسبة 10.4% وهو ما يمثل 25% من إجمالي محفظة شركات التمويل (الشكل البياني 4-1-4) و(الشكل البياني 4-1-5).

### الشكل البياني 4-1-4: نمو الائتمان حسب النشاط



المصدر: البنك المركزي السعودي

### الشكل البياني 4-1-5: أوزان المحفظة حسب النشاط

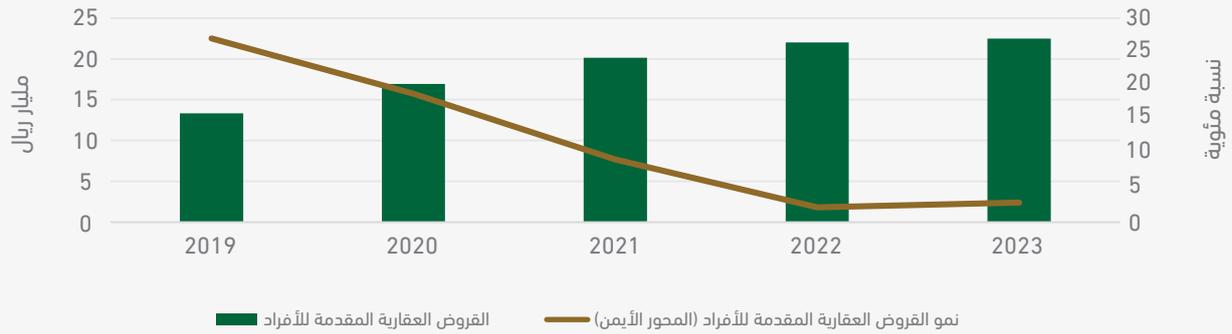


المصدر: البنك المركزي السعودي

## تباطؤ نمو القروض العقارية للأفراد والشركات.

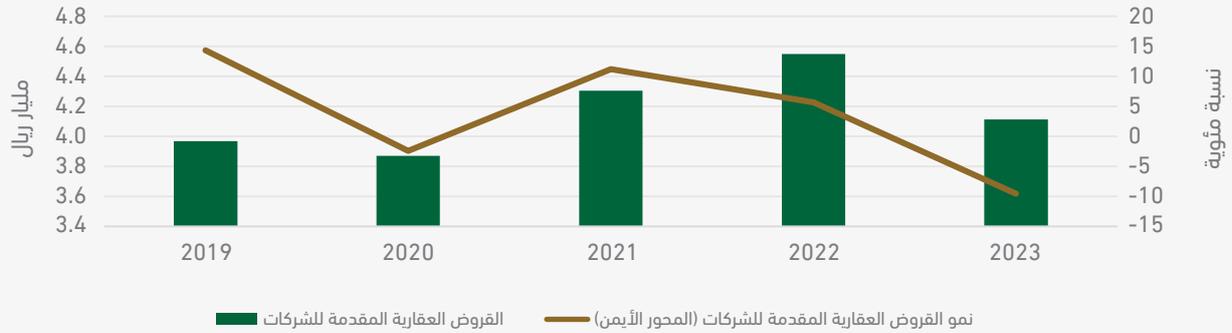
تباطأ نمو القروض العقارية للأفراد، ليسجل 2.7% في عام 2023م (الشكل البياني 4-1-6). ويمكن أن يعزى ذلك التباطؤ في إلى أن معدلات النمو السابقة جاءت من مستوى منخفض. ومن ناحية أخرى، تذبذب نمو القروض العقارية للشركات خلال السنوات الخمسة الماضية، إذ انخفضت قيمتها إلى 4.1 مليار ريال في عام 2023م، مما يعكس انخفاضًا بنسبة 9.9% (الشكل البياني 4-1-7)، على عكس الاتجاهات التي أظهرها القطاع المصرفي في الإقراض العقاري للشركات.

## الشكل البياني 4-1-6: القروض العقارية المقدمة للأفراد



المصدر: البنك المركزي السعودي

## الشكل البياني 4-1-7: القروض العقارية المقدمة للشركات

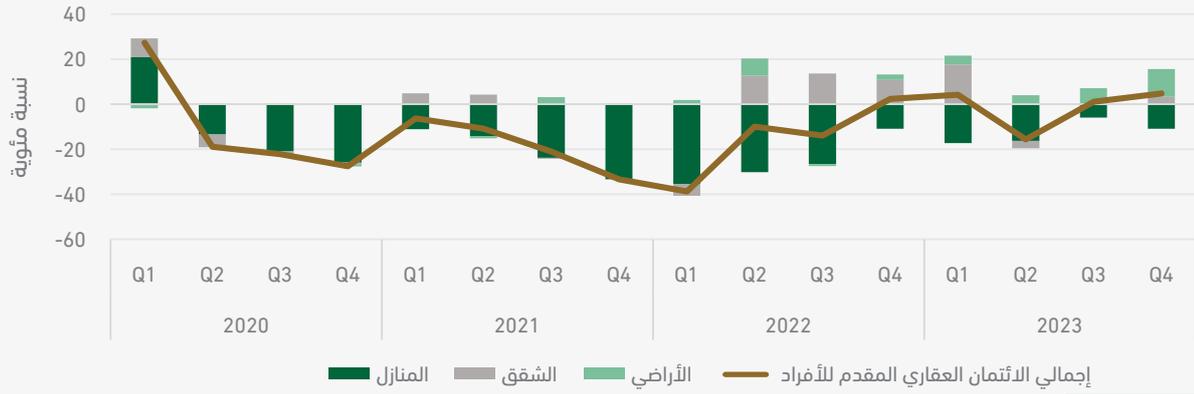


المصدر: البنك المركزي السعودي

كان التمويل للأراضي السكنية المحرك الرئيس في نمو القروض العقارية الجديدة للأفراد في عام 2023م.

شهد إجمالي التمويل العقاري الجديد للأفراد الممنوح من شركات التمويل نموًا بنسبة 4.8% على أساس سنوي، ليصل إلى 0.9 مليار ريال بنهاية الربع الرابع من عام 2023م. ويُعزى ذلك إلى النمو في تمويل الأراضي السكنية (الشكل البياني 4-1-8). ولإدارة هذا التوسع بكفاءة، كان التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري أمرًا بالغ الأهمية لقطاع شركات التمويل. والذي من شأنه المساهمة في توفير السيولة والتأثير على مسار تمويل القروض العقارية للبنوك وشركات التمويل.

## الشكل البياني 4-1-8: التغير السنوي في محركات القروض العقارية الجديدة للأفراد

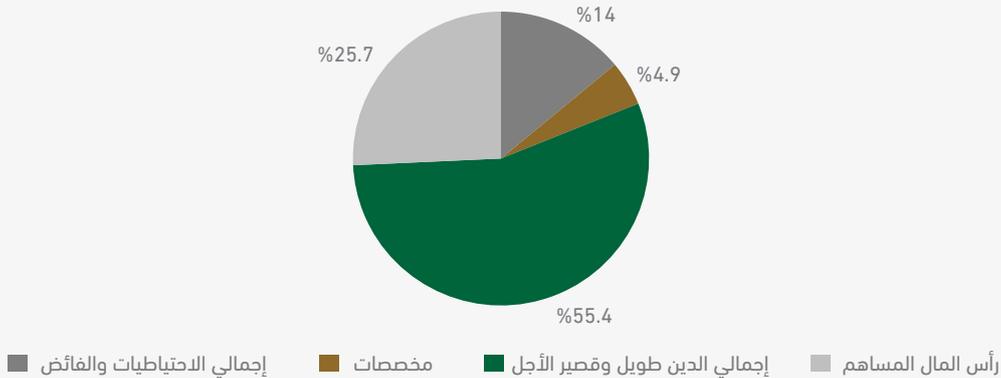


المصدر: البنك المركزي السعودي

تعتمد شركات التمويل على الديون كمصدر أساسي للتمويل؛ حيث ارتفعت نسبة الرافعة المالية ولكنها ظلت دون الحدود التنظيمية في عام 2023م.

بلغ إجمالي مصادر التمويل لشركات التمويل نحو 60.1 مليار ريال في نهاية عام 2023م، والتي تعتمد بشكل أساسي على الاقتراض كأبرز مصادرها التمويلية. وشكّل الدين الحصة الأكبر من التمويل بنسبة 55.4% من إجمالي التمويل، في حين تساهم المصادر الأخرى للتمويل كرأس المال، وإجمالي الاحتياطيات والفائض، والمخصصات بنسبة 25.7%، و14%، و4.9% على التوالي (الشكل البياني 4-1-9). ارتفعت المطلوبات من 34.7 مليار ريال في عام 2022م إلى 40.3 مليار ريال في عام 2023م، مُحدثةً ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 16.4%. مما يعكس النمو الكبير في إجمالي الدين بنسبة 21.3% مقارنةً بعام 2022م، الأمر الذي يُشير إلى تزايد اعتمادها على الدين لتمويل نمو الأصول.

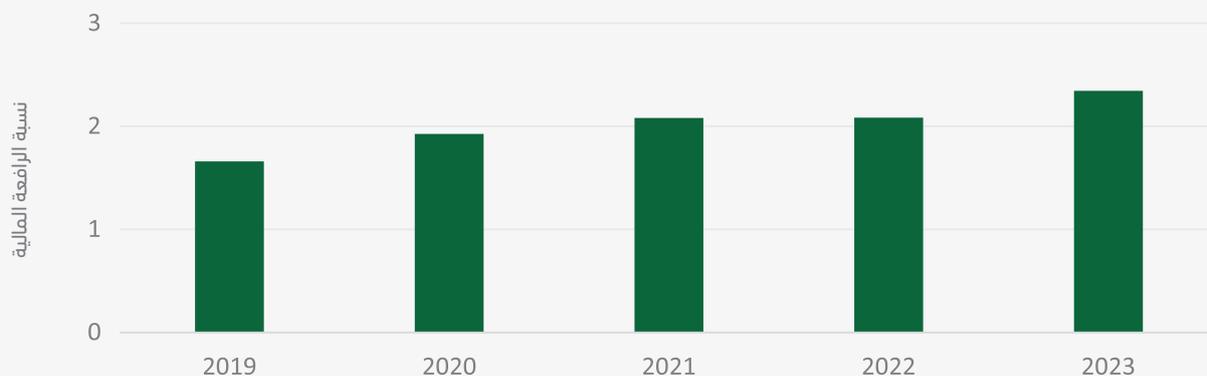
## الشكل البياني 4-1-9: مصادر التمويل



المصدر: البنك المركزي السعودي

تُعد نسبة الرافعة المالية مقياسًا لكفاية رأس مال الشركة وللمخاطر المالية التي تتحملها. وسجلت شركات التمويل نسبة رافعة مالية بمقدار 2.3 مرة في عام 2023م، مما يدل على تمويل جزء كبير من هيكل رأس مالها بالدين، الأمر الذي يُشير إلى ارتفاع مخاطر التمويل مقارنةً بالسنوات السابقة. وتجدر الإشارة إلى دور البنك المركزي في تنظيم ومتابعة مخاطر الرافعة المالية من خلال فرض سقف على نسب الرافعة المالية حسب نشاط شركة التمويل، ومراقبتها بشكلٍ دوري (الشكل البياني 10-1-4).

#### الشكل البياني 10-1-4: نسبة الرافعة المالية



المصدر: البنك المركزي السعودي

شهدت نسبة القروض المُتعثرة انخفاضًا طفيفًا في عام 2023م.

انخفض معدل القروض المُتعثرة، والتي تقيس نسبة القروض المُتأخر سدادها أو المُتعثرة إلى نحو 5.4% في عام 2023م، وتُعد هذه النسبة منخفضةً نسبيًا مقارنةً بالفترة ما قبل جائحة كورونا. وبالرغم من الانخفاض في نسبة القروض المُتعثرة لشركات التمويل بنحو 0.9% من عام 2022م إلى عام 2023م، إلا أن النسبة تميل إلى أن تكون أعلى من تلك في النظام المصرفي، نظرًا لاختلاف الملف الائتماني للشرائح المستهدفة لكل منهما. وبوجه عام، ظلت معدلات القروض المُتعثرة مستقرة خلال عام 2023م، الأمر الذي يساهم في استقرار قطاع شركات التمويل في المملكة (الشكل البياني 11-1-4).

#### الشكل البياني 11-1-4: حجم القروض المتعثرة

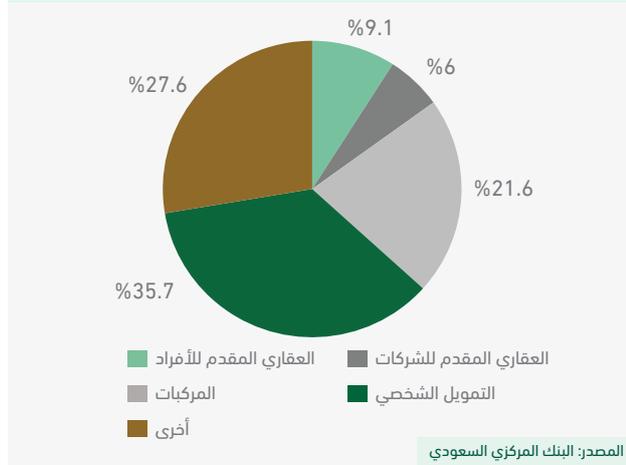


المصدر: البنك المركزي السعودي

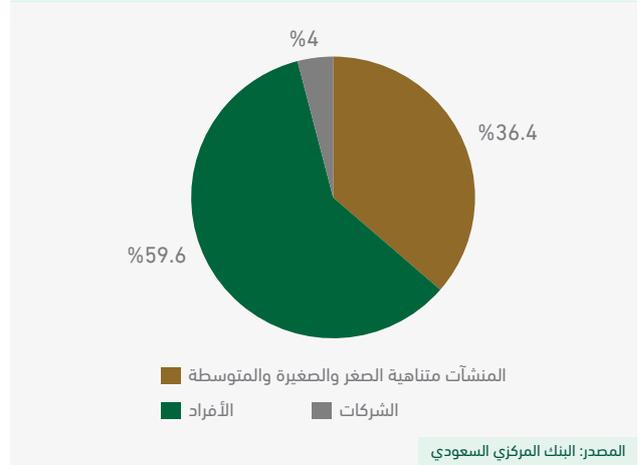
ويظهر تحليل القروض المتعثرة حسب شركات التمويل احتفاظ قطاع الأفراد بأعلى معدلات للقروض المتعثرة، وهو ما يُشكل نحو 59.6% من إجمالي القروض المتعثرة في عام 2023م، يليه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وقطاع الشركات بنسبة 36.4% و4% على التوالي (الشكل البياني 4-12-1). وبالنظر إلى القروض المتعثرة حسب نوع النشاط، يُشكل التمويل الشخصي الجزء الأكبر من نسبة القروض المتعثرة لشركات التمويل بنسبة بلغت 35.7% من إجمالي القروض المتعثرة في عام 2023 (الشكل البياني 4-13-1).

وتُعد احتمالية التعثر في السداد لمحافظ الائتمان شركات التمويل أعلى نسبياً منها في محافظ البنوك. ويعود ذلك في المقام الأول إلى التركيز الأكبر على القطاعات السوقية التي تمثل مخاطر أعلى، حيث تشكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة جزءاً كبيراً من محفظة الائتمان في شركات التمويل مقارنةً بقطاع الشركات.

الشكل البياني 4-13-1: القروض المتعثرة حسب النشاط



الشكل البياني 4-12-1: القروض المتعثرة حسب القطاع

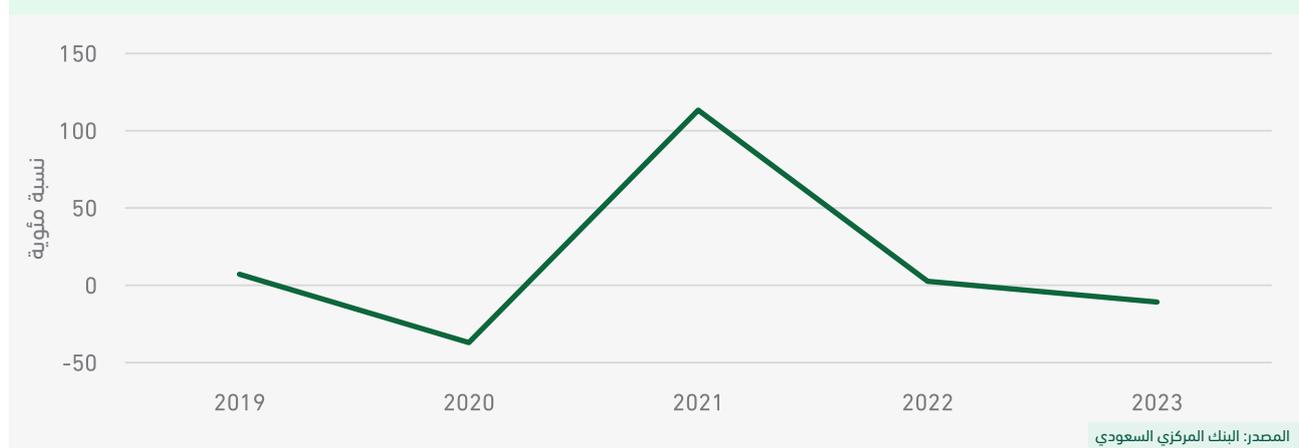


وقد شهدت عمليات شطب الديون لشركات التمويل انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 10.1% في عام 2023م، إذ انخفضت من 1.5 مليار ريال في عام 2022م إلى 1.3 مليار ريال. ويمكن أن يُعزى سبب تناقص عمليات الشطب بالتزامن مع انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى ارتفاع جودة الائتمان للمحافظ التمويلية.

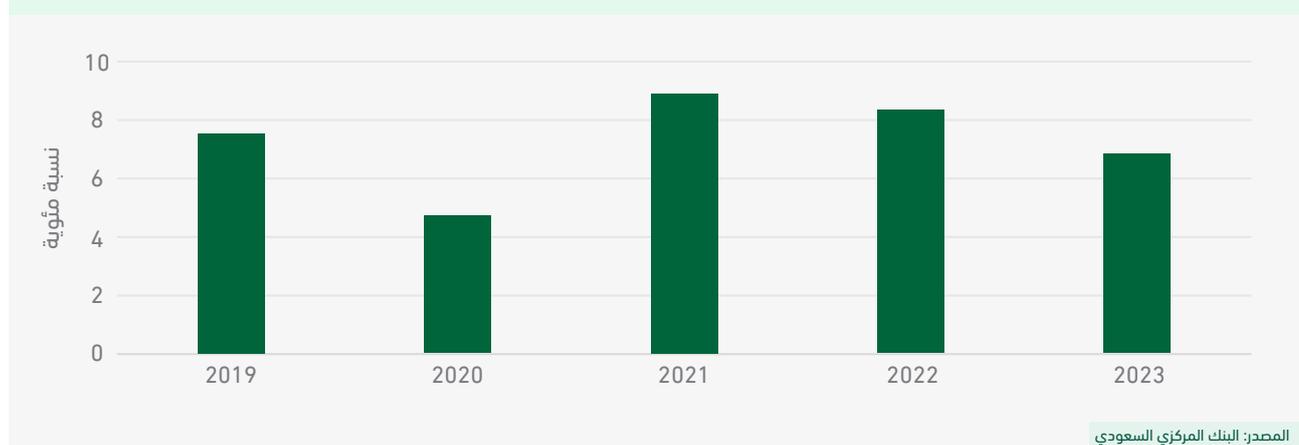
## أظهرت شركات التمويل متانة عالية على الرغم من التباطؤ النسبي في صافي الدخل بعد التعافي من جائحة كورونا.

تراجع صافي دخل شركات التمويل بنسبة 10.9%، ليلغ نحو 1.7 مليار ريال بنهاية عام 2023م مقارنةً بنحو 1.9 مليار ريال في عام 2022م، الأمر الذي يُعزى بشكلٍ جزئي إلى ارتفاع الرافعة المالية في شركات التمويل. وعلى وجه التحديد، يمكن للتمويل بالدين - والذي يُشكل أكثر من نصف هيكل رأس مال شركات التمويل - أن يؤثر سلبيًا في صافي الدخل في فترات ارتفاع أسعار الفائدة، مثل تلك التي سُهدت في عام 2023م. وأدت مستويات الديون المرتفعة إلى زيادة مصروفات الفائدة، مما أدى إلى انخفاض صافي الدخل (الشكل البياني 4-1-14)، وانخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية من 8.3% في عام 2022م إلى 7% في عام 2023م (الشكل البياني 4-1-15).

الشكل البياني 4-1-14: نمو صافي الدخل



الشكل البياني 4-1-15: العائد على حقوق الملكية

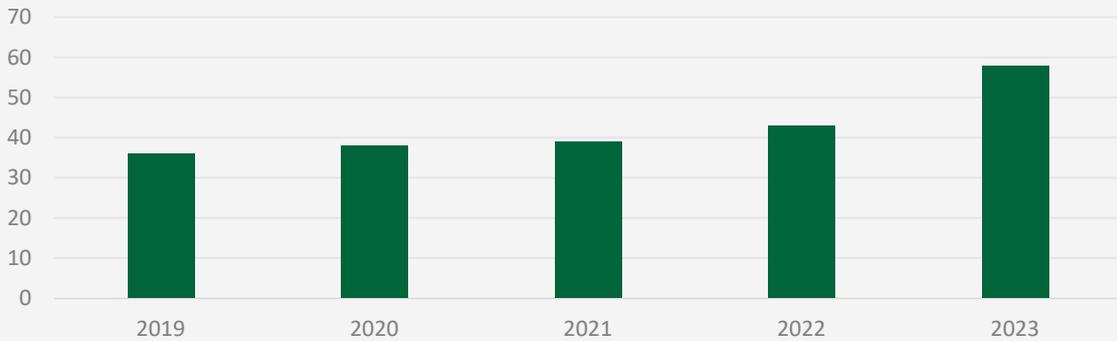


### الإطار 4-1-1: التطورات التنظيمية في قطاع شركات التمويل

عدّل البنك المركزي المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل في يناير 2023م، والذي يهدف إلى خفض الحد الأدنى من متطلبات رأس المال المدفوع لشركات التمويل التي تنوي مزاولة نشاط تمويل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وأعلن البنك المركزي عن إصدار تعليمات ممارسة نشاط الوساطة الرقمية في مايو 2023م لتكون وثيقة مُلحقة بقواعد الترخيص للنشاطات المساندة لنشاط التمويل. وتهدف هذه التعليمات إلى وضع الحد الأدنى من المعايير والإجراءات اللازمة لمزاولة نشاط الوساطة الرقمية وضمان نمو القطاع المالي واستدامته مع حماية حقوق المستهلك. علاوة على ذلك، أصدر البنك المركزي الصيغة النموذجية لعقد التمويل الاستهلاكي للأفراد في أغسطس 2023م وقواعد احتساب معدل النسبة السنوي (APR) في نوفمبر 2023م. وفي ديسمبر من نفس العام، نشر البنك المركزي قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل. وتعكس هذه المبادرات الدور التنظيمي الحيوي للبنك المركزي وجهوده المستمرة لتطوير قطاع التمويل وتمكين قطاع التقنية المالية.

وشهدت المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك شركات التمويل، توسعًا كبيرًا، والتي تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات المالية بخلاف المنتجات المصرفية التقليدية. وبحسب (الشكل البياني أ)، بلغ عدد شركات التمويل المرخصة بنهاية عام 2023م 58 شركة مقابل 43 شركة في عام 2022م، مسجلًا ارتفاعًا بنحو 34.9%. ويتمشى ذلك مع زيادة إجمالي رأس المال بنسبة 5.6% في عام 2023م ليصل إلى 15.5 مليار ريال، الأمر الذي يُشير إلى نمو السوق وارتفاع الطلب على الخدمات المالية التي تقدمها شركات التمويل، ومن شأن ذلك أن يكون دافعًا إضافيًا لتوسيع قاعدة رأس مالها.

#### الشكل البياني أ: إجمالي عدد شركات التمويل المرخصة



المصدر: البنك المركزي السعودي

تغطي التراخيص المقدمة مجموعة واسعة من الأنشطة مثل التمويل العقاري، والتمويل الاستهلاكي، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتأجير التمويلي وتمويل بطاقات الائتمان والتمويل الجماعي بالدين، والدفع الآجل. وتعود منفعة إصدار التراخيص لشركات التمويل على قطاع التمويل في المملكة، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والجهات الأخرى. وتؤكد هذه المبادرات التزام البنك المركزي الثابت بدعم قطاع شركات التمويل، وتحسين كفاءة التعاملات المالية، وتعزيز الحلول المبتكرة للشمول المالي في المملكة.

## الإطار 4-1-2: خدمات الدفع الآجل في المملكة العربية السعودية

أصبحت خدمات الدفع الآجل ذات شعبية متزايدة في المملكة، والتي تتميز بكونها وسيلة أكثر ملاءمة لتمويل المعاملات، إذ يسمح نموذج الدفع الآجل للمستهلكين بإجراء عمليات الشراء عبر الإنترنت أو في المتاجر والدفع لاحقًا بدون فوائد، حيث يتم الدفع عادةً على أقساط. وساهم تسارع التجارة الإلكترونية وتوسعها في الفترة ما بعد جائحة كورونا في جعل خدمة الدفع الآجل أكثر جاذبية. وشهدت المملكة أيضًا تحولًا رقميًا سريعًا مع زيادة انتشار الهواتف الذكية، إضافةً إلى العوامل الأخرى كارتفاع الفئة السكانية الشابة ومستويات المعرفة التقنية وغيرها والتي ساهمت في زيادة الطلب على خدمات الدفع الآجل.

وكسبت شركات الدفع الآجل اهتمامًا في المملكة منذ مطلع عام 2023م، مع ترخيص البنك المركزي لسبع شركات خلال العام نفسه. ومع تزايد شعبية خدمات الدفع الآجل، والذي بدوره جذب اهتمام الجهات الرقابية في الإشراف على حماية المستهلك وممارسات التمويل المسؤول. حيث أصدر البنك المركزي قواعد لتنظيم شركات الدفع الآجل ووضع الحد الأدنى من المعايير في ديسمبر 2023م. والجدير بالذكر أن الحد الأدنى لرأس مال شركة الدفع الآجل هو 5 ملايين ريال قابلًا للتعديل حسب ما يراه البنك المركزي مناسبًا. وسيساهم تطوير هذه القواعد في دعم نمو القطاع واستدامته، بالإضافة إلى حماية حقوق المستخدمين.

وتشمل المخاوف الرئيسية للجهات التنظيمية فيما يتعلق بخدمات الدفع الآجل حماية المستهلك، ومخاطر تراكم حالات التعثر في السداد. ولذلك يُتابع البنك المركزي أنشطة الدفع الآجل بشكلٍ حصيفٍ لحماية المستهلكين، ومن شأن ذلك ضمان الالتزام بالمعايير التنظيمية والمساهمة في كشف التحديات المحتملة المتعلقة بحماية المستهلك. وللحد من المخاطر المحتملة من ارتفاع مخاطر الائتمان، أصدر البنك المركزي بشكلٍ استباقي [قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل في نوفمبر 2023م](#).

ووفقًا لأحكام ممارسة النشاط، يجب أن تتوافق خدمات الدفع الآجل مع مبادئ التمويل المسؤول للأفراد والتي تهدف إلى تقييد كلاً من قبول العملاء ذوي المخاطر العالية وتراكم مخاطر الائتمان بما يتجاوز الحد المسموح به. ووُضعت الحدود التنظيمية للرافعة المالية للحد من التعرض الائتماني. علاوةً على ذلك، يتعين على جميع مقدمي خدمات الدفع الآجل إجراء الفحص الائتماني، ورفع تقارير بالمعلومات الائتمانية للعملاء إلى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة). ومن المتوقع أن تسهم الضوابط التنظيمية في الحد من مواطن الضعف التي قد تنشأ، ومع ذلك فقد لا يكون لتلك المخاطر أثرٌ ملموس على المدى المنظور من ثلاث إلى خمس سنوات.

### الإطار 4-1-3: تطورات الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري<sup>11</sup>

بالتزامن مع النمو القوي في الائتمان العقاري، واصلت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري - برأس مال مدفوع قدره 5 مليار ريال - بتوسيع عملياتها. واستطاعت الشركة تنمية ميزانيتها العمومية من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك التعامل مع المقرضين الأساسيين لشراء محافظ عقود التمويل للأفراد ومن خلال تقديم تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل. وتقوم الشركة بتمويل شراء هذه المحافظ من خلال إصدار أدوات مالية لمستثمري الأسواق المالية.

حتى الآن، أصدرت الشركة صكوكًا متوسطة وطويلة الأجل مقيّمة بالريال السعودي بأجال استحقاق تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات، ليستفيد معظمها من ضمان الدفع المقدم من وزارة المالية. ويهدف ذلك إلى تحسين سيولة السوق الثانوية لعقود التمويل العقاري التي أنشأها المقرضون الأساسيون تماشيًا مع هدف رؤية المملكة 2030 المتمثل في بلوغ معدل التملك السكني نحو 70% بحلول عام 2023م. إضافةً إلى ذلك، تعمل الشركة بشكل وثيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والبنوك وشركات التمويل العقاري وأصحاب المصلحة الآخرين لزيادة التملك السكني في المملكة. وتقدم الشركة أيضًا أدوات وموارد تعليمية لمساعدة المعنيين في اتخاذ قرارات مدروسة خلال عملية شراء المسكن.

في عام 2023م، سجلت الشركة نموًا ملحوظًا في الأصول بنسبة 47.7%، ليصل إجمالي الأصول إلى 31 مليار ريال بحلول نهاية العام، مقارنةً بإجمالي قدره 21 مليار ريال بنهاية عام 2022م، من خلال شراء المحافظ من البنوك وشركات التمويل.

نقّدت الشركة عمليات اقتراض عن طريق إصدار سندات الدين والحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك. حيث سجّل مستوى سندات الدين الصادرة القائمة بحلول نهاية عام 2023م ارتفاعًا ليلبغ 20.6 مليار ريال مقارنةً بقيمة 13.8 مليار ريال بنهاية عام 2022م، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 49.8%، والذي يتماشى إلى حد كبير مع نمو أصول الميزانية العمومية. علاوةً على ذلك، سجلت الرافعة المالية للشركة ارتفاعًا من 3.7 مرة في عام 2022م إلى 5.3 مرة في عام 2023م. ويوضح هذا الارتفاع في الرافعة المالية على زيادة اعتماد الشركة على مصادر الدين في التمويل، لدعم نمو أصولها واستحوادتها بتكلفة أكثر ملاءمة.

علاوةً على ذلك، حافظت الشركة على استقرار نسبي للعائد على الأصول، إذ بلغت نسبته 0.47% في عام 2023م مقارنةً بنسبة 0.49% في عام 2022م. وفي الوقت ذاته، تحسن العائد على الملكية بشكل ملحوظ، حيث سجل ارتفاعًا من 2% في عام 2022م إلى 2.7% نتيجةً لتجاوز النمو في الدخل الزيادة في المصروفات التشغيلية. وارتفعت نسبة الفروض المتعثرة لدى الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري في عام 2023 لتصل إلى 0.5% مقارنةً بنسبة 0.1% في عام 2022، ولكنها لا تزال في مستويات منخفضة جدًا.

ولا تزال محفظة الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري صغيرة نسبيًا، إلا أن الشركة شهدت نموًا متسارعًا خلال الأعوام الأخيرة، الأمر الذي استلزم متابعة البنك المركزي عن كثب التطورات، لا سيما فيما يتعلق بترابطها المتزايد مع النظام المالي المحلي. وفضلًا عن ذلك، وضع البنك المركزي قواعد ولوائح شاملة للسوق العقارية وشركات التمويل التي تنطبق أيضًا على الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، والتي تهدف إلى تنظيم السوق وتعزيز إدارة المخاطر. ونظرًا لضمان وزارة المالية لمعظم الصكوك المصدرة من الشركة، فمن شأن ذلك الحد من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون والنظام المالي ككل.

<sup>11</sup> المصدر: البنك المركزي السعودي، وتقرير مجلس إدارة الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، والقوائم المالية للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري.

بالنظر إلى المستقبل، تهدف الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري إلى تنويع مصادر تمويلها وزيادتها عبر خطط قريبة المدى لإصدار سندات مُقوّمة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية سعياً إلى جذب الاستثمار الأجنبي. وتخطط أيضاً إلى توريق المحافظ عبر طرح الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري. وبناءً عليه، ستضمن هذه الاستراتيجيات تدفقاً ثابتاً للاستثمارات وتوفر السيولة اللازمة لدعم المزيد من عمليات شراء محافظ التمويل العقاري، مما يعزز في نهاية المطاف نمو قطاع التمويل العقاري بالمملكة.

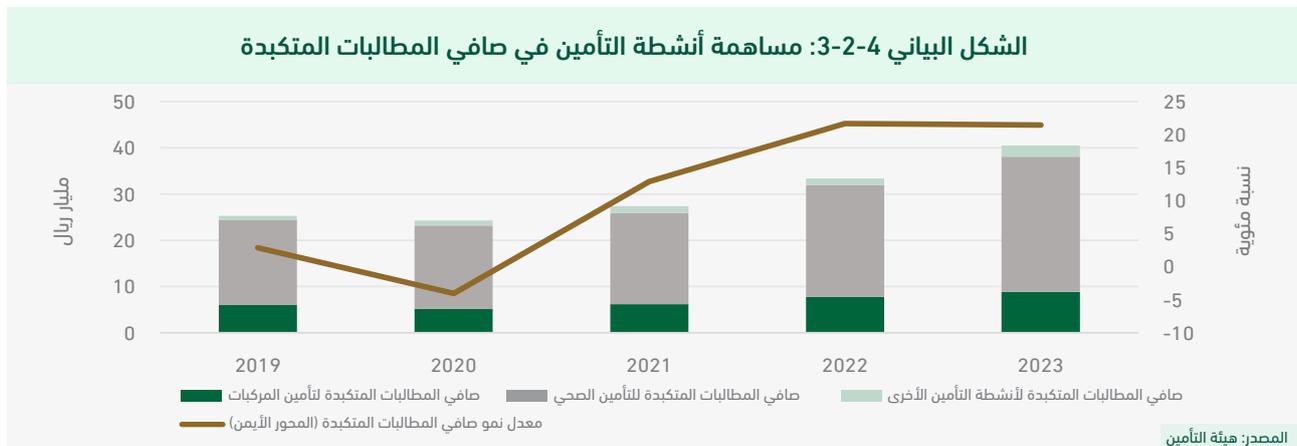
## 2.4 قطاع التأمين

استمر إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في النمو في عام 2023م، مدعومًا بالتوسع المستمر في القطاع غير النفطي.

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لقطاع التأمين في عام 2023م بنسبة 22.7% مقارنةً بعام 2022م، وبالنظر إلى مساهمة أنشطة التأمين، يُعزى ارتفاع أقساط التأمين المكتتبة خلال عام 2023م إلى الزيادة في التأمين على المركبات بنسبة 38.2%، والزيادة في التأمين الصحي بنسبة 21.4%، والزيادة في أنشطة التأمين الأخرى بنسبة 12.5%<sup>12</sup>. بالإضافة إلى ذلك، ساهم كلٌّ من التأمين الصحي الإلزامي للأفراد الوافدين، وزيادة مبيعات المركبات، وتطبيق التأمين الإلزامي على المركبات، وزيادة الطلب على وثائق التأمين الهندسي وتأمين الحماية والادخار، في دعم النمو العام لقطاع التأمين. ويتزامن ذلك مع النمو في أنشطة تمويل القطاع غير النفطي. وظل إجمالي أصول قطاع التأمين منخفضًا نسبيًا مقارنةً بالنظام المالي العام. ومع ذلك، ارتفعت مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي في عام 2023م لتصل إلى نسبة 1.6% مقارنةً بنسبة 1.3% في عام 2022م (الشكل البياني 1-2-4) و(الشكل البياني 2-2-4).



ارتفع صافي المطالبات المتكبدة على قطاع التأمين بنسبة 21.5% في عام 2023م مقارنةً بعام 2022م، ليصل إلى 40.5 مليار ريال، ويمكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى التأمين الصحي الإلزامي للوافدين، وزيادة عدد المركبات المؤمنة ومبيعات المركبات، وازدهار قطاع البناء، وهو ما يُمكن ملاحظته من ارتفاع المطالبات الصحية بنسبة 20.8% وارتفاع مطالبات المركبات بنسبة 14% (الشكل البياني 3-2-4).

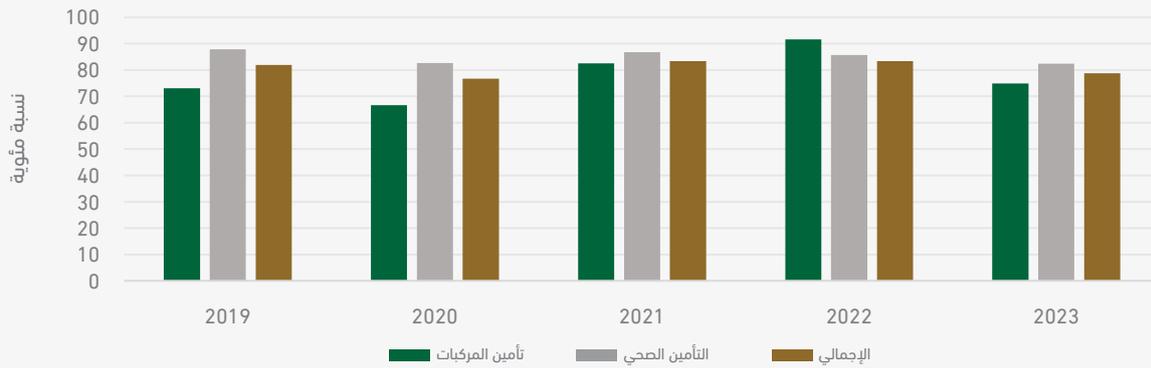


<sup>12</sup> أنشطة التأمين الأخرى: هي جميع أنشطة التأمين الأخرى باستثناء التأمين الصحي وتأمين المركبات. يعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع تأمين الحماية والادخار (36.9%)، والتأمين الهندسي (32.1%)، والتأمين على الممتلكات (14.2%).

## انخفضت نسبة الخسارة على مستوى القطاع، مما ساهم في انتعاش ربحية التأمين.

انخفضت نسبة الخسارة الإجمالية لقطاع التأمين<sup>13</sup> بنسبة 5.1% من 82.9% في عام 2022م إلى 78.7% في عام 2023م، ويُعزى هذا الانخفاض إلى الزيادة في إجمالي أقساط التأمين المكتتبه وصافي الأقساط المكتتبه بنسبة 22.7% و 25.2%، على التوالي، بالإضافة إلى ارتفاع النمو في صافي الأقساط المكتتبه لنشاط التأمين الصحي مقارنةً بصافي المطالبات المتكبدة في عام 2023م. ويُعود هذا التحسن بشكل رئيس إلى انخفاض نسبة الخسارة في نشاط تأمين المركبات، إذ انخفضت نسبة الخسارة إلى نحو 74.8% في عام 2023م مقارنةً بنسبة 91.5% في عام 2022م. وقد أدت الزيادة في المركبات المؤمن عليها وإلزامية التأمين ضد الغير إلى تحسين معدل التحصيل (الشكل البياني 4-2-4).

## الشكل البياني 4-2-4: معدل الخسارة

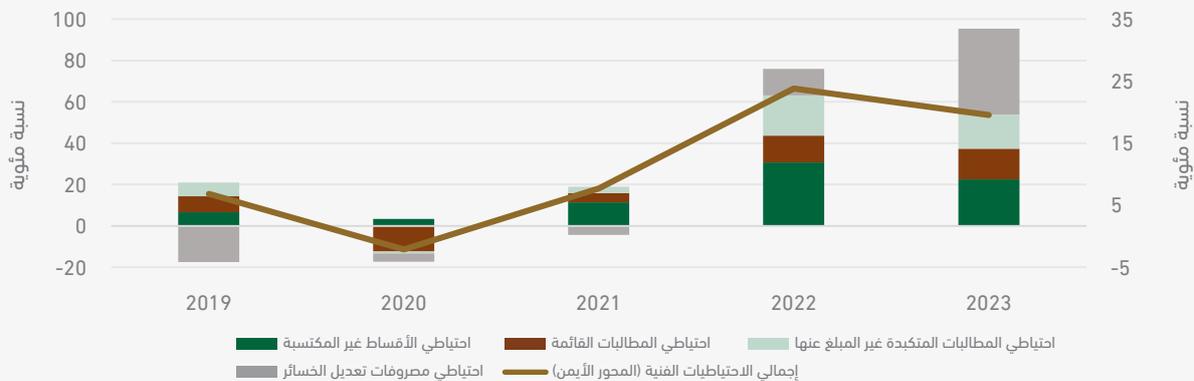


المصدر: هيئة التأمين

ارتفعت احتياطات التأمين في عام 2023م نتيجة لزيادة نسبتها 22.5% في احتياطات الأقساط غير المكتتبه، مما عزز هوامش الملاءة المالية للقطاع.

ارتفعت الاحتياطات الفنية بنسبة 19.5% في عام 2023م مقارنةً بعام 2022م، ويختلف وزن مكونات الاحتياطات الفنية، إذ بلغت احتياطات الإيرادات غير المكتتبه بنسبة 57.4%، وبلغت احتياطات المطالبات القائمة بنسبة 21.4%، وسجلت احتياطات المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها بنسبة 20.9%، وبلغت احتياطات مصروفات التعديل 0.2%. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع نسبته 22.5% في احتياطات الأقساط غير المكتتبه، وزيادة نسبتها 14.9% في احتياطات المطالبات القائمة (الشكل البياني 5-2-4).<sup>14</sup>

## الشكل البياني 5-2-4: تكوين الاحتياطات الفنية - معدلات النمو

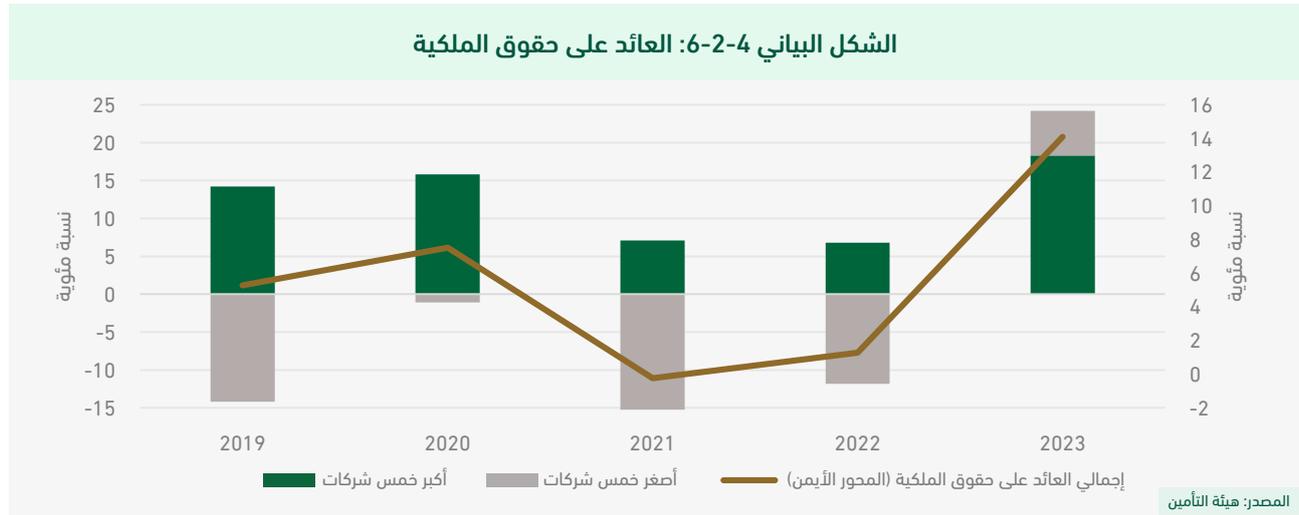


المصدر: هيئة التأمين

<sup>13</sup> تُعرف نسبة الخسارة على أنها النسبة المئوية لصافي المطالبات المتكبدة إلى صافي الأقساط المكتتبه.  
<sup>14</sup> يظهر احتياطي مصروفات التعديل في الشكل البياني (4-2-5) زيادة نسبتها 41.6% في عام 2023م، إلا أنها تشكل ما نسبته 0.2% فقط من إجمالي الاحتياطات الفنية.

## تحسنت ربحية القطاع مدفوعةً بارتفاع صافي دخل الاستثمار.

ارتفعت الربحية الإجمالية لقطاع التأمين، حيث ارتفع صافي الدخل إلى 3.2 مليار ريال عام 2023م مقابل 244.3 مليون ريال في عام 2022م. وارتفع العائد على حقوق الملكية إلى 14.1% في عام 2023م (الشكل البياني 4-2-6). ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الأداء المالي الإيجابي لشركات التأمين الكبرى في عام 2023م والذي نتج عن توفير منتجات تأمين جديدة، وارتفاع صافي أقساط التأمين المكتتبه في التأمين الصحي وتأمين المركبات بنسبة 20.9% ونسبة 42.5% على التوالي، والأثر الإيجابي لبيئة أسعار الفائدة المرتفعة في عوائد استثماراتهم. وسجلت أصغر خمس شركات نسبيًا إيجابية أيضًا للعائد على حقوق الملكية للمرة الأولى منذ عام 2018م.



سجل دخل الاستثمار ارتفاعًا سنويًا بنسبة 35.7% في عام 2023م ليصل إلى 2.1 مليار ريال.

تميل المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين إلى التركيز في الودائع، والتي تحسنت نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة. وتعمل هيئة التأمين على تخفيف مخاطر تركيز الاستثمار باتخاذ بعض السياسات كفرض حد أدنى بنسبة 50% على إجمالي الأصول التي تستثمر في العملة المحلية، وفرض حد أقصى للاستثمارات خارج المملكة بنسبة 20% من إجمالي الاستثمارات. وتضع اللائحة التنفيذية للنظام حدودًا لأدوات الاستثمار للتخفيف من مخاطر التركيز<sup>15</sup> (الشكل البياني 4-2-7).

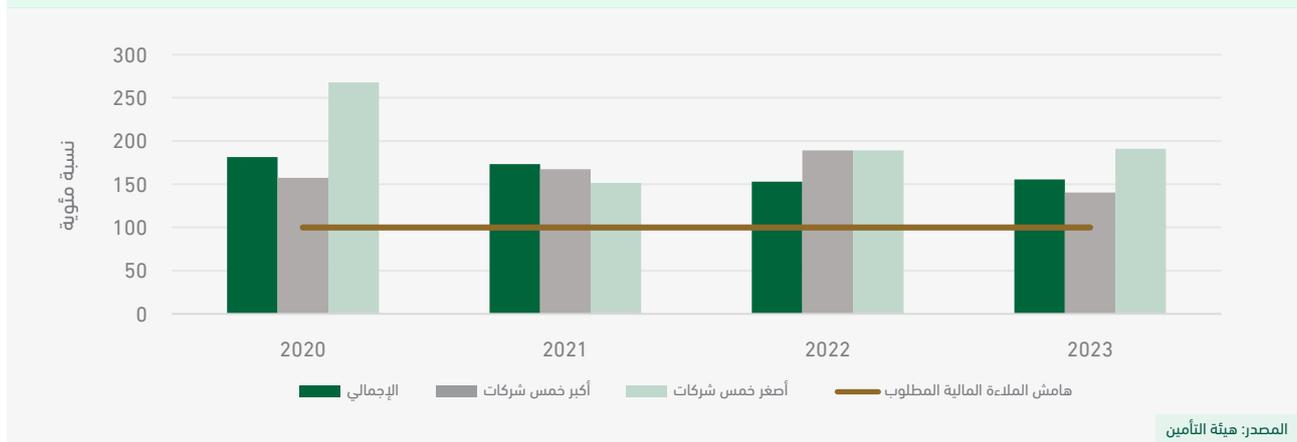


<sup>15</sup> يوضح الجدول (1) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني مزيدًا من التفاصيل.

ظل هامش الملاءة المالية لسوق التأمين أعلى بكثير من المتطلب التنظيمي البالغ نسبة 100%، ووفر احتياطات كافية لاحتواء أي تطورات سلبية محتملة.

ارتفع هامش الملاءة المالية لسوق التأمين من 152.8% في عام 2022م، إلى 155.6% في عام 2023م. وهي نسبة تفوق بكثير المتطلب التنظيمي البالغ 100%. وقد وفر هامش الملاءة المالية حاجزًا وافرًا ضد التطورات السلبية المحتملة مثل مدفوعات المطالبات الكبيرة، والتغييرات التنظيمية، والانكماش الاقتصادي. وكان وضع الملاءة المالية لشركات التأمين الصغيرة أفضل من وضعها لدى الشركات الكبيرة، وبلغت نسبتها لدى شركات التأمين الصغيرة 190.8% بنهاية عام 2023م (الشكل البياني 8-2-4).

الشكل البياني 8-2-4: هامش الملاءة المالية



على الرغم من ارتفاع أقساط التأمين المكتتبة عبر الوساطة، إلا أن حصتها من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة شهدت انخفاضًا طفيفًا.

بشكل عام، ازداد إجمالي أقساط التأمين المكتتبة عبر الوساطة بنسبة 20.5% في عام 2023م مقابل عام 2022م، إلا أن حصتها من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة انخفضت، وارتفعت هوامش عمولات وسطاء التأمين الصحي والذي شكل ما نسبته 46.1% من إجمالي عمولات الوسطاء، يليه تأمين المركبات بنسبة 29.9%، وأنشطة التأمين الأخرى بنسبة 24%. ونمت عمولات الوسطاء بنسبة 43.3% في عام 2023م مقارنة بعام 2022م (الشكل البياني 9-2-4) و(الشكل البياني 10-2-4).

الشكل البياني 10-2-4: عمولات الوسطاء المستلمة كنسبة من الأقساط المكتتبة



الشكل البياني 9-2-4: حصة أقساط التأمين المكتتبة عبر الوساطة من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة



## الإطار 4-2-1: التطورات التنظيمية في قطاع التأمين

صدرت موافقة مجلس الوزراء السعودي على إنشاء هيئة التأمين في شهر أغسطس من عام 2023م، ممثلةً بذلك خطوة هامة لإنشاء كيان موحد يشرف على القطاع ويستكمل الجهود في بناء قطاع تأمين قوي وحيوي ومستقر في المملكة. أصبحت هيئة التأمين في 23 نوفمبر من عام 2023م الجهة المعنية بتنظيم قطاع التأمين وتعزيز نموه بالصورة التي تضمن كفاءته واستقراره.

ساهم قرار التأمين الإلزامي على المركبات المطبق حديثًا في تحسين معدل الاسترداد ودعم الربحية. ومن المتوقع أن يؤدي التركيز على التخصصة والتأمين الصحي الإلزامي في القطاع الخاص إلى توفير دعم هيكلي لقطاع التأمين الطبي. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يساهم النمو في القطاع السياحي والتعداد السكاني الناتج عن مبادرات رؤية 2030 في نمو إجمالي أقساط التأمين المكتتبه وذلك من خلال زيادة الطلب على منتجات التأمين. وتطمح الرؤية إلى زيادة نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتبه من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي إلى 4.3% بحلول عام 2030م، وذلك ابتداءً من خط الأساس الذي بلغت نسبته 1.9% في عام 2019م، والذي بلغ أيضًا ما نسبته 2.6% بنهاية عام 2023م.

أعلن البنك المركزي في فبراير من عام 2023م عن الترخيص لأول فرع تابع لشركة تأمين طبي أجنبية في المملكة. وكان الهدف من ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل زيادة التنافسية في القطاع وتعظيم إمكانات الاقتصاد السعودي، إلى جانب تشجيع الابتكار في مجال الخدمات المالية. وإضافة إلى ذلك، شهد قطاع التأمين خلال عام 2023م اندماج شركتي تأمين (وهو الاندماج السادس في قطاع التأمين)، والذي يهدف إلى تحسين مستوى الحماية المقدمة لحاملي وثائق التأمين وزيادة منافع اقتصاديات الحجم.

دخل المعياران (17) و (9) من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حيز التنفيذ في يناير من عام 2023م، وذلك تزامنًا مع تاريخ إنفاذهما المحدد من مجلس معايير المحاسبة الدولية. ومن المتوقع أن تساهم المعايير الجديدة هذه في تقديم عناصر جديدة لقطاع التأمين من شأنها أن تحسن الموارد البشرية والتقنية، وتعزز شفافية التقارير، وتمكن قطاع التأمين في المملكة من تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

## 3.4 مؤسسات السوق المالية

شهدت السوق المالية السعودية انتعاشًا في عام 2023م.

انتعشت سوق الأسهم السعودية في عام 2023م لتسجل نموًا بنحو 14.2% مقارنةً بانخفاض بنحو 7.1% في عام 2022م، ويُعزى هذا الانتعاش إلى النمو في الأنشطة غير النفطية، والتوقعات بشأن مسار معدلات الفائدة. وارتفع مكرر الربحية خلال الفترة ليصل إلى 17.6 ضعفًا في ديسمبر من عام 2023م مقابل 12.4 ضعفًا في ديسمبر من العام 2022م، وانعكس انتعاش السوق على الأداء العام لمؤسسات السوق المالية في عام 2023م.

لا يزال نشاط التداول لدى مؤسسات السوق المالية متركزًا في السوق المحلية.

ارتفع إجمالي قيمة التداول بنسبة 23.1% في عام 2023م مدفوعًا بأداء السوق المحلية، حيث سجلت أنشطة التداول نموًا بنسبة 16.5% خلال العام (الشكل البياني 1-3-4). ومع استمرار تركيز معظم التداولات في السوق المحلية، إلا أن مساهمتها شهدت انخفاضًا من 97.5% إلى 92.3% نتيجة ارتفاع حصة السوق الأمريكية من نسبة 2.3% إلى نسبة 7.5%.

الشكل البياني 1-3-4: قيم التداول لمؤسسات السوق المالية



المصدر: هيئة السوق المالية

على الرغم من ارتفاع النفقات التشغيلية، استمر صافي دخل مؤسسات السوق المالية في النمو.

ارتفعت إيرادات مؤسسات السوق المالية بنسبة 11.2% في عام 2023م، مدفوعةً بالإيرادات من الاستثمار، إلا أنها كانت أقل من متوسط الخمس السنوات الماضية (الشكل البياني 2-3-4). ومن ناحية أخرى، نمت النفقات التشغيلية بوتيرة أكبر من متوسطها للخمس سنوات الماضية، وارتفعت بنسبة 20.4% بنهاية عام 2023م مدفوعةً بشكل رئيس بالنفقات المرتبطة بالموظفين. وبالرغم من ذلك، ارتفع صافي الدخل بنسبة 3.9% ليصل إلى 6.3 مليار ريال في عام 2023م، وظل صافي الدخل قويًا نتيجة الأنشطة الاستثمارية والتداول، إذ سجلت مؤسسات السوق المالية عائدًا على الأصول بنسبة 10.6% في 2023م، وهي نسبة مقارنة لمتوسط الخمس سنوات الماضية.

الشكل البياني 2-3-4: تكوين الإيرادات



المصدر: هيئة السوق المالية

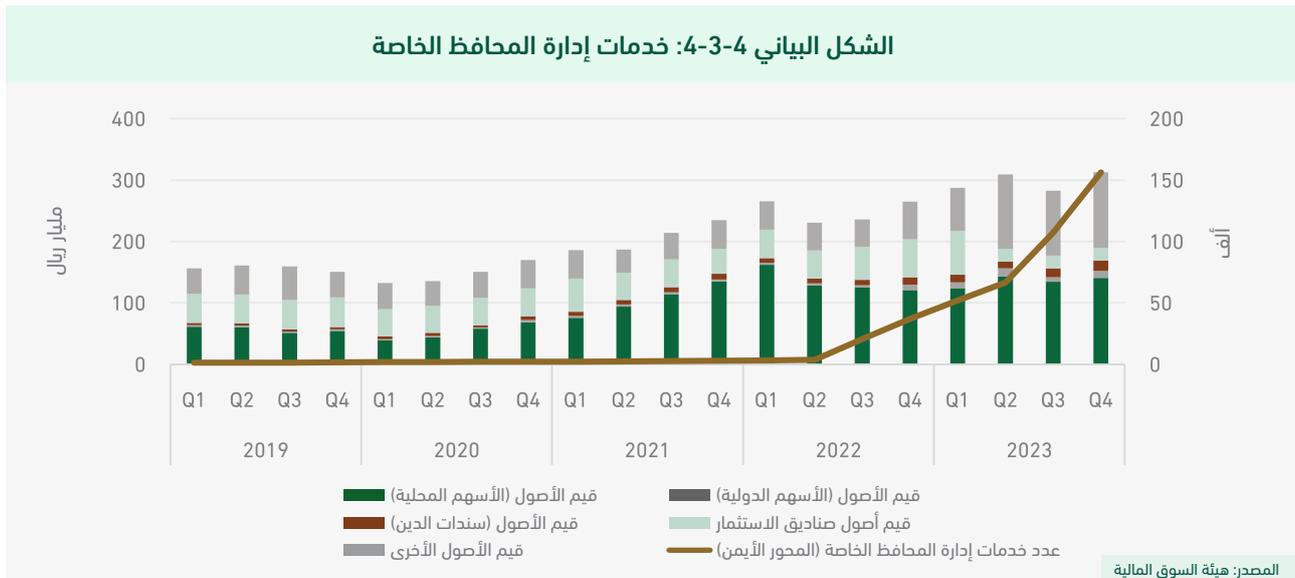
ارتفع الإقراض بالهامش بينما ظلت معدلات استخدام الهامش قريبة من مستويات عام 2022م.

يُعد الإقراض بالهامش منتجًا هامًا لمؤسسات السوق المالية ويمكنها من إقراض عملائها بضمانات لتعزيز العوائد. وانتعش الإقراض بالهامش، حيث ارتفع عدد العملاء بنسبة 5.1% في عام 2023م، في حين ظلت معدلات الاستخدام عند الحد الأقصى تقريبًا منذ مطلع عام 2022م (الشكل البياني 3-3-4).



يمكن أن تُعزى الزيادة الكبيرة في خدمات إدارة المحافظ الخاصة بوتيرة أكبر منها في قيمة الأصول إلى شركات التقنية المالية التي تقدم محافظ خاصة للمستثمرين الأفراد.

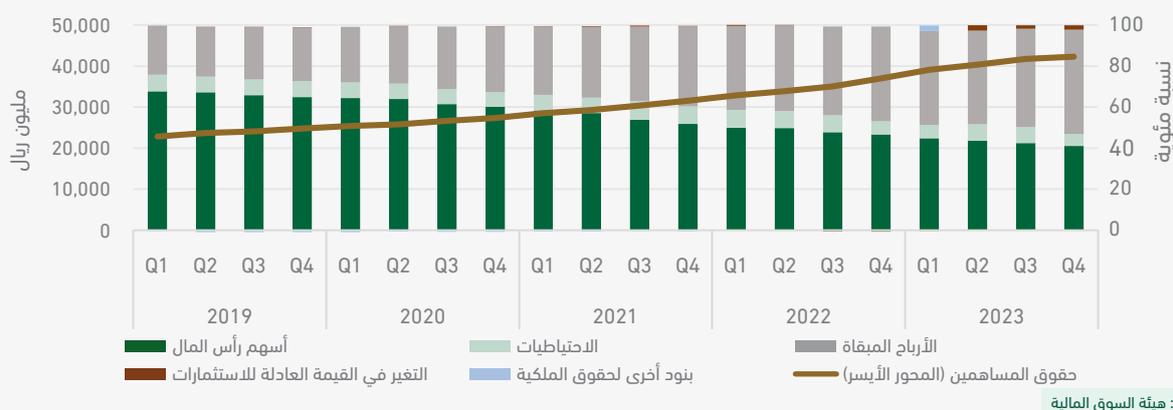
شهدت عدد خدمات إدارة المحافظ الخاصة زيادة ملحوظة بنسبة 322.2% لتصل إلى 156,286 محفظة في عام 2023م. ومع ذلك، نرى أن الزيادة الكبيرة في خدمات إدارة المحافظ الخاصة لم تؤثر في إجمالي قيمة الأصول. ويُعزى ذلك إلى زيادة عدد شركات التقنية المالية التي تقدم خدمات إدارة المحافظ الخاصة للمستثمرين الأفراد، مما أدى إلى ظهور عدد كبير من المحافظ صغيرة الحجم بدلاً من المحافظ الخاصة التقليدية، التي تستهدف المستثمرين ذوي الملاءة المالية العالية (الشكل البياني 4-3-4).



## أدت ربحية مؤسسات السوق المالية إلى تحسين رأس مال القطاع بشكل متزايد.

حققت الميزانية العمومية لمؤسسات السوق المالية ارتفاعاً في إجمالي الأصول بنسبة 7.3% في عام 2023م، كان نمو إجمالي الأصول مدفوعاً بنمو حقوق المساهمين بنسبة 14.4%، مما يعكس ارتفاع مستويات رأس المال. تمكنت مؤسسات السوق المالية من زيادة رؤوس أموالها من خلال زيادة الأرباح المبقاة، إذ ارتفعت بنسبة 24% مدفوعةً بالزيادة في الربحية (الشكل البياني 4-3-5). وتم أيضاً تعديل طريقة حساب نسبة كفاية رأس المال لتتماشى مع إطار عمل بازل (الإطار 4-3-1). فسجلت نسبة كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية ارتفاعاً طفيفاً في عام 2023م، لتصل إلى 27.7% مقارنة بنسبة 26.8% في عام 2022م، وهي نسبة أعلى بكثير من الحد الأدنى البالغ 8% (الشكل البياني 4-3-6).

## الشكل البياني 4-3-5: حقوق المساهمين



المصدر: هيئة السوق المالية

## الشكل البياني 4-3-6: نسبة كفاية رأس المال



المصدر: هيئة السوق المالية

ملحوظة: تم تعديل البيانات التاريخية لتعكس تحديث طريقة الحساب.

شهدت مستويات السيولة لدى مؤسسات السوق المالية تحسناً طفيفاً خلال عام 2023م، مما يدل على وجود تغطية كافية لتلبية احتياجات السيولة قصيرة الأجل.

ارتفعت نسبة السيولة السريعة بمقدار 8% خلال عام 2023م. ويعود ذلك بشكلٍ أساس إلى انخفاض المطلوبات المتداولة، حيث خفضت مؤسسات السوق المالية من الاعتماد على الالتزامات قصيرة الأجل في بيئة أسعار الفائدة المرتفعة التي شوهدت منذ عام 2022م (الشكل البياني 4-3-7).

### الشكل البياني 4-3-7: نسبة السيولة السريعة



المصدر: هيئة السوق المالية

### الإطار 4-3-1: أطر كفاية رأس المال لمؤسسات السوق المالية

تُعرف نسبة كفاية رأس المال بأنها أحد أهم المقاييس المالية لمؤسسات السوق المالية، وهي مقياس للمتانة المالية للمؤسسة وقدرتها على استيعاب الخسائر. ويُعد توفر رأس المال الكافي أمرًا ضروريًا لحماية العملاء والأطراف المقابلة من مجموعة واسعة من المخاطر، وتشمل -على سبيل المثال لا الحصر- مخاطر الائتمان والسوق والأطراف المقابلة والسيولة والمخاطر التشغيلية. وتعمل أطر كفاية رأس المال المُصممة بشكلٍ حصيف بمثابة نظام إنذار يشجع المؤسسات على إعادة تركيز جهودها نحو إدارة المخاطر. فانخفاض قاعدة رأس المال للوسطاء يمكن أن يؤدي إلى تعرضهم لمستويات أعلى بكثير من المخاطر.

حدّثت هيئة السوق المالية في عام 2023م قواعدها الاحترازية، وذلك لتعزيز استقرار مؤسسات السوق المالية، الذي بدوره يدعم زيادة ثقة المشاركين في السوق المالية ويخلق بيئة استثمارية جذابة تدعم نمو الاقتصاد الوطني. وجاء ذلك في إطار حرص الهيئة على تعزيز الإجراءات الرقابية والمستوى الاحترازي للكيانات التي تخضع لرقابتها.

علاوة على ذلك، حدّثت هيئة السوق المالية في عام 2022م المنهجية المستخدمة في حساب الحد الأدنى من كفاية رأس المال، وذلك لتتماشى مع منهجية بازل المتبعة في البنوك. لذا يتم تقدير الأصول المرجحة بالمخاطر من خلال أخذ نسبة التعرض لوزن المخاطر (في حال مخاطر الائتمان)، أو بأخذ نسبة التعرض لنسبة المخاطر ولمعامل مخاطر السوق أو المخاطر التشغيلية المُقدر بنحو 12.5 (في حال مخاطر السوق أو المخاطر التشغيلية). وتتشابه طريقة الحساب هذه مع الطريقة المتبعة في البنوك وفقًا لمعايير بازل، إذ ينبغي أن يكون الحد الأدنى لنسبة التغطية 8%.

# 5

## البنى التحتية للأسواق المالية وشركات المدفوعات والأمن السيبراني



## 1.5 البنية التحتية للأسواق المالية

يؤدي البنك المركزي دورًا مهمًا في تطوير بنية تحتية حديثة وآمنة للمدفوعات الوطنية بما يتماشى مع التطورات المحلية وأفضل الممارسات الدولية لرفع الكفاءة وضمان الإدارة الفعالة للمخاطر.

يُعد النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة نظامًا للتسويات الإجمالية الآتية (RTGS). بالإضافة إلى ذلك، يمتلك البنك المركزي السعودي نظام المدفوعات الفورية "سريع". ومثل نظام سريع في عام 2023م ما نسبته 4% من حجم جميع المدفوعات الرقمية، نظير دعمه تحويل الأموال في النظام المالي.

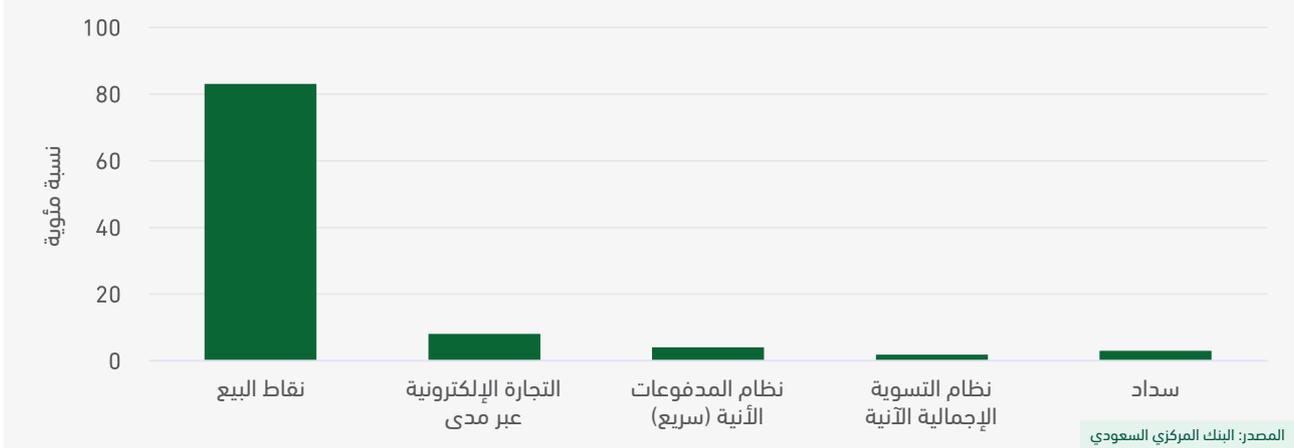
يتماشى النمو الكبير الذي تشهده البنية التحتية الرقمية في المملكة مع برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية المملكة 2030، وتتخذ التدابير الكافية لاحتواء مواطن الضعف في النظام.

واصل قطاع المدفوعات في المملكة نموه في عام 2023م، إذ تمت أكثر من 10.8 مليار عملية إلكترونية عبر أنظمة المدفوعات الوطنية التي يستخدمها المستهلكون والشركات والقطاعات الحكومية. وسجلت وسائل الدفع المرتبطة بالبطاقة نسبة 91% من إجمالي المدفوعات الرقمية، حيث استحوذت وسيلة الدفع عبر أجهزة نقاط البيع على ما نسبته 83% منها، وشكلت مشتريات التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت باستخدام بطاقات مدى نسبة 8% (الشكل البياني 5-1-1). ويملك البنك المركزي نظام الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى) الذي يربط جميع نقاط البيع والتجارة الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي في المملكة. ويوفر النظام وصولًا قابلاً للتشغيل البيئي لجميع بطاقات الصرف الصادرة عن المشاركين المؤهلين في النظام للدفع من خلال أجهزة نقاط البيع الفعلية الموجودة لدى جميع المتاجر أو من خلال المتاجر الإلكترونية المؤهلة.

بالإضافة إلى ذلك، يسهل نظام سداد الذي أُطلق في عام 2004م باعتباره نظامًا وطنيًا لعرض ودفع الفواتير الإلكترونية- دفع الفواتير الحكومية وغير الحكومية، وهو نظام مملوك للبنك المركزي. وشكل نظام سداد ما نسبته 3% من إجمالي المدفوعات الرقمية في عام 2023م، وقدم خدماته لأكثر من 260 جهة تُعد من أكبر المفوترين في المملكة. ويعمل النظام مع جميع البنوك والمحافظ الرقمية في المملكة من أجل توفير قناة واحدة لدفع الفواتير، مما يجعل دوره مهمًا في تطوير الآليات المناسبة للتحويل الإلكتروني الآمن بين المفوترين وعملائهم. ويسهل النظام معالجة دفع الفواتير من خلال الربط المباشر للمفوترين مع نظام سداد دون الحاجة إلى الربط مع بنوك متعددة، وذلك بهدف تبسيط العملية على المفوترين وعملائهم وإلغاء الحاجة إلى تتبع المدفوعات عبر قنوات متعددة.

وتتماشى هذه الأنظمة مع برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة الذي يهدف إلى تقليل اعتماد أفراد المجتمع على تداول أوراق النقد من خلال تطوير بنية تحتية رقمية متطورة، ورفع مستوى تجربة العملاء، وتحقيق الكفاءة التشغيلية. ولكن المخاطر التشغيلية قد تظهر على الرغم من ذلك، وقد تؤدي إلى مخاطر إضافية وانتقال تداعياتها. لذلك، يتم تعزيز الجهود نحو الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية، مع إجراء مراجعات دورية لعوامل الخطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية.

## الشكل البياني 1-5-1: حصص المدفوعات الرقمية لعام 2023م حسب الحجم



أدى النمو السريع في المدفوعات الرقمية خلال العقد الماضي في المملكة إلى انخفاض حصة مشاركة المدفوعات النقدية، وأدى الاعتماد المتزايد على مجموعة واسعة من وسائل المدفوعات إلى تقليل مخاطر الاستبعاد المالي.

ارتفعت حصة المدفوعات غير النقدية من إجمالي مدفوعات التجزئة إلى 70% في عام 2023م بعد أن كانت تشكل ما نسبته 10% من حجم المدفوعات في عام 2010م، ويُتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في حصة المعاملات غير النقدية، وأن تتجاوز نسبة المدفوعات الرقمية وغير النقدية 80% من مدفوعات المستهلكين بحلول عام 2030م. وفي عام 2023م، بلغت عمليات مدفوعات البطاقات 9 مليار عملية نُفذت عبر 1.7 مليون جهاز نقطة بيع في المملكة. والجدير بالذكر أن معدل نمو حجم عمليات أجهزة نقاط البيع ارتفع بشكل كبير في عام 2021م بعد جائحة كورونا، مسجلاً معدل نمو قدره 81%، مقارنة بحجم نمو أقل وقدره 24% في عام 2023م (الشكل البياني 2-1-5). ومن حيث القيمة، فقد بلغت قيمة عمليات البطاقات عبر أجهزة نقاط البيع 613.9 مليار ريال في عام 2023م.

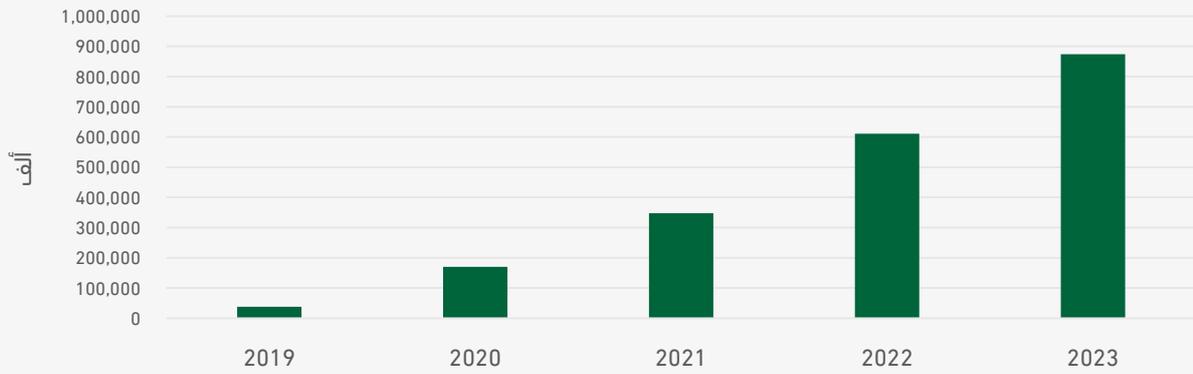
## الشكل البياني 2-1-5: النمو السنوي لحجم عمليات أجهزة نقاط البيع



بلغ متوسط قيمة العملية عبر مدفوعات البطاقات في أجهزة نقاط البيع 68 ريالاً في عام 2023م مقابل 77 ريالاً في عام 2022م، و225 ريالاً في عام 2018م، مما يشير إلى تزايد استخدام الأفراد والشركات لهذه الخدمة على نطاق واسع. ومن بين مدفوعات أجهزة نقاط البيع، نُفذ ما نسبته 96% منها باستخدام تقنية الاتصال قريب المدى أو التقنية الداعمة للمدفوعات الغير تلامسية، مما يقلل الوقت المستغرق لإجراء العملية إلى أقل من ثانيتين ويزيد من سهولة الدفع بالبطاقة. وعند تحليل ذلك بشكل مفصل يتضح أن نسبة 53% منها قد نُفذت باستخدام بطاقة تدعم تقنية الاتصال قريب المدى، في حين نُفذت نسبة 47% منها باستخدام أجهزة الهاتف المحمول عند تنفيذ العمليات. والجدير بالذكر، أُصدرت 47.8 مليون بطاقة في المملكة من خلال مزودي البطاقات المؤهلين بحلول نهاية شهر ديسمبر من عام 2023م.

وفي الوقت نفسه، استمر حجم عمليات التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات مدى في النمو ليصل إلى 873.7 مليون عملية في نهاية عام 2023م، بزيادة قدرها 43% عن عام 2022م (الشكل البياني 5-1-3). كما ارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 28% لتصل إلى نحو 157 مليار ريال. وعليه، فقد بلغ متوسط قيمة العملية في التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات مدى 180 ريالاً في عام 2023م مقابل 201 ريال في العام السابق. ومن المتوقع أن يستمر نشاط الدفع بالبطاقات في نقاط البيع بالمساهمة في تقليل الاعتماد على النقد في المملكة.

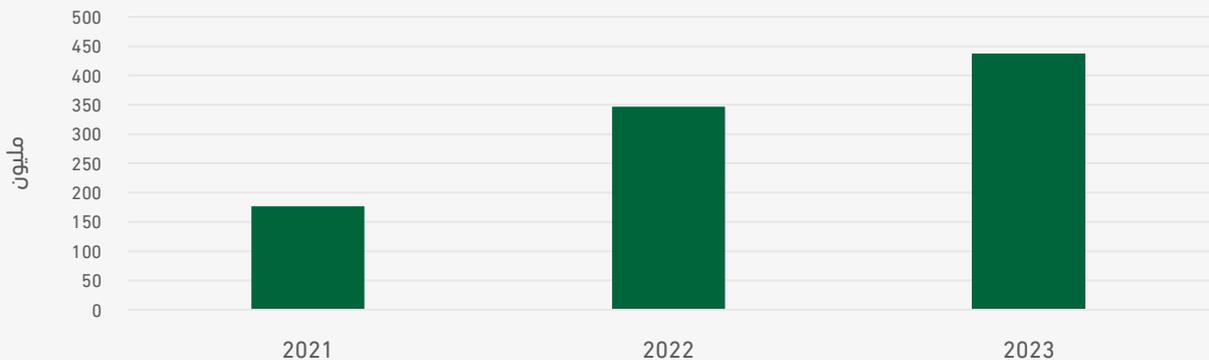
### الشكل البياني 5-1-3: حجم عمليات التجارة الإلكترونية باستخدام بطاقات مدى



المصدر: البنك المركزي السعودي

ازداد حجم عمليات نظام المدفوعات الفورية "سريع" بنسبة 26% ليصل إلى نحو 437 مليون عملية في عام 2023م، وذلك في عامه الثالث من التشغيل (الشكل البياني 5-1-4). ولا يزال نظام سريع يعمل بشكل رئيس عبر خاصية النظير للنظير، إذ بلغ متوسط قيمة العملية فيه نحو 1,414 ريال، بانخفاض طفيف بلغ 1% عن متوسط قيمة العملية في عام 2022م.

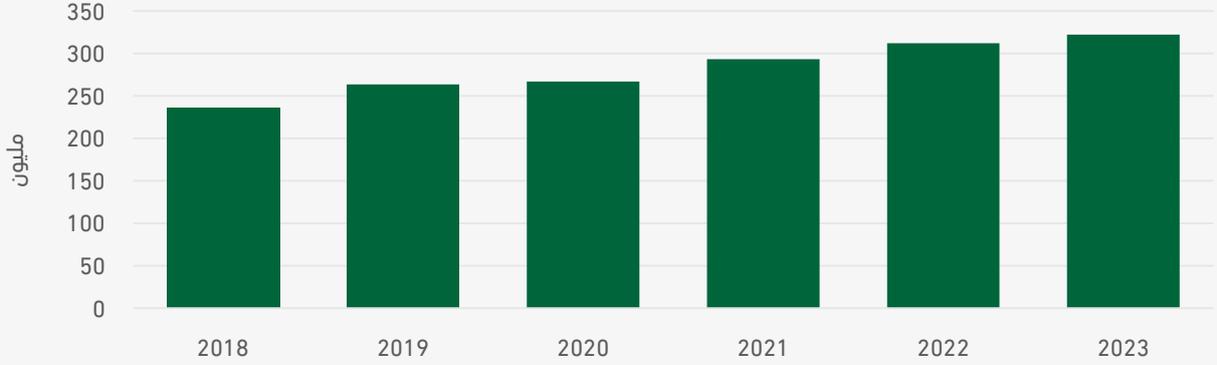
### الشكل البياني 5-1-4: حجم النمو لعمليات نظام المدفوعات الفورية "سريع"



المصدر: البنك المركزي السعودي

من ناحية أخرى، واصلت الفواتير المدفوعة عبر نظام سداد نموها خلال عام 2023م لتصل إلى 322.4 مليون عملية، مسجلة زيادة قدرها 3.3% عن عام 2022م، حيث تم تنفيذ تلك العمليات من قبل 8.2 مليون أسرة (الشكل البياني 5-1-5). وبلغ إجمالي المدفوعات المسددة عبر النظام 719 مليار ريال على مدار العام.

#### الشكل البياني 5-1-5: الفواتير المدفوعة عبر نظام سداد



المصدر: البنك المركزي السعودي

استمرت فواتير الاتصالات والخدمات في تصدر قاعدة المفوترين في نظام سداد، إذ شكلت نسبة 60% من إجمالي الفواتير المدفوعة عبر النظام، في حين شكلت الفواتير المصدرة من القطاع الحكومي نحو 28%. وأصدرت شركات التأمين والتمويل ما نسبته 10% من إجمالي الفواتير عبر النظام. وقد شكلت هذه الفئات الثلث مجتمعة ما نسبته 98% من إجمالي الفواتير المصدرة عبر نظام سداد.

#### استمر استخدام الشيكات الشخصية والتجارية بين البنوك في التراجع في عام 2023م.

بلغ عدد الشيكات التي جرى تسويتها 951 ألف شيك خلال عام 2023م، بانخفاض قدره 22% عن عام 2022م. وعلى الرغم من هذا التراجع، لازالت الشيكات وسيلة مهمة للدفع، إذ بلغ متوسط قيمة العملية فيها 132.6 ألف ريال، بزيادة قدرها 7% عن متوسط عام 2022م. ويشير هذا أيضًا إلى أن وسائل الدفع الرقمية تستمر في جذب العمليات ذات القيمة المنخفضة مقارنةً بالنقد والشيكات، في حين تُستخدم الشيكات للمبالغ المرتفعة.

طُورت العديد من خدمات الدفع في الدول الأعضاء لمجلس التعاون الخليجي، وذلك بهدف ضمان سهولة المدفوعات عبر الحدود وحماية النظام المالي في الوقت نفسه.

تم ربط شبكة مدى بنجاح عبر الشبكة الخليجية للمدفوعات في المملكة. ويتيح نظام الشبكة الخليجية للمدفوعات، والذي طُور تحت مظلة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إمكانية السحب المباشر من أجهزة الصرف الآلي والدفع عبر نقاط البيع لحاملي بطاقات الدفع المحلية. وباعتبار المملكة ثالث أكبر مصدر للتحويلات الخارجية، يواصل البنك المركزي السعودي دوره في تعزيز خارطة طريق مجموعة العشرين لعام 2020م الرامية إلى تعزيز المدفوعات عبر الحدود وجعلها أسرع وأرخص وأكثر سهولة وشفافية.

#### يجري العمل على تطوير البنية التحتية للمدفوعات في السوق المالية مع مراعاة اعتبارات إدارة المخاطر.

من الملاحظ أن الاعتماد على مجموعة واسعة من طرق الدفع قد أدى إلى تقليل احتمالية مخاطر الاستبعاد المالي. وفي الوقت نفسه، يتم مراقبة وإدارة المخاطر بشكل مستمر مع التركيز بشكل أساسي على مستويات السيولة، ومخاطر الاعتماد على طرف ثالث، والاحتيال، والالتزام، وفيما يتعلق بمخاطر الاعتماد على طرف ثالث، فقد تتأثر المؤسسات المالية بمخاطر أنظمة المدفوعات الأخرى والتي قد تؤدي إلى ظهور مخاطر انتقال الضرر، والالتزام، والمخاطر التشغيلية، وانطلاقًا من دور البنك المركزي الإشرافي والرقابي، يعمل البنك على تنظيم ومراقبة هذه المخاطر من خلال المتابعة الدورية.

## 2.5 شركات المدفوعات

استمر عدد شركات المدفوعات بالارتفاع تماشيًا مع تطور البنية التحتية المالية، مما ينعكس بشكل جيد على قطاع المدفوعات.

يسعى البنك المركزي إلى الحفاظ والارتقاء بالخدمات والمنتجات المالية المقدمة في المملكة وتسهيل إجراء العمليات الرقمية، وكان لهذه الجهود المبذولة دورًا في النمو الملحوظ في إجمالي عدد شركات المدفوعات المرخصة، إذ بلغ عدد الشركات 25 شركة بنهاية عام 2023م. وعلى غرار ذلك، ازداد حجم عمليات النقود والمدفوعات الإلكترونية المقدمة من شركات النقود الإلكترونية (EMIs) وشركات المدفوعات (PIs) بنسبة 72% و52% على التوالي في عام 2023م مقارنةً بعام 2022م (الشكل البياني 1-2-5). بالإضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي قيم عمليات النقود والمدفوعات الإلكترونية بنسبة 27% و54% على التوالي خلال نفس الفترة (الشكل البياني 2-2-5).

الشكل البياني 2-2-5: قيمة عمليات الدفع



المصدر: البنك المركزي السعودي

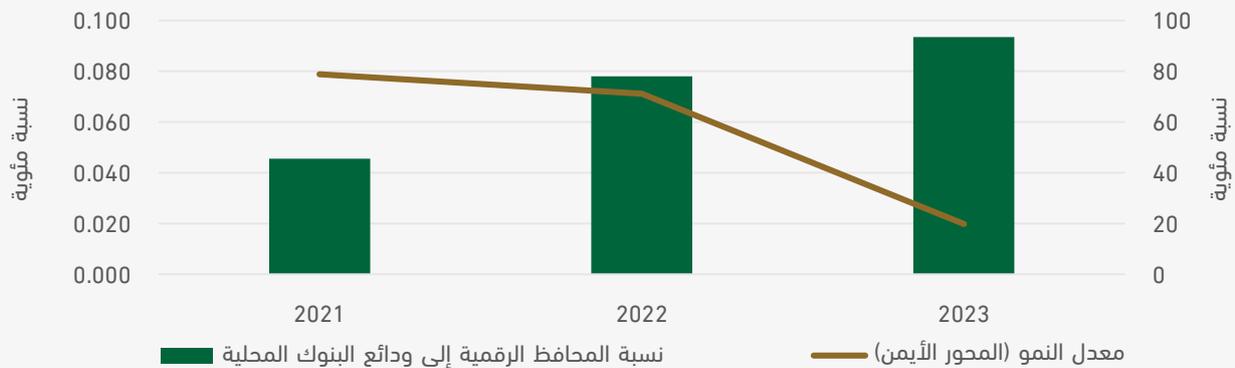
الشكل البياني 1-2-5: عدد عمليات الدفع



المصدر: البنك المركزي السعودي

وعلى الرغم من تسارع تقديم شركات النقود الإلكترونية لحلول الدفع بالمحافظ الرقمية، إلا أن انتشارها في المنظومة المالية ككل ما زال محدودًا. ورغم أن قيمة حيازات المحافظ الرقمية مقارنةً بوسائل البنوك المحلية تُعد ضئيلة، إلا أنها شهدت زيادة بنسبة 18% بحلول نهاية عام 2023م مقارنةً بعام 2022م (الشكل البياني 3-2-5).

الشكل البياني 3-2-5: نسب المحافظ الرقمية إلى ودائع البنوك المحلية



المصدر: البنك المركزي السعودي

## قد تواجه شركات المدفوعات مخاطر الترابط مع استمرارها في النمو.

على الرغم من النمو الكبير، تواجه شركات المدفوعات مخاطر الترابط لاعتماد جزء من نموذج أعمالها على البنوك، التي توفر البنية التحتية لها وتؤثر في نشاط عملياتها الأساسية. فضلًا عن ذلك، قد تؤدي زيادة الترابطات بين البنوك وشركات المدفوعات إلى ظهور مواطن ضعف وتبعيات قد تُشكل بدورها مخاطرًا تؤثر على استقرار النظام المالي. ويمكن أن يؤدي أي تعثر أو ضرر في أنظمة البنوك مثل المخاطر التشغيلية إلى التأثير في منظومة شركات المدفوعات، مما يعيق معالجة العمليات وإدارة السيولة لشركات المدفوعات. وقد تحمل مثل هذه التحديات آثارًا بعيدة المدى على استقرار النظام المالي.

## يُحدث البنك المركزي باستمرار لوائح المدفوعات للحد من المخاطر والحفاظ على سلامة النظام المالي.

عمل البنك المركزي على تحسين الإطار التنظيمي بشكلٍ ملحوظ لتعزيز متانة النظام المالي وضمان تنفيذ الاستراتيجيات والأطر ذات العلاقة برقابة المخاطر وحوكمتها. وتأتي هذه الجهود استجابة للمخاطر المحتملة التي قد تطرأ على قطاع المدفوعات، ولضمان التوسع المستقر والآمن للخدمات المالية التي تقدمها شركات المدفوعات. ويُبرز نظام المدفوعات وخدماتها الصادر في شهر أكتوبر عام 2021م، ولائحته التنفيذية الصادرة في شهر يونيو عام 2023م، الجهود الاستراتيجية التي يبذلها البنك المركزي لتعزيز أطر النزاهة والكفاءة وأطر المخاطر لأنظمة المدفوعات وخدماتها في المملكة. وقد صُممت التدابير التنظيمية لتحقيق عدة أهداف في غاية الأهمية وهي: تعزيز متانة البنى التحتية للمدفوعات، وتقوية حماية المستخدم، وتهيئة بيئة مواتية للابتكار والمنافسة في نطاق عمليات نظام المدفوعات وخدماتها، وضمان العمل بالأنظمة اللازمة لإدارة المخاطر المرتبطة بقطاع المدفوعات والمخاطر المترابطة مع القطاعات الأخرى والتخفيف منها.

## 3.5 الأمن السيبراني

تُعد تدابير البنك المركزي للأمن السيبراني الصارمة في غاية الأهمية لمواجهة التطور في طبيعة التهديدات السيبرانية التي قد تطرأ نتيجةً لرقمنة القطاع المالي.

قد تؤدي الهجمات السيبرانية التي تتمكن من اختراق المؤسسات المالية إلى منح وصول غير مصرح به لبيانات العملاء، ما قد يكشف البيانات ويسمح بالمعاملات الاحتيالية. وقد ينتج عن ذلك خسائر مالية تتكبدها المؤسسات المالية والعملاء على حدٍ سواء، مما قد يزعزع الثقة في النظام المالي.

وتُعد تدابير الأمن السيبراني الصارمة في غاية الأهمية عندما يتعلق الأمر بحماية العملاء والمؤسسات المالية والحفاظ على مستوى الثقة في المنظومة المالية ككل. ويمكن أن يكون للتهديدات السيبرانية تأثير كبير على المؤسسات المالية، مما يؤثر تبعاً على أصحاب المصلحة، بما في ذلك العملاء والمؤسسات المالية والأطراف الأخرى ذات العلاقة. وهذا ما قد يُشكل مصدر خطر على سلامة واستقرار ومثانة النظم المالية لتلك الكيانات، ويتسبب بحدوث عدة أنواع من التهديدات السيبرانية، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - اختراقات البيانات وتعطيل الخدمات المالية والاحتيالات السيبرانية التي تستهدف النظام المالي.

ويشهد القطاع المالي تحولاً نتيجةً لظهور وتزايد التقنيات الناشئة التي توفر الخدمات الرقمية المبتكرة للعملاء. وتتطور في الوقت ذاته طبيعة التهديدات السيبرانية باستمرار، إذ تعتمد التهديدات على أساليب معقدة لاستغلال نقاط الضعف. لذا، تساهم التدابير السيبرانية المشددة في الحماية ضد مختلف التهديدات السيبرانية وفي كشفها والاستجابة لها.

في ظل تطور المخاطر السيبرانية، قام البنك المركزي في عام 2023م بتطوير اللوائح المتعلقة بالمجال السيبراني بهدف تعزيز مثانة القطاع المالي ضد مثل هذه التهديدات.

شرع البنك المركزي بمبادرات سيبرانية رئيسة تشمل الآتي:

- **تقييم الخدمات المشتركة والقائمة على التهديدات السيبرانية**

تعمل هذه المبادرة على تحديد وتقييم ومعالجة السيناريوهات السيبرانية الاستراتيجية التي يُمكن أن تستهدف القطاع المالي، وتقوم بالدور ذاته فيما يتعلق بالمخاطر الاستراتيجية والمخاطر المتعلقة بالأصول. وتُنَفَّذ لكافة الخدمات المشتركة التي توفرها وتستخدمها الجهات المالية المحلية. ويتم توظيف نتائج التقييم في تطوير اللوائح السيبرانية بالقطاع المالي.

- **تقييم الأمن السيبراني الموضوعي للمنظمات الأعضاء**

شرعت الإدارة العامة للرقابة على المخاطر السيبرانية بالبنك المركزي بتقييم سيبراني على نطاق القطاع المالي تماشياً مع لوائح الأمن السيبراني القائمة، وذلك لتقييم مدى نضج ووعي الجهات المالية، ولتقديم خارطة طريق لتعزيز مثانة الأمن السيبراني لتلك الجهات إجمالاً.

- **تصنيف المخاطر السيبرانية حسب القطاعات**

قام البنك المركزي بوضع عملية رقابية ليتم عبرها صياغة سجل المخاطر على مستوى المنشآت والقطاعات الخاضعة لرقابة البنك المركزي. ويتم طرح هذه المبادرة لحوكمة سجلات المخاطر السيبرانية التابعة للمؤسسات المالية بناءً على مدى تعرضها لتلك المخاطر وكذلك على مدى أهميتها النظامية في السوق المحلية، وذلك في سبيل العمل على الإجراءات الاستباقية التي تساهم بحماية القطاع المالي في المملكة وتعزيز المثانة السيبرانية.

## استمرت جهود البنك المركزي في الحد من المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية المرتبطة بمقدمي الخدمات الخارجيين.

يعمل البنك المركزي على الحد من المخاطر السيبرانية المرتبطة بالعلاقات بين المؤسسات المالية مع الأطراف الخارجية، ويكون ذلك من خلال المتطلبات التنظيمية، مثل أطر الأمن السيبراني وحوكمة تقنية المعلومات واستمرارية الأعمال. ويمكن أن تحمل مواطن الضعف لدى أحد مقدمي الخدمات تأثيراً متزامناً مع عدد من المؤسسات المالية. علاوة على ذلك، يمكن أن تنتج مواطن الضعف الناشئة عند مقدمي الخدمات الخارجيين إلى حوادث سيبرانية والتي قد تُفضي إلى اختلالات ووصول غير مصرح له لمعلومات حساسة خاصة بالعملاء أو الشركات، والتي بدورها قد تؤثر على سلامة النظام المالي. وتحت إطار ممارساته الإشرافية، يقوم البنك المركزي بإجراء مراجعات موضوعية لتقييم تعرض هذه الكيانات للمخاطر، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقات مع الأطراف الخارجية. وتُبلغ المؤسسات المالية البنك المركزي عن الحوادث السيبرانية فور وقوعها وتحديد مستوى مخاطرها. وفي هذه الحالة، يقوم البنك المركزي بتحليل الحوادث والأدلة المرتبطة بها للتبني ما إذا تم اتخاذ إجراءات تصحيحية من المؤسسات المالية، أم أن الأمر يستدعي إجراء مراجعة ميدانية إضافية لضمان كفاءة الإجراءات التي تم اتخاذها في احتواء السبب الجذري للحادثة والحد منه.

واستكمالاً لما تم تنفيذه في الأعوام السابقة، تسهم التدابير الأمنية السيبرانية التي طبقتها البنك المركزي السعودي في عام 2023م في تعزيز متانة النظام المالي والتقليل من المخاطر المحتملة الناشئة عن الفضاء السيبراني.

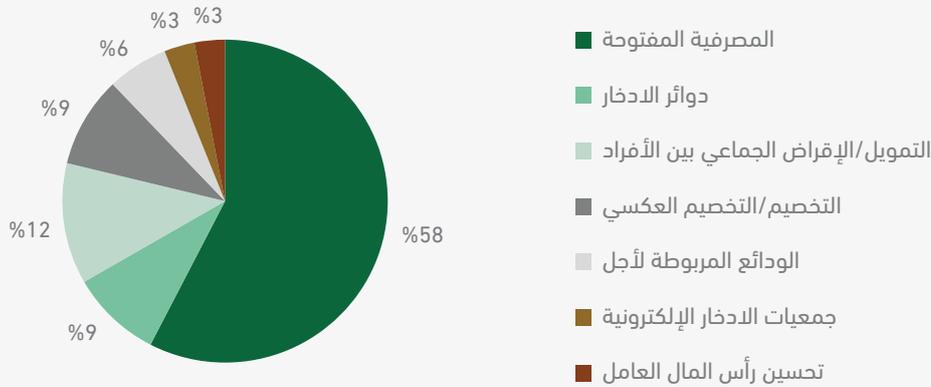
### الإطار 5-1: البيئة التجريبية التشريعية

يبادر البنك المركزي دومًا وبصورة استباقية إلى دعم نمو قطاع التقنية المالية. ويعود هذا الدعم لقطاع التقنية المالية إلى عام 2018م، منذ تأسيس البيئة التجريبية التشريعية. وتدعم هذه المبادرة أهداف الاستراتيجية الوطنية للتقنية المالية التي تم اعتمادها في منتصف عام 2022م، وكذلك تهدف إلى توفير إطار عمل يُمكن لشركات التقنية المالية الناشئة من خلاله اختبار أفكارها ومفاهيمها الابتكارية في بيئة خاضعة للرقابة ولمدة زمنية محددة. وبذلك يساهم البنك المركزي في إنشاء منظومة متماشية لنمو قطاع التقنية المالية في المملكة.

وفي نهاية عام 2023م، بلغ عدد شركات التقنية المالية العاملة تحت مظلة البيئة التجريبية التشريعية 33 شركة، منها 16 شركة تعمل ضمن البيئة التجريبية و17 شركة أخرى حصلت على الموافقة الأولية. إضافة إلى ذلك، أكملت أكثر من 22 شركة تقنية مالية شروط ومتطلبات البيئة التجريبية وحصلت على الترخيص الكامل في نهاية عام 2023م. وكان للبيئة التجريبية أيضًا أثر في تغيير اللوائح الحالية وفي إصدار لوائح جديدة بالكامل. والجدير بالذكر أن من بين أنشطة التقنية المالية المسموح بها ضمن البيئة التجريبية، حظيت المصرفية المفتوحة على النصيب الأكبر من الأنشطة التي تم مزاولتها بنسبة 58%، يليه التمويل أو الإقراض الجماعي بين الأفراد بنسبة 12% (الشكل البياني أ).

بالإضافة إلى عمليات البيئة التجريبية المذكورة أعلاه، تُقدم وحدة الأمن السيبراني كجزء من ضمن فريق مخاطر البيئة التجريبية التشريعية، التوجيهات لشركات التقنية المالية المسجلة بالبيئة التجريبية بشأن لوائح الأمن السيبراني للبنك المركزي، وتتحقق من الالتزام بهذه اللوائح قبيل الالتحاق بالبيئة التجريبية. ويسهم ذلك في تعزيز الوعي بالأمن السيبراني وفي تحسين ثقافة الالتزام.

#### الشكل البياني أ: أنشطة التقنية المالية المصرحة من البيئة التجريبية التشريعية لعام 2023م



المصدر: البنك المركزي السعودي

